

باب المواقيت

فوائد

الأولى : قوله ﴿ وَمِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ : مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ . وَأَهْلِ الشَّامِ ، وَمِصْرَ ، وَالْمَغْرِبِ : مِنَ الْجُحْفَةِ . وَأَهْلِ الْيَمَنِ : يَلَمُّ ، وَأَهْلِ نَجْدٍ : قَرْنٌ . وَأَهْلِ الْمَشْرِقِ : ذَاتُ عِرْقٍ ﴾ .

اعلم أن بين ذى الحليفة وبين مكة عشرة أيام ، أو تسعة . وهو أبعد المواقيت . وقيل : أكثر من سبعين فرسخاً . وقيل : مائتا ميل إلا ميلين . وبينها وبين المدينة ميل . قاله في الرعاية الكبرى . قال الزركشى : ستة أميال أو سبعة ، وبينهما تباين كبير . والصواب : أن بينهما ستة أميال . ورأيت من وهم قول من قال : إن بينهما ميلاً .

ويليه في البعد : الجحفة . وهى على ثلاث مراحل من مكة . وقيل : خمس مراحل أو ستة . وهم من قال : ثلاث . والثلاثة الباقية بينها وبين مكة ليلتان . وقيل : أقربها ذات عرق . حكاه في الرعاية .

وقال الزركشى « قرن » عن مكة يوم وليلة . و « يلم » ليلتان . ورأيت في شرح الحافظ ابن حجر : أن بين يلم وبين مكة : مرحلتين ثلاثون ميلاً ، وبين ذات عرق ، وبين مكة : مرحلتان . والمسافة اثنان وأربعون ميلاً . فقرن : لأهل نجد . وهى نجد اليمن ، ونجد الحجاز والطائف . وذات عرق : للمشرق والعراق وخراسان .

الثانية : هذه المواقيت كلها ثبتت بالنص . على الصحيح من المذهب . وأوماً أحد : أن ذات عرق باجتهاد عمر . قال في الفروع ، والظاهر : أنه خفى النص فوافقه . فإنه موافق للصواب . قال المصنف : ويموز أن يكون عمر ومن سأله لم

يعلموا بتوقيته عليه أفضل الصلاة والسلام ذات عرق . فقال ذلك برأيه . فأصاب .
فقد كان موفقاً للصواب . انتهى .

قلت : يتعين ذلك . ومن الحال : أن يعلم أحد من هؤلاء بالسنة ، ثم يسألونه
أن يوقت لهم .

الثالثة : الأولى أن يحرم من أول جزء من الميقات . فإن أحرم من آخره .
جاز . ذكره في التلخيص وغيره .

قوله ﴿ وَهَذِهِ الْمَوَاقِيتُ لِأَهْلِهَا وَلِمَنْ مَرَّ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِهِمْ ﴾ .
وهو المذهب . وعليه الأصحاب . فلو مرَّ أهل الشام وغيرهم على ذى الحليفة ،
أو من غير أهل الميقات على غيره : لم يكن لهم مجاوزته إلا محرمين . نص عليه .
وقال الشيخ تقي الدين : يجوز تأخيره إلى الجحفة إذا كان من أهل الشام . وجعله
في الفروع توجيهها من عنده . وقواه ومال إليه . وهو مذهب عطاء وأبي ثور ومالك
قوله ﴿ وَمَنْ مَنَزَلَهُ دُونَ الْمِيقَاتِ : فَيَقَاتُهُ مِنْ مَوْضِعِهِ ﴾ .

بلا نزاع . لكن لو كان له منزلان جاز أن يحرم من أقربهما إلى البيت .
والصحيح من المذهب : أن الإحرام من البعيد أولى . وقيل : هما سواء .
قوله ﴿ وَأَهْلُ مَكَّةَ إِذَا أَرَادُوا الْمُعْمَرَةَ : فَفِي الْحِلِّ ﴾ .

سواء كان من أهلها ، أو من غيرهم . وسواء كان في مكة أو في الحرم . هذا
الصحيح من المذهب . وكلما تباعد كان أفضل .

وذكر ابن أبي موسى : أن من كان بمكة من غير أهلها ، إذا أراد عمرة واجبة :
فمن الميقات . فلو أحرم من دونه : لزمه دم . وإن أراد نفلاً : فمن أدنى الحل .

وعنه من اعتمر في أشهر الحج . أطلقه ابن عقيل . وزاد غير واحد فيها من
أهل مكة أهل بالحج من الميقات ، وإلا لزمه دم . قال في الفروع : وهي ضعيفة
عند الأصحاب . وأولها بعضهم بسقوط دم المتعة عن الآفاق وبخروجه إلى الميقات .

ويأتى فى كلام المصنف فى صفة العمرة : أن العمرة من التمتع أفضل .
وبعدھا إذا أحرم من الحرم بها . وفعل العمرة فى كل سنة وتكرارھا .
قوله ﴿ وَإِذَا أَرَادُوا الْحَجَّ : فَنُ مَكَّةَ ﴾ .

هذا المذهب . سواء كان مكياً أو غير مكى . إذا كان فيها . قال فى الفروع :
وظاهره لا ترجيح . يعنى أن إحرامه من المسجد وغيره سواء فى الفضيلة . ونقل
حرب : ويحرم من المسجد . قال فى الفروع : ولم أجد عنه خلافه . ولم يذكره
الأصحاب إلا فى الإيضاح . فإنه قال : يحرم به من الميزاب .
قلت : وكذا قال فى المبهج .

فأمره : يجوز لهم الإحرام من الحرم والحل ، ولا دم عليهم . على الصحيح
من المذهب . نقله الأثرم ، وابن منصور . ونصره القاضى وأصحابه . وقدمه فى
الفروع وغيره .
وعنه إن فعل ذلك فعليه دم .

وعنه إن أحرم من الحل . فعليه دم لإحرامه دون الميقات . بخلاف من
أحرم من الحرم . صححه فى تصحيح الحرر ، والناظم . وجزم به المصنف . وقال :
إن مرّ فى الحرم قبل مضيه إلى عرفة فلا دم عليه . وأطلق الأولى والثالثة فى الحرر ،
والرعايتين ، والحاويين ، والفائق وغيرهم .
وعنه - فيمن اعتمر فى أشهر الحج من أهل مكة - : يهل بالحج من الميقات .
فإن لم يفعل فعليه دم .

وعن أحمد : الحرم من الميقات عن غيره إذا قضى نسكه ، ثم أراد أن يحرم عن
نفسه ، واجبا أو نفلا ، أو أحرم عن نفسه ، ثم أراد أن يحرم عن غيره ، أو عن
إنسان ، ثم عن آخر : يحرم من الميقات ، وإلا لزمه دم . اختاره القاضى وجماعة .
وقال فى الترغيب : لا خلاف فيه . قال فى الفروع : كذا قال . واختاره المصنف ،

والشارح ، وغيرهما . قال الزركشى : وهو المشهور ، بخلاف ما جزم به القاضى وغيره .
وروى : هو ظاهر كلام الخرق والإمام أحمد ، لكن بعضهم تأوله .

ويأتى بعض ذلك فى أول باب صفة الحج .

قوله ﴿ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ طَرِيقُهُ عَلَى مِيقَاتٍ ، فَإِذَا حَاذَى أَقْرَبَ
الْمَوَاقِيتِ إِلَيْهِ : أَحْرَمَ ﴾ .

وهذا بلا نزاع . لكن يستحب الاحتياط . فإن تساويا فى القرب إليه :
فمن أبعدهما عن مكة . وأطلق الآجرى : أن ميقات من خرج عن المواقيت :
إذا حاذاها .

فائدة : قال فى الرعاية : ومن لم يحاذ ميقاتا : أحرم عن مكة بقدر مرحلتين .
قال فى الفروع : وهذا متجه .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ تَجَاوُزُ الْمِيقَاتِ بِغَيْرِ
إِحْرَامٍ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . سواء أراد نسكاً أو مكة . وكذا لو أراد الحرم فقط .
وعليه أكثر الأصحاب . وعنه يجوز تجاوزه مطلقاً من غير إحرام ، إلا أن يريد نسكاً .
ذكرها القاضى وجماعة . وصححها ابن عقيل . قال فى الفروع : وهى أظهر ، للخبر .
واختاره فى الفائق . قال الزركشى : وهو ظاهر كلام الخرق . وظاهر النص .

تنبيه : قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ ﴾

مراده : إذا كان مسلماً مكلفاً حراً . فلو تجاوز الميقات كافر ، أو عبد . أو صبي .
ثم لزمهم ، بأن أسلم ، أو بلغ أو عتق : أحرموا من موضعهم من غير دم . على
الصحيح من المذهب . نص عليه . واختاره جماعة . منهم المصنف ، والشارح .

قال فى القواعد الأصولية ، والمذهب : لادم على الكافر عند أبي محمد . وقدمه
فى الفروع ، والفائق ، والرعايتين ، والحاويين .

قلت : فيعابى بها .

وعنه فى الكافر يسلم : يحرم من الميقات . نصره القاضى وأصحابه . لأنه حر بالغ عاقل ، كالمسلم ، وهو متمكن من المانع .

قال المصنف والشارح : يتخرج فى الصبي ، والعبد . وكذلك قال فى الرعاية [الصغرى ، والحاوى ، والفائق ، بعد ذكر الرواية . وهما : مثله . وقال فى الرعاية الكبرى . وغيره مثله وأولى . انتهى .

قلت : لو قيل بالدم عليهما دون الكافر ، والمجنون : لكان له وجه . لصحته منهما من الميقات ، بخلاف الكافر والمجنون . ومنع الزركشى من التخريج . وقال : الرواية التى كانت فى الكافر مبنية على أنه مخاطب بفروع الإسلام . انتهى وقال فى القواعد الأصولية : وبنّا بعضهم الخلاف فى الكافر على أنه مخاطب بفروع الإسلام .

وعنه يلزم الجميع دم إن لم يحرموا من الميقات .
وأما المجنون ، إذا أفاق بعد مجاوزة الميقات : فإنه يحرم من موضع إفاقته ولا دم عليه .

فأمره : لو تجاوز الحرم المسلم المكلف الميقات ، بلا إحرام : لم يلزمه قضاء الإحرام . ذكره القاضى فى المجرى . وجزم به المصنف ، والشارح . وقدمه فى الفروع والمستوعب . قال فى الرعايتين ، والحاويين : لم يلزمه قضاء الإحرام الواجب فى الأصح . وذكر القاضى أيضاً وأصحابه : يقضيه . وأن أحد أوماً إليه . كنذر الإحرام .

قوله ﴿ إِلَّا لِقَاتٍ مِّبَاحٍ ، أَوْ حَاجَةٍ مُتَكَرِّرَةٍ . كَالْحَطَّابِ ﴾ .
والفيج ، ونقل الميرة ، والصيد والاحتشاش ، ونحو ذلك . وكذا تردد المكى إلى قريته بالحل . ويأتى فى آخر كتاب الحدود : هل يجوز القتال بمكة .

قوله ﴿ ثُمَّ إِنْ بَدَأَ لَهُ النَّسْكَ : أَحْرَمَ مِنْ مَوْضِعِهِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه يلزمه أن يرجع فيحرم من الميقات . ولا دم عليه . ذكرها في الرأية قولاً واحداً .

قوله ﴿ وَمَنْ جَاوَزَهُ مُرِيدًا لِلنَّسْكَ : رَجَعَ فَأَحْرَمَ مِنْهُ ﴾

يعنى يلزمه الرجوع . وهذا الصحيح من المذهب . لكن ذلك مقيد بما إذا لم يخف فوت الحج أو غيره . بلا نزاع .

قال في الفروع : وأطلق في الرأية في وجوب الرجوع وجهين . وظاهر المستوعب : أنهما بعد إحرامه . وكل منهما ضعيف . انتهى .

قلت : قال في الرأية : وفي وجوب رجوعه مُحَلًّا ليحرم منه مع أمن عدو . وفوت [وقت] حج وجهان .

وقال في المستوعب : ولا يلزمه الرجوع إلى الميقات بعد إحرامه بحال . ذكره القاضى . وحكى ابن عقيل : أنه إن لم يخف عدواً ولا فوتاً : لزمه الرجوع والإحرام من الميقات . انتهى .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه لو رجع ، فأحرم من الميقات قبل إحرامه : أنه لا شيء عليه . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وحكى وجه : عليه دم .

قوله ﴿ فَإِنْ أَحْرَمَ مِنْ مَوْضِعِهِ : فَعَلَيْهِ دَمٌ . وَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْمِيقَاتِ ﴾

هذا المذهب . وجزم به في المغنى ، والشرح ، والحرر ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والفائق ، وغيرهما .

وعنه يسقط الدم إن رجع إلى الميقات . وأطلقهما في المستوعب .

فأمرتا

إمراهما : الجاهل والناسى : كالعالم العامد . بلا نزاع . والمسكره كالطمع .

على الصحيح من المذهب . وقدمه في الرعاية . وقال في الفروع : وقال أصحابنا في المكروه : قال ويتوجه أن لا دم على مكروه ، أو أنه كإتلاف .

وقال في الرعاية : قلت : ويحتمل أنه لا يلزم المكروه دم .

الثانية : لو أفسد نسكه هذا : لم يسقط دم المجاوز . على الصحيح من المذهب .

نص عليه . وقدمه في الفروع وغيره . وعليه الأصحاب . ونقل مهنا : يسقط بقضائه . وأطلقهما في الرعاية الكبرى .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَالْاِخْتِيَارُ : أَنْ لَا يُحْرِمَ قَبْلَ مِيقَاتِهِ ﴾ .

أنه لا يجوز الإحرام قبل الميقات ، لكنه لو فعل غير الاختيار فيكون مكروها . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وقدم في الرعاية الكبرى : الجواز من غير كراهة ، وأن المستحب : من الميقات . وهو ظاهر كلام جماعة . فيكون مباحا . ونقل صالح : إن قوى على ذلك فلا بأس .

قوله ﴿ وَلَا يُحْرِمُ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ ﴾ .

يعنى أن هذا هو الاختيار . فإن فعل فهو محرم . لكن يكره ويصح . وهذا الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

نقل أبو طالب وسندى : يلزمه الحج ، إلا أن يريد فسخه بعمرة . فله ذلك .

قال القاضي : بناء على أصله في فسح الحج إلى العمرة .

وعنه ينعقد عمرة . اختاره الأجرى ، وابن حامد .

قال الزركشى : ولعلها أظهر . وقال : وقد بينى الخلاف على الخلاف في

الإحرام . فإن قلنا : شرط . صح كالوضوء . وإن قلنا : ركن . لم يصح . وقد يقال على القول بالشرطية : لا يصح أيضاً انتهى .

ونقل عبد الله : يجعله عمرة . ذكره القاضي موافقاً للأول . قال في الفروع :

ولعله أراد : إن صرفه إلى عمرة أجزأ عنها ، وإلا تحلل بعملها ولا يجزئ عنها .

وقوله « يتحلل بعملها . ولا يجزى عنها » ونقله ابن منصور . ويكره .
قال القاضي : أراد كراهة تنزيه . وذكر ابن شهاب العكبرى رواية لا يجوز .
قوله « وَأَشْهُرُ الْحَجِّ : شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ »
فيكون يوم النحر من أشهر الحج . وهو يوم الحج الأكبر . هذا المذهب .
وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم .
واختار الآجری : آخره ليلة النحر . واختار ابن هبيرة : أن أشهر الحج ،
شوال ، وذو القعدة وذو الحجة كاملاً . وهو مذهب مالك .
فأمره : الصحيح [من المذهب] أن فائدة الخلاف : تعلق الحنث به . وقاله
القاضي . وهو مذهب الحنفية . وجزم به في الفروع . وقال : يتوجه أنه جواز
الإحرام فيها ، على خلاف ماسبق . وهو مذهب الشافعي . وعند مالك : فائدة
الخلاف تعلق الدم بتأخير طواف الزيارة عنها .
وقال المولى من الشافعية : لافائدة فيه إلا في كراهة العمرة عند مالك فيها .
ونقل في الفائق عن ابن الجوزي ، أنه قال : فائدة الخلاف خروج وقت
الفضيلة بتأخير طواف الزيارة عن اليوم العاشر . ولزوم الدم في إحدى الروايتين .
وتأتى أحكام العمرة في صفة العمرة .

باب الإحرام

فأمرناه

إمدهما : « الإحرام » هو نية النسك . وهي كافية . على الصحيح من المذهب .
نص عليه . وعليه الأصحاب . وذكر أبو الخطاب في الانتصار رواية : أن نية النسك
كافية مع التلبية ، أو سوق الهدى . واختاره الشيخ تقي الدين .
الثانية : لو أحرم حال وطئه انعقد إحرامه . صرح به المجد [وقطع به ابن

عقيل [وقال بعض الأصحاب ، فى البيع الفاسد : لا يجب المضى فيه . فدل على أنه لا ينعقد . فيكون باطلا . ذكره فى الفروع ، والقواعد الأصولية .

وتقدم فى أول كتاب المناسك : هل يبطل الإحرام بالإغماء والجنون ؟ .

غيبه : شمل قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ أَنْ يَغْتَسِلَ ﴾ .

الحائض والنفساء ، وهو صحيح . بلا نزاع . وتقدم ذلك .

فأمره : إذا لم يجد ماء . فالصحيح من المذهب - ونقله صالح - أنه يتيمم .

قال فى الفروع فى باب الغسل : ويتيمم فى الأصح لحاجة .

قال فى الرعاية الكبرى : يتيمم فى الأشهر . وقدمه فى الرعاية الصغرى .

وجزم به فى المستوعب ، والإفادات ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،
والخلاصة . واختاره القاضى وغيره .

وقيل : لا يستحب له التيمم . اختاره المصنف ، والشارح ، وصاحب الفائق

وابن عبدوس فى تذكرته .

قلت : وهو الصواب .

وأطلقهما فى التلخيص ، والحاويين ، والزرکشی .

قوله ﴿ وَيَتَطَيَّبُ ﴾ .

يعنى فى بدنه . وسواء كان له جرم أو لا . فأما تطيب ثوبه ، فالصحيح من

المذهب : أنه يكره . وعليه أكثر الأصحاب . وقال الآجرى : يحرم .

وقيل : تطيب ثوبه كتطيب بدنه . ويحتمله كلام المصنف هنا .

قال الزركشى : وقد شمله كلام كثير من الأصحاب .

ويأتى : هل له استدامة ذلك ؟ وهل تجب الفدية به ؟ فى آخر باب الفدية عند

قوله « وليس له لبس ثوب مطيب » .

فائرتاه

إمراهما : قوله ﴿ وَيَلْبَسُ ثَوْبَيْنِ أَيْضَيْنِ نَظِيفَيْنِ : إِزَارًا وَرِدَاءً ﴾

فالرداء : يضعه على كتفيه . والإزار في وسطه . على الصحيح من المذهب .
وذكر الحلواني في التبصرة : إخراج كتفه الأيمن من الرداء أولى .

الثانية : يجوز إحرامه في ثوب واحد . قال في التبصرة : بعضه على عاتقه .

قوله ﴿ وَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ . وَيُحْرِمُ عَقِيبَهُمَا ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه يستحب أن يحرم عقب صلاة ، إما مكتوبة أو نفل .
نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب .

وعنه يستحب أن يحرم عقيب مكتوبة فقط . وإذا ركب وإذا سار سواء .

واختار الشيخ تقي الدين : أنه يستحب أن يحرم عقيب فرض إن كان وقته .

وإلا فليس للإحرام صلاة تخصه .

فائرة : لا يصلي الركعتين في وقت نهى . على الصحيح من المذهب . وعليه

الأصحاب . وقال في الفروع : ويتوجه فيه الخلاف الذي في صلاة الاستسقاء في

وقت النهى . وقد مر . ولا يصلحها أيضاً من عدم الماء والتراب .

تنبيهات

الأول : قوله ﴿ وَيَنْوِي الإِحْرَامَ بِنُسْكَ مُعَيَّنٍ . وَلَا يَنْعَقِدُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ ﴾

قال ابن منجا : إن قيل : الإحرام ما هو ؟ فإن قيل : النية . قيل : فكيف

ينوى النية ؟ ونية النية لا تجب لما فيه من التسلسل . وإن قيل : التجرد . فالتجرد

ليس ركناً في الحج ، ولا شرطاً وفاقاً . والإحرام ، قيل : إنه أحدهما .

فالجواب : أن الإحرام النية . والتجرد هيئة لها . والنية لا تجب لها النية .

وقول المصنف هنا « وَيَنْوِي الإِحْرَامَ بِنُسْكَ مُعَيَّنٍ » معناه : ينوى بنيته نُسْكَ

معينا . والأشبه : أنه شرط . كما ذهب إليه بعض أصحابنا . كنية الوضوء انتهى .
الثانى : ظاهر قوله ﴿ وَيَشْتَرِطُ ﴾ أي يستحب ﴿ فَيَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي
أُرِيدُ النَّسْكَ الْفَلَانِي - إِلَى آخِرِهِ ﴾ .

أنه يقول ذلك بلسانه ، أو بما فى معناه . وهو صحيح . فلا يصح الاشتراط بقلبه
على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم .
وقيل : يصح . لأنه تابع للإحرام . وينعقد بالنية . فكذا الاشتراط . وهما
احتمالان مطلقان فى المعنى ، والشرح ، والزركشى . واستحب الشيخ تقى الدين :
الاشتراط للخائف فقط . ونقل أبو داود : إن اشترط فلا بأس .
فأمره : الاشتراط يفيد شيئين .

أحدهما : إذا عاقه عدو ، أو مرض ، أو ذهاب نفقة ، أو نحوه : جاز له التحلل .
الثانى : لا شىء عليه بالتحلل . وصرح المصنف بذلك فى آخر باب الفوات
والإحصار . لكن قولنا « جاز له التحلل » هو المذهب . وعليه الأكثر . منهم
القاضى ، وأبو الخطاب ، والمصنف ، وغيرهم . وقال الزركشى : ظاهر كلام الخرقى
وصاحب التلخيص ، وأبى البركات : أنه يحل بمجرد الحصر . وهو ظاهر الحديث .
قوله ﴿ وَأَفْضَلُهَا : التَّمَتُّعُ ، ثُمَّ الْإِفْرَادُ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . نص عليه مراراً كثيرة . وعليه جماهير الأصحاب
قال فى رواية عبد الله ، وصالح : يختار التمتع . لأنه آخر ما أمر به النبى صلى الله عليه
وسلم . وهو من مفردات المذهب .

وعنه : إن ساق الهدى فالقران أفضل ، ثم التمتع . رواها المروذى . واختارها
الشيخ تقى الدين . وقال : هو المذهب . وقال : وإن اعتمر وحج فى سفرتين ،
أو اعتمر قبل أشهر الحج . فالإفراد أفضل باتفاق الأئمة الأربعة . ونص عليه أحمد
فى الصورة الأولى وذكره القاضى فى الخلاف ، وغيره . وهى أفضل من الثانية .

نص عليه . واختاره صاحب الفائق في الصورة الأولى .

فائدة : اختلف العلماء في حجة النبي صلى الله عليه وسلم بحسب المذاهب حتى اختلف كلام القاضى وغيره : هل حل من عمرته ؟ فيه وجهان . قال فى الفروع : والأظهر قول أحمد : لاشك أنه [كان] قارنا . والمتعة أحب إلى . قال الشيخ تقي الدين : وعليه متقدمو الصحابة .

قوله ﴿ وَصِفَةُ التَّمَتُّعِ : أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ﴾ .

هذا هو الصحيح . نص عليه . وجزم به الخرقى ، وفى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والمستوعب ، والمغنى ، والتلخيص ، والمحرم ، والنظم ، والرايعتين ، والحاويين ، والفائق وغيرهم .

وقال بعض الأصحاب : هو أن يحرم بالعمرة . وأطلق ، منهم صاحب المبهج . وقدمه فى الفروع . وقطع جماعة : أن يحرم بالعمرة من ميقات بلده . وأطلقوا . منهم المصنف فى الكافى ، وابن عقيل فى تذكرته . قال فى الفروع : ومرادهم فى أشهر الحج .

قوله ﴿ وَيَفْرُغُ مِنْهَا ﴾ .

هكذا قال الأصحاب . قال فى الفروع ، قال الأصحاب : ويفرغ منها . قلت : جزم به فى الهداية ، والمبهج ، والتذكرة ، والمذهب [ومسبوك الذهب] والخلاصة ، والكافى ، والمغنى ، والتلخيص ، والخرقى ، والنظم ، والرعاية الكبرى والوجيز ، وغيرهم . وقال فى المستوعب : ويتحلل .

وقال الزركشى : وصفة التمتع : أن يحرم بالعمرة فى أشهر الحج ، ثم يحج من عامه . قال : وقد أشار الشيخان إلى ذلك . فقلا : حقيقة التمتع ذلك . قال : ولا يغرنك ما وقع فى كلام أبى محمد وغيره : من أن التمتع : أن يحرم بالعمرة فى

أشهر الحج ، ويفرغ منها ، ثم يحرم بالحج من مكة الح . فإن هذا التمتع الموجب للدم .

ومن هنا قلنا : إن تمتع حاضر المسجد الحرام صحيح . على المذهب . انتهى .
وقال في المحرر : فالتمتع أن يعتز قبل الحج في أشهره . وتبعه في الرعاية الصغرى ، والحاويين ، والفائق . ولم يقولوا « ويفرغ منها » ويأتى أيضاً شروط وجوب العمرة على التمتع : هل النية شرط في التمتع أم لا ؟ .

قلت : ما قاله الزركشى لا يرد على كلام الأصحاب في قولهم « ويفرغ منها » إذ الفراغ لا بد منه على كل متمتع ، سواء كان آفاقاً أو مكياً . إذ لو أحرم بالحج قبل فراغ العمرة لكان قارناً ، لا دم عليه لأجل تمتعه . لأنه انتقل عن التمتع إلى القران . فلذلك أوجبنا عليه دم القران ، كما يأتى في شروط وجوب الدم على المتمتع وقاله هو في الشروط ، والمصنف في المعنى . ولا يلزم مما ادعاه عدم صحة عمرة المكى . فإن الأصحاب قالوا « يفرغ منها » وقالوا « يصح تمتع المكى » فإذا تمتع المكى وأحرم بالعمرة . فلا بد من فراغه منها ، وإلا صار قارناً . فلا سبيل إلى التمتع إلا بفراغه من العمرة .

وظاهر كلام الزركشى : أنه لا يشترط ذلك للمكى . وليس الأمر كذلك .
ويأتى في آخر باب دخول مكة : هل يحل المتمتع إذا فرغ من العمرة ولم يسق الهدى إذا كان ملبداً أم لا ؟ .

[ويأتى أيضاً في شروط وجوب الدم على المتمتع . هل النية شرط في التمتع أم لا ؟] .

قوله ﴿ ثُمَّ يُحْرِمُ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ ، أَوْ مِنْ قَرِيبٍ مِنْهَا فِي عَامِهِ ﴾ .

هكذا زاد جماعة . منهم صاحب الفائق ، والرعايتين ، والحاويين . ونقله حرب ، وأبو داود ، يعنى : أنهم قالوا « من مكة أو من قريب منها » ومنهم صاحب الوجيز ، لكن قيد القرب بالحرم . والذي عليه أكثر الأصحاب : أنه يحرم

في عامه . ولم يقولوا « من مكة » ولا « من قريب منها » ونسبه في الفروع إلى الأصحاب . منهم صاحب المذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة . وزاد بعض الأصحاب ، فقال : يحرم في عامه من مكة . ولم يذكر « قريباً منها » منهم صاحب الهداية ، والمستوعب ، والتلخيص ، والكافي ، وابن عقيل في تذكرته .

قوله ﴿ وَالْأَفْرَادُ : أَنْ يَحْرَمَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا ﴾ .

هذا بلا نزاع ، ولكن يعتمر بعد ذلك . ذكره جماعة من الأصحاب . وأطلقوا ، منهم صاحب المذهب ، ومسبوك الذهب . وقدمه في الفروع . قال جماعة : يحرم بالحج من الميقات ، ثم يحرم بالعمرة من أدنى الحل . قال في الفائق : هو أن يحج ثم يعتمر من أدنى الحل . وكذا في الرعايتين ، والحاويين . قال ابن عقيل في تذكرته : والإفراد : أن يحرم بالحج من الميقات . زاد بعضهم على ذلك : وعنه بل يحرم بالعمرة من الميقات ، وهو صاحب الرعاية الكبرى .

وقال في الحرر وغيره : الأفراد أن لا يأتي في أشهر الحج بغيره . قال الزركشي : وهو أجود .

قال القاضي وغيره : ولو تحلل منه في يوم النحر ثم أحرم فيه بعمرة . فليس بمتمتع في ظاهر ما نقله ابن هانيء : ليس على معتمر بعد الحج هدى . لأنه في حكم مالمس من أشهره ، بدليل فوات الحج فيه . وقاله ابن عقيل في مفرداته .

قال في الفروع : فدل على أنه لو أحرم بعد تحلله من الأول صح . وقال في الفصول : الأفراد أن يحرم بالحج في أشهره . فإذا تحلل منه : أحرم بالعمرة من أدنى الحل .

قوله ﴿ وَالْقِرَانُ : أَنْ يَحْرَمَ بِهِمَا جَمِيعًا ﴾ .

هكذا أطلق جماعة . منهم صاحب المبهج ، والحرر . قال في الخلاصة : والقران أن يجمع بينهما في مدة الإحرام . وقال آخرون : يحرم بهما جميعاً من الميقات .

منهم صاحب الهداية ، وابن عقيل في التذكرة ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،
والمستوعب ، والرعايتين ، والحاويين والفاثق .

قوله ﴿ أَوْ يُحْرِمُ بِالْعُمْرَةِ ، ثُمَّ يُدْخِلُ عَلَيْهَا الْحَجَّ ﴾ .

أطلق ذلك أكثر الأصحاب . وقال بعض الأصحاب : من مكة ، أو قربها .

فأمرناه

إمدهما : لا يعتبر لصحة إدخال الحج على العمرة : الإحرام به في أشهره .
على الصحيح من المذهب . وقيل : يعتبر ذلك .

الثانية : لو شرع في طواف العمرة : لم يصح إدخال الحج عليها ، كما لو سعى ،
إلا لمن معه هدى . فإنه يصح ويصير قارنا ، بناء على المذهب ، من أن من معه
الهدى لا يجوز له التحلل .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه يستحب أن ينطق بما أحرم به من عمرة أو
حج أوهما . وهو صحيح . وهو المذهب ، وعليه الأصحاب . وجزم به في الهداية .
وعن أبي الخطاب : لا يستحب ذكر ما أحرم به . نقله الزركشي .

قوله ﴿ وَلَوْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ . ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهِ الْعُمْرَةَ : لَمْ يَصِحَّ
إِحْرَامُهُ بِهَا . وَلَمْ يَصِرْ قَارِنًا ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . بناء على أنه لا يلزم بالإحرام الثاني شيء فيه خلاف
وقيل : يجوز إدخال العمرة على الحج ضرورة .

فعلى المذهب : يستحب أن يرفضها لتأكيد الحج بفعل بعضه . وعليه برفضها
دم ويقضيها .

فائدة : مذهب الإمام أحمد ، وأكثر الأصحاب : أن عمل القارن كالمفرد
في الإجزاء . نقله الجماعة عن الإمام أحمد .

و يسقط ترتيب العمرة ، و يصير الترتيب للحج كما يتأخر الحلاق إلى يوم النحر . فطوؤه قبل طوافه لا يفسد عمرته . قال الزركشي : هو المذهب المختار للأصحاب . وعنه على القارن طوافان وسعيان . وعنه على القارن عمرة مفردة . اختارها أبو بكر . وأبو حفص لعدم طوافها .

ويأتي في كلام المصنف في آخر صفة الحج : أن عمرة القارن تجزئ عن عمرة الإسلام . على الصحيح من المذهب .

فعلى الرواية الثانية : يقدم القارن فعل العمرة على فعل الحج ، كتمتع ساق هديا فلو وقف بعرفة قبل طوافه وسعيه لها ، فقليل : تنتقض عمرته و يصير مفرداً بالحج ثم يعتمر . قدمه في الرعاية الكبرى .

وقيل : لا تنتقض عمرته . فإذا رمى الجرة طاف لها ثم سعى . ثم طاف للحج ، ثم سعى . وأطلقهما في الفروع .

ويأتي : هل للقران إحرامان أو إحرام واحد ؟ في آخر باب الفدية قبل قوله « وكل هدى أو إطعام فهو لمساكين الحرم » .

قوله « وَيَجِبُ عَلَى الْقَارِنِ وَالْمُتَمَتِّعِ دَمٌ نُسْكَ » .

فالواجب عليهما : دم نسك ، لادم جبران .

أما القارن : فيلزمه دم . كما قال المصنف . وهو المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . ونقل بكر بن محمد : عليه هدى . وليس كالمتمتع . إن الله أوجب على المتمتع هديا في كتابه . والقارن إنما روى أن عمر قال للصبي^(١) « اذبح تيسا » .

وسأله ابن مشيش : القارن يجب عليه الدم وجوبا ؟ فقال : كيف يجب عليه وجوبا ؟ وإنما شبهوه بالمتمتع . قال في الفروع : فتتوجه منه رواية : لا يلزمه دم .

فعلى المذهب : يكون الدم دم نسك . كما قال المصنف . وهو الصحيح من

(١) الصبي - بضم الصاد وفتح الباء ، تصغير صبي - بن معبد . مخضرم ذكره

ابن حبان في الثقات . وحديثه أخرجه أبو داود

المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقال في المبهج ، وعيون المسائل : ليس بدم نسك . يعينان : بل دم جبران .

فأمره : لا يلزم الدم حاضري المسجد الحرام . كما قال المصنف . وقاله في الفروع وغيره . وقال والقياس : أنه لا يلزم من سافر سفر قصر أو إلى الميقات ، إن قلنا به كظاهر مذهب الشافعي . وكلامهم يقتضي لزومه ، لأن اسم « القرآن » باق بعد السفر ، بخلاف التمتع . انتهى .
وأما المتمتع : فيجب الدم عليه بنسبعة شروط .

أمرها : ما ذكره المصنف هنا . وهو إذا لم يكن من حاضري المسجد الحرام وهذا شرط في وجوبه إجماعاً . وفسر المصنف حاضري المسجد الحرام : أنهم أهل مكة ومن كان منها دون مسافة القصر . فظاهره : أن ابتداء مسافة القصر من نفس مكة . وهو اختيار بعض الأصحاب . وهو ظاهر ما جزم به في الشرح ، وصاحب التلخيص . وقاله الإمام أحمد . وهو ظاهر كلام ابن منجا في شرحه .
وقيل : أول مسافة القصر : من آخر الحرم . وهو المذهب . وذكره ابن هبيرة قول أحمد . وجزم به في الهداية ، والمستوعب ، والرايعتين ، والحاويين . وقدمه في الفروع .

فوائد

الأولى : من له منزل قريب دون مسافة القصر ، ومنزل بعيد فوق مسافة القصر : لم يلزمه دم . على الصحيح من المذهب . لأن بعض أهله من حاضري المسجد الحرام . فلم يوجد الشرط . وله أن يحرم من القريب . واعتبر القاضي في الجرد ، وابن عقيل في الفصول : إقامته أكثر بنفسه ، ثم بماله ، ثم ببنيه . ثم الذي أحرم منه .

الثانية : لو دخل آفاق مكة ، متمتعاً ناوياً الإقامة بها بعد فراغ نسكه ، أو نواها

بعد فراغه منه . فعليه دم . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .
وحكاة ابن المنذر إجماعاً . وحكى وجهاً : لادم عليه .

الثالثة : لو استوطن آفاق مكة . فهو من حاضري المسجد الحرام .

الرابعة : لو استوطن مكى الشام أو غيرها ، ثم عاد مقبلاً متمتعاً : لزمه الدم على
الصحيح من المذهب . جزم به المصنف وغيره . وقدمه فى الفروع وغيره . وقال
فى المجرى ، والفصول : لادم عليه ، كسفر غير مكى ثم عوده .

الشرط الثانى : أن يعتمر فى أشهر الحج . قال الإمام أحمد : عمرته فى الشهر
الذى أهل فيه . والاعتبار عندنا بالشهر الذى أحرم فيه . فلو أحرم بالعمرة فى
رمضان ثم حل فى شوال لم يكن متمتعاً . نص عليه فى رواية جماعة .

الشرط الثالث : أن يحج من عامه .

الشرط الرابع : أن لا يسافر بين العمرة والحج . فإن سافر مسافة قصر .

فأكثر . أطلقه جماعة . منهم المصنف ، والشارح . قال فى الفروع : ولعل مرادهم :
فأحرم - فلا دم عليه . نص عليه . وجزم به ابن عقيل فى التذكرة . وقدمه فى
الفروع . وجزم به فى الرعاية الصغرى ، والحاويين . وقالوا : ولم يحرم به من
مىقات ، أو يسافر سفر قصر . وقال فى الفصول ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،
والحرر ، والمنور : ولا يحرم بالحج من الميقات . فإن أحرم به من الميقات فلا دم
عليه . ونص عليه أحمد . وقدمه فى الرعاية الكبرى . وحمله القاضى على أن بينه
وبين مكة مسافة قصر . وقال ابن عقيل : هو رواية . وقال فى الترغيب ، والتلخيص :
إن سافر إليه فأحرم به . فوجهان .

ونظير أثر الخلاف فى « قرْن » ميقات أهل نجد . فإنه أقل ما تقصر فيه
الصلاة . أما ما عداه : فإن بينهما وبين مكة مسافة قصر ، على ظاهر ما قاله الزركشى

في المواقيت . وتقدم قول : أن أقربها ذات عرق . وقال في الفروع : ويتوجه احتمال يلزمه [دم] وإن رجع .

الشرط الخامس : أن يحل من العمرة قبل إحرامه بالحج ، يحل أولاً . فإن أحرم به قبل حله منها صار قارناً .

الشرط السادس : أن يحرم بالعمرة من الميقات . ذكره أبو الفرج ، والخلواني وجزم به ابن عقيل في التذكرة . وقدمه في الفروع . وقال القاضي ، وابن عقيل - وجزم به في المستوعب ، والتلخيص ، والرعاية ، وغيرهم - : إن بقي بينه وبين مكة مسافة قصر فأحرم منه : لم يلزمه دم المتعة . لأنه من حاضري المسجد الحرام . بل دم المجاوزة .

واختار المصنف ، والشارح ، وغيرهما : أنه إذا أحرم بالعمرة من دون الميقات : يلزمه دمان : دم المتعة ، ودم الإحرام من دون الميقات . لأنه لم يقيم ولم ينوها به . وليس بساكن . وردوا ما قاله القاضي .

قال المصنف ، والشارح : ولو أحرم الآفاقي بعمرة في غير أشهر الحج ، ثم أقام بمكة ، واعتذر من التنعيم في أشهر الحج ، وحج من عامه : فهو متمتع . نص عليه . وعليه دم . قالوا : وفي نصه على هذه الصورة : تنبيه على إيجاب الدم في الصورة الأولى بطريق الأولى .

الشرط السابع : نية المتمتع : في ابتداء العمرة ، أو في أنائها . قاله القاضي ، وأكثر الأصحاب . وقدمه في الفروع . وقال : ذكره القاضي ، وتبعه الأكثر . قلت : جزم به في الهداية ، والمبهبج ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص .

قال في الرعاية الكبرى : وينوي في الأصح . وقال في الصغرى ، والحاويين : وينوي في الأطهر . وقيل : لا تشترط نية التمتع . اختاره المصنف ، والشارح . وقدمه في المحرر ، والفاثق .

فوائد

إبراهيم : لا يعتبر وقوع النسكين عن واحد . ذكره بعض الأصحاب . منهم المصنف ، والمجد . قاله الزركشى . واقتصر عليه في الفروع . فلو اعتمر لنفسه . وحج عن غيره . أو عكسه ، أو فعل ذلك عن اثنين : كان عليه دم المتعة . وقال في التلخيص في الشرط الثالث : أن يكون النسكان عن شخص واحد . إما عن نفسه أو عن غيره . فإن كان عن شخصين : فلا تمتع . لأنه لم يختلف أصحابنا : أنه لا بد من الإحرام بالنسك الثانى من الميقات . إذا كان عن غير الأول . والمصنف يخالف صاحب التلخيص في الأصلين اللذين بنى عليهما . والمجد يوافق في الأصل الثانى . وظاهر كلامه مخالفته في الأول .

الثانية : لا تعتبر هذه الشروط في كونه متمتعاً على الصحيح . وقدمه في الفروع ، وقال : معنى كلام الشيخ - يعنى به المصنف - يعتبر . وجزم به في الرعاية إلا الشرط السادس . فإن المتعة تصح من المكى ، كغيره . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . ونقل الجماعة عن أحمد كالإفراد . ونقل المروذى : ليس لأهل مكة متعة .

قال القاضى ، والمصنف ، والشارح ، وغيرهم : معناه ليس عليهم دم متعة . وقال الزركشى ، قلت : قد يقال : إن هذا من الإمام أحمد بناء على أن العمرة لا تجب عليهم . فلا متعة عليهم ، أى الحج كافيهم . لعدم وجوبها عليهم . فلا حاجة إليها . انتهى .

وذكر ابن عقيل رواية : لا تصح المتعة منهم . قال ابن أبى موسى : لا متعة لهم . وأطلقهما في الفائق .

الثالثة : لا يسقط دم التمتع والقران بإفساد نسكهما . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعنه يسقط . وأطلقهما في الحاويين . وقال القاضى : إن قلنا : يلزم القارن للإفساد دمان : سقط دم القران . انتهى .

الرابعة : لا يسقط دمه أيضاً بفواته . على الصحيح من المذهب . وعنه يسقط .

الخامسة : إذا قضى القارن قارناً لزمه دمان . لقرائه الأول دم ، ولقرائه الثانى آخر وفى دم فواته الروايتان المتقدمتان . وقال المصنف : يلزمه دمان ، دم لقرائه . ودم لفواته . وإذا قضى القارن مفرداً لم يلزمه شيء . لأنه أفضل . جزم به المصنف وغيره . وقدمه فى الفروع . وجزم غير واحد : أنه يلزمه دم لقرائه الأول . وفيه لفواته الروايتان . وزاد فى الفصول : يلزمه دم ثالث لوجوب القضاء . قال فى الفروع : كذا قال .

فإذا فرغ من قضى مفرداً : أحرم بالعمرة من الأبعد . كمن فسد حجبه . وإلا لزمه دم . وإذا قضى متمتعاً فإذا تحلل من العمرة : أحرم بالحج من الأبعد .

السادسة : يلزم دم التمتع والقران بطلوع فجر يوم النحر . على الصحيح من المذهب . وجزم به القاضى فى الخلاف . ورد ما نقل عنه خلافه إليه . وجزم به فى البلغة . وقدمه فى الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والفروع ، والرايعيتين ، والحاويين . وعنه يلزم الدم إذا أحرم بالحج . وأطلقهما فى المذهب ومسبوك الذهب . وعنه يلزم الدم بالوقوف . وذكره المصنف ، والشارح : اختيار القاضى . قال الزركشى - ولعله فى المجرى - وأطلقها والتى قبلها فى الكافى . ولم يذكر غيرها . وكذا قال فى المغنى ، والشرح .

وقال ابن الزاغونى فى الواضح : يجب دم القران بالإحرام . قال فى الفروع : كذا قال . وعنه يلزم بإحرام العمرة لنية التمتع إذا . قال فى الفروع : ويتوجه أن يبني عليها ما إذا مات بعد سبب الوجوب : يُخرج عنه من تركته .

وقال بعض الأصحاب : فائدة الروايات : إذا تعذر الدم ، وأراد الانتقال إلى الصوم . فمتى ثبت العذر ؟ فيه روايات .

تفسيرها

أمرهما : هذا الحكم المتقدم : في لزوم الدم .

وأما وقت ذبحه : فجزم في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والتلخيص ، والبلغة ، والرعايتين ، والحاويين وغيرهم : أنه لا يجوز ذبحه قبل وجوبه . قال في الفروع : وقال القاضى وأصحابه : لا يجوز قبل فجر يوم النحر . قال : فظاهره يجوز إذا وجب لقوله (٢ : ١٩٨) ولا تحلقوا رموسكم حتى يبلغ الهدى محله (فلو جاوز قبل يوم النحر لجاز الحلق لوجود الغاية . قال : وفيه نظر . لأنه في المحصر ، وينبنى على عموم المفهوم ، ولأنه لو جاز لنحره - عليه أفضل الصلاة والسلام - وصار كمن لا هدى معه . وفيه نظر . لأنه كان مفرداً أو قارئاً . وكان له نية أو فعل الأفضل . ولمنع التحلل بسوقه . انتهى .

وقد جزم في المحرر ، والنظم ، والحاوى ، والفائق وغيرهم : أن وقت دم المتعة والقران : وقت ذبح الأضحية على ما يأتى في بابه .

واختار أبو الخطاب في الانتصار : يجوز له نحره بإحرام العمرة . وأنه أولى من الصوم . لأنه بدل . وحمل رواية ابن منصور بذبحه يوم النحر على وجوبه يوم النحر .

ونقل أبو طالب : إن قدم قبل العشر ، ومعه هدى ينحره ، لا يضيع أو يموت أو يسرق . قال في الفروع : وهذا ضعيف . قال في السكاكى : وإن قدم قبل العشر نحره . وإن قدم به في العشر لم ينحره حتى ينحره بمنى . استدلل بهذه الرواية . واقتصر عليه .

الثانى : هذا الحكم مع وجود الهدى ، لامع عدمه .

ويأتى في كلام المصنف في أثناء باب الفدية .

قوله ﴿وَمَنْ كَانَ قَارَنًا أَوْ مُفْرِدًا أَحْبَبْنَا لَهُ أَنْ يَفْسَخَ إِذَا طَافَ وَسَعَى ، وَيَجْعَلَهَا عُمْرَةً . لأمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بذلك ﴾ .

اعلم أن فسخ القارن ، والمفرد حجهما إلى العمرة : مستحب بشرطه . نص عليه . وعليه الأصحاب قاطبة . وعبر القاضي ، وأصحابه ، والمجد ، وغيرهم : بالجواز وأرادوا فرض المسألة مع المخالف . قاله في الفروع . وهو من مفردات المذهب . لكن المصنف هنا ذكر الفسخ بعد الطواف والسعى . وقطع به الخرقى ، والمصنف في المغنى ، والشراح ، وصاحب الفائق . وقدمه الزركشى ، وقال : هذا ظاهر الأحاديث .

وعن ابن عقيل : الطواف بنية العمرة : هو الفسخ ، وبه حصل رفض الإحرام لا غير . فهذا تحقيق الفسخ وما يفسخ به .

قال الزركشى : قلت : وهذا جيد . والأحاديث لا تأباه انتهى .

وقال في الهداية - وتبعه في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرايعتين ، والحاويين ، وغيرهم ، وهو معنى كلام القاضي وغيره - : للقارن والمفرد أن يفسخا نسكهما إلى العمرة ، بشرط أن لا يكونا وقفاً بعرفة ، ولا ساقاً هدياً . فلم يفصحوا بوقت الفسخ ، بل ظاهر كلامهم : جواز الفسخ ، سواء طافاً وسعياً أو لا ، إذا لم يقف بعرفة .

قال الزركشى : ولا يفرزك كلام ابن منجا . فإنه قال : ظاهر كلام المصنف : أن الطواف والسعى شرط في استحباب الفسخ . قال : وليس الأمر كذلك . لأن الأخبار تقتضى الفسخ قبل الطواف والسعى . لأنه إذا طاف وسعى ثم فسخ : يحتاج إلى طواف وسعى لأجل العمرة . ولم يرد مثل ذلك .

قال : ويمكن تأويل كلام المصنف على أن « إذا » ظرف لأحببنا له أن يفسخ وقت طوافه . أى وقت جواز طوافه . انتهى كلام ابن منجا . وغفل عن كلام الخرقى

والمصنف في المغنى والشارح وكلام القاضى ، وأبى الخطاب وغيرهما لا يأتى ذلك .

قال الزركشى : وليس في كلامهم ما يقتضى أنه يطوف طوافاً ثانياً . كما زعم ابن منبج . انتهى .

قلت : قال في الكافى : يسن لهما - إذا لم يكن معهما هدى - أن يفسخا نيتهما بالحج . وينوياعمره . ويحلا من إحرامهما بطواف وسعى وتقصير . ليصيرا متمتعين . انتهى .

قال الزركشى : وقول ابن منبج « إن الأخبار تقتضى الفسخ قبل الطواف والسعى » ليس كذلك . بل قد يقال : إن ظاهرها : أن الفسخ إنما هو بعد الطواف . ويؤيده حديث جابر . فإنه كالنص . فإن الأمر بالفسخ إنما هو بعد طوافهم . انتهى .

وقال في الفروع : لهما أن يفسخا نيتهما بالحج . زاد المصنف : إذا طافا وسعيا . فينويان بإحرامهما ذلك عمرة مفردة . فإذا فرغا منها وحلا أحرم بالحج ، ليصيرا متمتعين .

وقال في الانتصار ، وعميون المسائل : لو ادعى مدعى وجوب الفسخ لم يبعد . وقال الشيخ تقي الدين : يجب على من اعتقد عدم مسأغه . نقله في الفائق . قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ سَاقَ هَدْيًا . فَيَكُونَ عَلَى إِحْرَامِهِ ﴾ .

هذا شرط في صحة فسخ القارن والمفرد حجهما إلى العمرة . على الصحيح من المذهب . ويأتى حكاية الخلاف بعد هذا .

ويشترط أيضاً : كونه لم يقف بعرفة . قاله الأصحاب .

قوله ﴿ وَلَوْ سَاقَ الْمُتَمَتِّعُ هَدْيًا : لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَحِلَّ ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . فعلى هذا : يحرم بالحج إذا طاف وسعى لعمرة قبل تحلله بالحلقة . فإذا ذبحه يوم النحر حل منهما معا . نص عليه .

نقل أبو طالب : الهدى يمنعه من التحلل من جميع الأشياء في العشر وغيره .
وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقدمه في الفروع
وغيره .

وقيل : يحل كمن لم يهد . وهو مقتضى ما نقله يوسف بن موسى . قاله القاضي
ونقل أبو طالب أيضاً : فيمن يعتزم قارناً أو متمتعاً - ومعه هدى - له أن
يقصر من شعر رأسه خاصة .

وعنه إن قدم قبل العشر : نحر الهدى وحل .
ونقل يوسف بن موسى فيمن قدم متمتعاً معه هدى : إن قدم في شوال
نحره وحل . وعليه هدى آخر . وإن قدم في العشر لم يحل . فقيل له : خبر معاوية ؟
فقال : إنما حل بمقدار التقصير .

قال القاضي : ظاهره يتحلل قبل العشر . لأنه لا يطول إحرامه . وقال
المصنف : يحتمل الخرق : أن له التحلل . وينحر هديه عند المروة .
ويأتى هذا أيضاً في كلام المصنف في آخر باب دخول مكة .

فأمرناه

إمراهما : حيث صح الفسخ : فإنه يلزمه دم . على الصحيح من المذهب .
نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وقدمه في الفروع ، والمنع ، والشرح ،
وغيرهم . وذكره القاضي في الخلاف . وذكر المصنف عن القاضي : أنه لا يلزم دم
لعدم النية . وجزم به في الرعاية الكبرى .

الثانية : قال في المستوعب : لا يستحب الإحرام بنية الفسخ . قال في الرعاية
الكبرى : يكره ذلك . واقتصر في الفروع على حكاية قولها .

قوله ﴿ وَالْمَرْأَةُ إِذَا دَخَلَتْ مُتَمَتِّعَةً فَخَاضَتْ قَبْلَ فَوْتِ الْحَيْضِ :
أَحْرَمَتْ بِالْحَيْضِ وَصَارَتْ قَارِنَةً ﴾ نص عليه ﴿ وَلَمْ تَقْضِ طَوَافَ الْقُدُومِ ﴾

وهذا بلا نزاع في ذلك كله . وكذا الحكم لو خاف غيرها فوات الحج .
نص عليه . ويجب دم القران ، وتسقط عنه العمرة . نص عليه . وجزم به القاضى
وأصحابه في كتب الخلاف . واقتصر عليه في الفروع .

قوله ﴿ وَمَنْ أَحْرَمَ مُطْلَقًا ، بَأْن نَوَى نَفْسَ الْإِحْرَامِ ، وَلَمْ يُعَيِّنْ
نُسْكًَا صَحَّ . وَلَهُ صَرْفُهُ إِلَى مَا شَاءَ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الوجيز
وغیره . وقدمه في الفروع وغیره . وقال الإمام أحمد : يجعله عمرة ، وقال الإمام
أحمد أيضاً : يجعله عمرة . وقال القاضى : يجعله عمرة : إن كان في غير أشهر الحج .
وذكر غيره : أنه أولى ، كابتداء إحرام الحج في غير أشهر الحج . وقال في
الرعاية : إن شرطنا تعيين ما أحرم به : بطل العقد المطلق . قال في الفروع : كذا قال .

قوله ﴿ وَإِنْ أَحْرَمَ بِمَثَلٍ مَا أَحْرَمَ بِهِ فَلَانَ : انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ بِمَثَلِهِ ﴾ .

وكذا لو أحرم بما أحرم به فلان ، بلا خلاف فيهما نعلمه . ثم إن علم ما أحرم
به فلان : انعقد مثله . وكذا لو كان إحرام الأول مطلقاً . فحكمه حكم ما لو أحرم
هو به مطلقاً على ما تقدم .

قال في الفروع : فظاهره لا يلزمه صرفه إلى ما يصرف إليه ، ولا إلى ما كان
صرفه إليه . وأطلق بعض الأصحاب احتمالين .

قال في الفروع : وظاهر كلام الأصحاب : يعمل بقوله ، لا بما وقع في نفسه .
ولو كان إحرام من أحرم بمثله فاسداً . فقال في الفروع : يتوجه الخلاف
لنا فيما إذا نذر عبادة فاسدة : هل تنعقد صحيحة أم لا ؟ على ما يأتي في النذر .

ولو جهل إحرام الأول : فحكمه حكم من أحرم بنفسك ونسيه . على ما يأتي
في كلام المصنف قريباً .

ولو شك : هل أحرم الأول أولاً ؟ فالصحيح من المذهب : أن حكمه حكم

مالو لم يحرم . فيكون إحرامه مطلقاً . قال في الفروع : هذا الأشهر ، وقال : فظاهره ولو أعلم أنه لم يحرم لجزم بالإحرام ، بخلاف قوله « إن كان محرماً فقد أحرمت » فلم يكن محرماً . وقال في الكافي : حكمه حكم من أحرم بنفسك ونسبه . وقدمه في الفروع والرعاية .

فائدة : قوله ﴿ وَإِنْ أَحْرَمَ بِحَجَّتَيْنِ ، أَوْ عُمرَتَيْنِ : انْعَقَدَ بِأَحَدَاهُمَا ﴾

بلا نزاع . قال في الفروع معللاً : لأن الزمان يصلح لواحدة . فيصح به كتفريق الصفقة . قال : فدل على خلاف هنا . كأصله . قال : وهو متوجه ، بمعنى أنه لا يصح يواحدة منهما في قول . وقال أيضاً : يتوجه الخلاف في انعقاده بهما .
قوله ﴿ وَإِنْ أَحْرَمَ بِنُسْكَ وَنَسِيَةٍ : جَعَلَهُ عُمرَةً ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . ونقله أبو داود . وحزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع ، والفائق وغيرهما . قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب . وقال القاضي : يصرفه إلى أيهما شاء . وهو رواية عن أحمد . وقطع به جماعة . وحمل القاضي نص أحمد على الاستحباب . وقدمه في الشرح .
قالت : وهو الصواب ، لأنه على كل تقدير جائز .

قال في المحرر : ومن أحرم بنفسك فأنسيه ، أو أحرم به مطلقاً ، ثم عينه بتمتع أو أفراد أو قران : جاز . وسقط عنه فرضه إلا الناسي لنفسه إذا عينه بقران ، أو بتمتع وقد ساق الهدى . فإنه يجزئه عن الحج دون العمرة . وأطلق جماعة وجهين : هل يجعله عمرة أو ماشاء ؟ .

فائدة : لو عين المنسي بقران : صح حجه . ولا دم عليه . على الصحيح .
وقيل : يلزمه دم قران احتياطاً . وقيل : وتصح عمرته ، بناء على إدخال العمرة على الحج لحاجة . فيلزمه دم قران . ولو عينه بتمتع فحكمه حكم فسخ الحج إلى العمرة . ويلزمه دم المتعة . ويجزئه عنهما .

ولو كان شكه بعد طواف العمرة جعله عمرة . لامتناع إدخال الحج إذن لمن لا هدى معه . فإذا سعى وحلق : فمع بقاء وقت الوقوف : يحرم بالحج ويتممه ويجزئه . ويلزمه دم الحلق في غير وقته ، وإن كان حاجاً وإلا قدم متعة .

ولو كان شكه بعد طواف العمرة : وجعله حجاً أو قراناً : تحلل بفعل الحج . ولم يجزه واحد منهما للنسك . لأنه يحتمل أن المنسى عمرة . فلا يصح إدخاله عليها بعد طوافها . ويحتمل أنه حج . فلا يصح إدخالها عليه ، ولا دم ، ولا قضاء ، للشك في سببهما .

فائدة : قوله ﴿ وَإِنْ أَحْرَمَ عَنْ رَجُلَيْنِ وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ . بلا نزاع . وكذا لو أحرم عن نفسه وعن غيره .

قوله : ﴿ وَإِنْ أَحْرَمَ عَنْ أَحَدِهِمَا لَا بَعَيْنِهِ : وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع وغيرهم . وهو من المفردات وقال أبو الخطاب : يصرفه إلى أيهما شاء . قال في الهداية : وعندى له صرفه إلى أيهما شاء . واختاره القاضي أيضاً . وأطلقهما في الحرر ، والفائق .

فعلى القول الثاني : لو طاف شوطاً ، أو سعى ، أو وقف بعرفة قبل جعله لأحدهما : تعين جعله عن نفسه . على الصحيح . وقدمه في الفروع . وعنه يبطل . كذا قال في الرعاية ويضمن .

فائدة : يؤدب من أخذ من اثنين حجتيين ليحج عنهما في عام واحد ، لفعله محرماً . نص عليه . فإن استنابه اثنان في عام في نسك . فأحرم عن أحدهما بعينه ، ونسبه ، أو تعذر معرفته . فإن فرط أعاد الحج عنهما . وإن فرط الموصى إليه بذلك غرم ذلك . وإلا فمن تركه الموصيين ، إن كان النائب غير مستأجر لذلك ، وإلا لزماء . وإن أحرم عن أحدهما بعينه ولم ينسه : ضح . ولم يصح إحرامه للآخر بعد . نص عليه .

قلت : قد قيل : إنه يمكن فعل حجتين في عام واحد ، بأن يقف بعرفة ، ثم يطوف للزيارة بعد نصف ليلة النحر ييسر . ثم يدرك الوقوف بعرفة قبل طلوع فجر ليلة النحر .

قوله ﴿ وَإِذَا اسْتَوَى عَلَى رَاحِلَتِهِ لَبَّى ﴾ .

يعنى إذا استوت به راحلته قائمة . وهذا أحد الأقوال . قطع به جماعة . منهم الخرقى ، والمصنف ، والشارح . وقدمه فى الفائق .

وقيل : يستحب ابتداء التلبية عقب إحرامه . وهو المذهب .

قال الزركشى : المشهور فى المذهب : أن الأولى أن تكون التلبية حين يحرم . وجزم به فى التلخيص . وقدمه فى الحرر ، والفروع ، والرايعتين ، والحاويين . ونقل حرب : يلبي متى شاء ساعة يُسَلَّم ، وإن شاء بعد .

فأمرناه

أمرهما : التلبية سنة . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وقيل : واجبة . اختاره فى الفائق .

الثانية : يستحب أن يلبي عن أخرس ومريض . نقله ابن ابراهيم . قال جماعة :

وعن مجنون ومغمى عليه . زاد بعضهم : ونائم .

وقد ذكر الأصحاب : أن إشارة الأخرس المفهومة كنطقه .

قلت : الصواب الذى لا شك فيه : أن إشارة الأخرس بالتلبية تقوم مقام النطق بها ، حيث علمنا إرادته لذلك .

تنبيه

أمرهما : ظاهر قوله ﴿ لَبَّى تَلْبِيَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴾

« لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ - إلى آخره » .

أنه لا يزيد عليها . وهو صحيح . فلا تستحب الزيادة عليها . ولكن لا يكره .

على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقدمه في الفروع . وقال ابن هبيرة في الإفصاح : تكره الزيادة عليها . وقيل : له الزيادة بعد فراغها ، لا فيها .

الثاني : ظاهر قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِهَا ﴾ .

الإطلاق . فيدخل فيه لو أحرم من بلده ، لكن الأصحاب قيدوا ذلك بأنه لا يستحب إظهارها في مساجد الحل وأمصارها . والمنقول عن أحمد : إذا أحرم من مصره لا يعجبني أن يلبي حتى يبرز .

فيكون كلام المصنف وغيره - ممن أطلق - مقيداً بذلك .

وعند الشيخ تقي الدين : لا يلبي بوقوفه بعرفة ومزدلفة . لعدم ثقله . قال في الفروع : كذا قال .

فائدته

إمراهما : قوله ﴿ وَالِدُعَاءُ بَعْدَهَا ﴾ .

يعني يستحب الدعاء بعد التلبية بلا نزاع . ويستحب أيضاً بعدها : الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم .

الثانية : لا يستحب تكرار التلبية في حالة واحدة . قاله في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والتلخيص ، والحرر ، وغيرهم من الأصحاب . وقدمه في الفروع ، والفائق . وقال له الأثرم : ماشيء يفعلها العامة ؟ يكبرون دبر الصلاة ثلاثاً . فتبسم . وقال : لأدرى من أين جاءوا به ؟ قلت : أليس يجزيه مرة ؟ قال : بلى . لأن المروى التلبية مطلقاً .

وقال القاضي في الخلاف : يستحب تكرارها في حالة واحدة . لتليته بالعبادة . وقال المصنف ، والشارح : تكراره ثلاثاً حسن . فإن الله وتر يحب الوتر . وقال في الرعاية : يكره تكرارها في حالة واحدة . قال في الفروع : كذا قال .

قوله ﴿وَيَلْبِي إِذَا عَلَا نَشْرًا ، أَوْ هَبَطَ وَاِدِيًا . وَفِي ذُبُرِ الصَّلَواتِ
المَكْتُوبَاتِ ، وَإِقْبَالِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ . وَإِذَا التَّقَتِ الرَّفَاقُ ﴾ .

بلا نزاع . ويلبي أيضا إذا سمع ملييا ، أو أتى محظورا ناسيا ، أو ركب دابة .
زاد في الرعاية : أو نزل عنها . وزاد في المستوعب : وإذا رأى البيت .
قوله ﴿وَلَا تَرْفَعُ الْمَرْأَةُ صَوْتَهَا بِالتَّلْبِيَةِ ، إِلَّا بِمِقْدَارِ مَا تَسْمَعُ رَفِيقَتُهَا ﴾
السنة : أن لا ترفع صوتها . حكاه ابن المنذر إجماعا . ويكره جهرها بها
أكثر من إسماع رفيقتها . على الصحيح من المذهب . خوف الفتنة . ومنعها في
الواضح من ذلك . ومن أذان أيضا . هذا الحكم إذا قلنا إن صوتها ليس بعورة .
وإن قلنا : هو عورة ، فإنها تمنع . وظاهر كلام بعض الأصحاب : أنها تقتصر
على إسماع نفسها . قال في الفروع : وهو متجه . وفي كلام أبي الخطاب والمصنف ،
وصاحب المستوعب ، وجماعة : لا تجهر إلا بقدر ما تسمع رفيقتها .

فوائد

الأولى : لا تشرع التلبية بغير العربية لمن يقدر عليها . قاله الأصحاب .

الثانية : يستحب أن يذكر نسكه في التلبية ، على الصحيح من المذهب .
وقدمه المصنف ، والشارح . ونصراه . وقدمه في الفائق .

وقيل : لا يستحب . جزم به في الهداية ، والمستوعب . وأطلقها في الفروع .
وقيل : يستحب ذكره فيها أول مرة . اختاره الآجری .

وحيث ذكره : يستحب للقارن ذكر العمرة قبل الحج ، على الصحيح من
المذهب . نص عليه . فيقول « لبيك عمرة وحجاً » للحديث المتفق عليه .

وقال الآجری : يذكر الحج قبل العمرة فيقول « لبيك حجاً وعمرة »

الثالثة : لا بأس بالتلبية في طواف القدوم . قاله الإمام أحمد وأصحابه .

وحكى للمصنف : عن أبي الخطاب : لا يلبي ، لأنه مشغول بذكر يخرجه .

فعلى الأول : قال الأصحاب : لا يظهر التلبية في طواف القدوم . قاله في الفروع . وقال في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص وغيرهم : لا يستحب إظهارها فيه .

ومعنى كلام القاضي : يكره إظهارها فيه . وصرح به المصنف والشارح . وذكر في الرعاية وجهها : يسن إظهارها فيه . وأما في السعي بعد طواف القدوم ، فقال في الفروع : يتوجه أن حكمه كذلك . وهو مراد أصحابنا .

الرابعة : لا بأس أن يلبي الحلال . ذكره المصنف . وتبعه الشارح وغيره . وقال في الفروع : ويتوجه احتمال يكره . لعدم نقله . قال : ويتوجه أن الكلام في أثناء التلبية ومخاطبته - حتى بسلام ورده منه - كالأذان . انتهى .

قلت : قال في المذهب : يقطع التلبية . فإن سلم عليه رد ، وبني . تنبيه : هذه أحكام فعل التلبية . أما وقت قطعها : فيأتي في كلام المصنف في آخر باب دخول مكة . فليعاود .

باب محظورات الإحرام

قوله ﴿ وَهِيَ تِسْعَةٌ : حَلَقُ الشَّعْرِ ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ ﴾ .

يمنع من إزالة الشعر إجماعاً ، وسواء كان من الرأس أو غيره من أجزاء البدن على الصحيح من المذهب .

وقال في المبهج : إن أزال شعر الأنف لم يلزمه دم . لعدم الترفه . قال في الفروع : كذا قال . وظاهر كلام غيره خلافه . وهو أظهر .

والصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب قاطبة : أن تقليم الأظافر لحلق الشعر . وحكاه ابن المنذر إجماعاً .

ووجه في الفروع احتمالاً : لاشيء في تقليم الأظفار . وحكى المصنف ومن تبعه

رواية : لاشيء فيها . قال في الفروع [وظاهره أن الرواية عن أحمد] ولم أجده لغيره [وعبارته في المغنى ، في باب الفدية : أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من أخذ أظفاره . وعليه الفدية بأخذها في قول أكثرهم : حماد . ومالك ، والشافعى ، وأبى ثور ، وأصحاب الرأى . وروى عن عطاء . وعنه لافدية عليه ، لأن الشرع لم يرد فيه فدية انتهى .

هذا لفظه . والظاهر : أن قوله « وعنه » يعود إلى عطاء ، لا إلى الإمام أحمد ، لأنه لم يتقدم له ذكر . نبه على ذلك ابن نصر الله في حواشيه . وهو كما قال [. قوله ﴿ فَمَنْ حَلَقَ ، أَوْ قَلَّمَ ثَلَاثَةً : فَعَلَيْهِ دَمٌ ﴾ .

هذا المذهب . قاله القاضى وغيره . ونصره هو وأصحابه . ونص عليه . وجزم به فى الوجيز ، والمحزر ، والإفادات ، والمذهب الأحمـد وغيرهم . وقدمه فى الفروع ، والفائق ، والشرح ، والخلاصة وغيرهم .

(وعنه لَا يَجِبُ الدَّمُ إِلَّا فِي أَرْبَعِ شَعَرَاتٍ فَصَاعِدًا) .

نقلها جماعة . واختاره الخرقى . وقدمه فى المغنى ، والرعاية الصغرى ، والحاويين . وجزم به فى الطريق الأقرب . قال الزركشى : وهى الأشهر عنه . وأطلقهما فى المذهب ، ومسبوك الذهب .

وذكر ابن أبى موسى رواية : لا يجب الدم إلا فى خمس فصاعداً . واختاره أبو بكر فى التنبيه . قال فى الفروع : ولا وجه لها . قال الزركشى : وهى أضعفها . وأطلقهن فى التلخيص .

ووجه فى الفروع احتمالاً : لا يجب الدم إلا فيما يماط به الأذى . وهو مذهب مالك .

قال فى الفائق : والمختار تعلق الدم بمقدار ترفه بإزالته .

قوله ﴿ وَفِي مَا دُونَ ذَلِكَ ، فِي كُلِّ وَاحِدٍ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ ﴾ .

هذا المذهب . ونص عليه . وعليه الأصحاب . قال فى الفروع : وهو المذهب

عند الأصحاب . قال المصنف والشارح : هذا ظاهر المذهب . وهو الذى ذكره
الخرقى . قال الزركشى : هذا المشهور من الروايات ، واختار لعامة الأصحاب :
الخرقى ، وأبى بكر . وابن أبى موسى ، والقاضى وأصحابه ، وغيرهم . انتهى .
﴿وعنه قبضة﴾

لأنه لا تقدير فيه من الشارع . قال فى الفروع : فدل على أن المراد : يتصدق
بشيء .

﴿وعنه درهم . وعنه نصف درهم . وعنه درهم أو نصفه﴾
ذكرها أصحاب القاضى . وخرجها القاضى من لىالى منى . وهو قول فى
الرعاية . وقدمه فى المستوعب . قال الزركشى : ويلزم - على تخرىج القاضى - أن
يخرج : أن لاشئ عليه . وأن يجب دم ، كما جاء ذلك فى لىالى منى .
وجه فى الفروع تخريجا : يلزمه فى كل شعرة أو ظفر ثلث دم . وما هو ببعيد .
قوله ﴿وَإِنْ حُلِقَ رَأْسُهُ بِإِذْنِهِ: فَالْفِدْيَةُ عَلَيْهِ﴾ .

يعنى على المخلوق رأسه . ولا شئ على الخالق . وهذا المذهب . وعليه
الأصحاب . وفى الفصول احتمال : أن الضمان على الخالق إذا كان محرما ، كشعر
الصيد . قال فى الفروع : كذا قال .

فأمره : لو حُلِقَ رأسه - وهو ساكت ولم ينه - ففيل : الفدية على المخلوق
رأسه . لأنه أمانة عنده ، كوديعة . صححه فى المذهب ، ومسبوك الذهب ،
وتصحيح المحرر . وجزم به الكافى .

قلت : وهو الصواب . وهو ظاهر المنور .

وقيل : على الخالق ، كإتلافه ماله وهو ساكت . وجزم به فى الإفادات ،
ومنتخب الأدمى . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . وأطلقهما فى المستوعب ، والمغنى
والتلخيص ، والمحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع ،
والفائق .

قوله ﴿وَإِنْ كَانَ مُكْرَهًا، أَوْ نَائِمًا، فَلَفِذَةُ عَلَى الْخَالِقِ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل على الخلق رأسه .

وذكر في الإرشاد وجهها : أن القرار على الخالق .

وجهه في الفروع احتمالاً : أنه لافذية على واحد منهما . لأنه لادليل عليه .

ويأتى إذا أكره على الخلق وحلق بنفسه في كلام المصنف في آخر الفذية .

قوله ﴿وَإِنْ حَلَقَ مُحَرَّمٌ رَأْسَ حَلَالٍ . فَلَا فِذَةَ عَلَيْهِ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وفي الفصول احتمال : يجب الضمان على المحرم الخالق .

فائدة : لو طيب غيره . فحكمه حكم الخالق ، على ما تقدم من الخلاف والتفصيل

قلت : لو قيل بوجوب الفذية على المطيب المحرم : لكان متجهاً . لأنه في

الغالب لا يسلم من الرأحة . بخلاف الخلق . وفي كلام بعض الأصحاب : أو ألبس

غيره . فكالخالق .

قوله ﴿وَقَطَعَ الشَّعْرَ وَنَتَفَهُ كَحَلْقِهِ﴾ .

وكذا قطع بعض الظفر . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وخرج ابن عقيل

وجهاً : يجب عليه بنسبته ، كأملة إصبع . وما هو بيعيد . وجزم به ابن عبدوس في

تذكرته . وهو احتمال لأبي حنيفة . ذكره عنه في المستوعب . وذكره في الفائق

وغيره قولاً .

قوله ﴿وَشَعَرَ الرَّأْسِ وَالْبَدَنِ وَاحِدٌ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب والروايتين . واختاره أبو الخطاب ، والمصنف ،

والشارح . وقال : هذا ظاهر المذهب . وظاهر كلام الخرق . وجزم به في الهادي .

وقدمه في الخلاصة ، والرايعتين ، والحاويين ، والفائق .

وعنه : لكل واحد حكم منفرد . نقلها الجماعة عن أحمد . واختارها القاضي

وابن عقيل ، وجماعة . وجزم به في المبهج ، ونظم المفردات . وأطلقهما في المستوعب والتلخيص ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والفروع .

وقال في المبهج : إن أزال شعر الأنف لم يلزمه دم . لعدم الترفه . قال في الفروع : كذا قال . قال : وظاهر كلام غيره خلافه . وهو أظهر .

وتظهر فائدة الروایتين : لو قطع من رأسه شعرتين ، ومن بدنه شعرتين : فيجب الدم على المذهب ، ولا يجب على الرواية الثانية .

فأمره : ذكر جماعة من الأصحاب : أنه لو لبس أو تطيب في رأسه وبدنه : أن فيه الروایتين المتقدمتين . والمنصوص عن أحمد : أن عليه فدية واحدة . وجزم به القاضي ، وابن عقيل ، وأبو الخطاب وغيرهم . وهو المذهب .

وذكر ابن أبي موسى الروایتين في اللبس . وتبعه في الرايتين ، والحاويين . وقدم : أن عليه فدية واحدة .

قوله ﴿ وَإِنْ خَرَجَ فِي عَيْنَيْهِ شَعْرَ قَلْعَةٍ ، أَوْ نَزَلَ شَعْرُهُ فَقَطَّى عَيْنَيْهِ فَقَصَّهُ ، أَوْ انْكَسَرَ ظُفْرُهُ فَقَصَّهُ ﴾ .

يعنى : قص ما احتاج إلى قصه .

﴿ أَوْ قَطَعَ جِلْدًا عَلَيْهِ شَعْرٌ : فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ﴾ .

وكذا لو افتصد فزال الشعر . لأن التابع لا يضمن . أو حجم ، أو احتجم ولم

يقطع شعراً . قال في الفروع : ويتوجه في القصد مثله .

والمذهب في ذلك كله : أنه لا فدية عليه بفعل شيء من ذلك .

وقال الآجری : إن انكسر ظفره فأذاه : قطعه وفدى .

فوائده

الأولى : لو حصل له أذى من غير الشعر ، كشدة حرٍّ وقروح وصداع :

أزاله . وفدى ، كأكل صيد لضرورة .

الثانية : يجوز له تحليل لحيته ، ولا فدية بقطعه بلا تعمد . نقله ابن إبراهيم .
وقدمه في الفروع .

والصحيح من المذهب : أنه إن بان بمشط أو تحليل : فدى . قال الإمام
أحمد : إن خلاها فسقط شعر ، أو كان ميتاً : فلا شيء عليه . فإله فى الفروع . وجزم
به المصنف ، والشارح وغيرهم .

الثالثة : يجوز له حك رأسه وبدنه برفق . نص عليه . مالم يقطع شعرا .
وقيل : غير الجنب لا يحكمهما بيديه ولا يحكمهما بمشط ولا ظفر .

الرابعة : يجوز غسله فى حمام وغيره بلا تسريح . وقال فى الفروع : ويتوجه
قول : إن ترك غطسه فى الماء وتغيب رأسه أولى ، أو الجزم به .

الخامسة : يجوز له غسل رأسه بسدر أو خطمى . على الصحيح من المذهب .
اختاره القاضى وغيره . وصححه فى الكافى . وقدمه فى الفروع .

وذكر جماعة : يكره . وجزم به صاحب المستوعب ، والمصنف فى المغنى ،
والشارح ، وابن رزين فى شرحه .

وعنه : يحرم ويفدى . نقل صالح : قد رَجَل شعره . ولعله يقطعه من الغسل
وعلى القول بالكراهة : حكى صاحب المستوعب ، والمصنف ، وغيرهما فى
الفدية : روايتين . وقدموا مذهب الوجوب .

وقيل : الروايتان على القول بتحريم ذلك . فإن قلنا : يحرم فدى . وإلا فلا .
قلت : وهو الصواب . كالاستظلال بالحمل على ما يأتى قريباً .

وقال الشيخ تقي الدين - فيمن احتاج إلى قطعه بحجامة أو غسل - : لم يضره
قال فى الفروع : كذا قال .

تنبيه : قوله ﴿ الثَّالِثُ : تَغْطِيَةُ الرَّأْسِ ﴾ .

تقدم فى باب السواك : أن الصحيح من المذهب : أن الأذنين من الرأس .

وأن ما فوقهما من البياض من الرأس . على الصحيح . وتقدم في باب الوضوء : ما هو من الرأس ، وما هو من الوجه . والخلاف في ذلك مستوفى . فما كان من الرأس حرم تغطيته هنا . وعليه الفدية .

قوله ﴿ فَتَيَّ غَطَّاهُ بِعِمَامَةٍ ، أَوْ خِرْقَةٍ ، أَوْ قِرْطَاسٍ فِيهِ دَوَاءٌ ، أَوْ غَيْرِهِ أَوْ عَصَبِهِ وَلَوْ بِسَيْرٍ ، أَوْ طَيِّبِهِ بَطْنِينَ ، أَوْ حِنَاءً ، أَوْ غَيْرِهِ ، وَلَوْ بِنُورَةٍ فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ۖ ﴾ .

فأثرة : فعل بعض المنهى عنه : كفعله كله في التحريم .

قوله ﴿ وَإِنْ اسْتَظَلَ بِالْحِمْلِ . فَقَبِيهِ رَوَاتَانِ ۖ ﴾ .

وكذا ما في معناه ، كالهودج ، والعمارية ، والحفة . ونحو ذلك .

واعلم أن كلام المصنف يحتمل : أن يكون في تحريم الاستظلال . وفيه روايتان .

إصداهما : يحرم . وهو [الصحيح من] المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

قال الزركشى : هذا المشهور عن أحمد . والمختار لأكثر الأصحاب . حتى إن

القاضى فى التعليق وفى غيره ، وابن الزاغونى ، وصاحب العقود ، والتلخيص ،

وجماعة : لا خلاف عندهم فى ذلك .

قال فى الفروع : اختاره الأكثر . وهو ظاهر ما قدمه .

والرواية الثانية : يكره . اختارها المصنف ، والشارح . وقالوا : هى الظاهر عنه .

وجزم به ابن زرين فى شرحه ، وصاحب الوجيز . وصححه فى تصحيح الحرر .

قال القاضى موفق الدين : هذا المشهور . وأطلقهما فى الكافى ، والمذهب

الأحمد ، والحرر [والفروع] وابن منبج فى شرحه ، والرايعتين ، والحاويين .

وعنه يجوز من غير كراهة . ذكرها فى الفروع .

ويحتمل أن يكون كلام المصنف في وجوب الفدية بفعل ذلك . وهو الظاهر لقوله قبل ذلك « فمتى فعل كذا وكذا . فعليه الفدية . وإن استظل بالحمل : فقيه روايتان » .

فسياقه يدل على ذلك . وعليه شرح ابن منجا . وفيها روايات .

إحداها : لا تجب الفدية بفعل ذلك . واختاره المصنف . وصححه في التصحيح وقدمه في الشرح . قال ابن رزين في شرحه : وهو أظهر . قال في إدراك الغاية ، وتجريد العناية : ولا يستظل بمحمل في رواية . وجزم به في الوجيز ، والمنور ، والمختب . وهذا المذهب ، على ما اصطالحنا عليه في الخطبة .

والرواية الثانية : تجب عليه الفدية بفعل ذلك . قال في الفروع : اختاره الأكثر . وجزم به الخرق ، وصاحب الإفادات ، وتذكرة ابن عقيل ، وعقود ابن البنا ، والإيضاح . وصححه في الفصول ، والمبهم . واختاره القاضي في التعليق ، وابن عبادوس في تذكرته . وقدمه في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة . وأطلقهما في الكافي ، والهادي ، والمذهب الأحمد ، والمحرم ، ونهاية ابن رزين .

والرواية الثالثة : إن كثر الاستغلال : وجبت الفدية . وإلا فلا . وهو المنصوص عن أحمد في رواية جماعة . اختاره القاضي ، والزرکشی وغيرهما . وأطلقهن في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والتلخيص ، والبلغة ، والنظم ، والرايتين والحاويين ، والفروع ، والفائق .

تنبيه : اختلف الأصحاب في محل الروايتين الأولتين : فعند ابن أبي موسى ، والمصنف في الكافي ، والمجد ، والشارح ، وابن منجا في شرحه : أنهما مبنيتان على الروايتين في تحريم الاستغلال وعدمه . فإن قلنا يحرم : وجبت الفدية . وإلا فلا . وهي طريقة ابن حمدان .

وعند القاضي ، وصاحب المبهم ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والتلخيص ، والبلغة ، والفروع وغيرهم : أنهما مبنيتان على القول بالتحريم في الاستغلال .

إذا لا جواز عندهم ، إلا أن القاضي يستثنى اليسير فيبيحه ، ولا يوجب فيه فدية كما تقدم .

فوائد

إصداها : وكذا الخلاف والحكم إذا استظل بثوب ونحوه نازلاً وراكباً .
قاله القاضي وجماعة . واقتصر عليه في الفروع ^(١) .

الثانية : لا أثر للقصد وعدمه فيما فيه فدية ، وفيما لا فدية فيه . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقال ابن عقيل : إن قصد به الستر فدى ، مثل أن يقصد بحمل شيء على رأسه الستر .

الثالثة : يجوز تلييد رأسه بفعل أو صنع ونحوه . لئلا يدخله غبار أو ديب ولا يصيبه شعث .

قوله ﴿ وَإِنْ حَمَلَ عَلَى رَأْسِهِ شَيْئًا ، أَوْ نَصَبَ حِيَالَهُ ثَوْبًا ، أَوْ اسْتَظَلَ بِجَنِيْمَةٍ ، أَوْ شَجَرَةٍ ، أَوْ يَنْتِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ﴾ .

ولو قصد به الستر . لم يستثن ابن عقيل إذا حمل على رأسه شيئاً وقصد الستر به مما تجب فيه الفدية .

قوله ﴿ وَفِي تَغْطِيَةِ الْوَجْهِ رَوَاتَانِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة والمغنى ، والهادى ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرايعتين والحاويين ، والفروع ، والفاائق .

إصداها : يباح . ولا فدية عليه . هذا الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قاله في الفروع .

(١) ثبت أن بلالا كان يظل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بثوب .

قلت : منهم القاضي في تعليقه وجامعه ، وابن عقيل ، والمصنف ، والشارح ، وابن عبدوس في تذكرته .

قال في الرعاية : والجواز أصح . وصححه في الفصول ، والتصحيح ، وتمام أبي الحسين . وتصحيح الحرر . وحزم به في الوجيز ، وعقود ابن البنا وغيرهما . وهو ظاهر ماجزم به في العمدة ، والمذهب الأحمد ، والمنور ، والمنتخب ، وتجريد العناية وغيرهم . لاقتصارهم على المنع من تغطية الرأس . وقدمه في الكافي ، وابن رزين في شرحه ، وإدراك الغاية .

والرواية الثانية : لا يجوز . وعليه الفدية بتغطيته . نقلها الأكثر عن الإمام أحمد . وقدمه في المهج .

قوله ﴿ الرابع : لبسُ المخيطِ والخفين ، إلا أن لا يجد إزاراً . فيلبسُ سراويل ، أو ثعلين . فيلبسُ خفين . ولا يقطعهما . ولا فدية عليه ﴾ هذا المذهب . نص عليه الإمام أحمد في رواية الجماعة . وعليه الأصحاب . وهو من المفردات .

وعنه إن لم يقطع الخفين إلى دون الكعبين : فعليه الفدية .

قال الخطابي : العجب من الإمام أحمد في هذا - يعني في قوله « بعدم القطع » فإنه لا يكاد يخالف سنة تبلغه .

وقلت : سنة لم تبلغه .

قال الزركشي : قلت : والعجب كل العجب من الخطابي في توهمه عن أحمد مخالفة السنة ، أو خفاؤها . وقد قال المروذي : احتجبت على أبي عبد الله بقول ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقلت : هو زيادة في الخبر . فقال : هذا حديث . وذاك حديث .

فقد اطلع على السنة . وإنما نظر نظراً لا ينظره إلا الفقهاء المتبصرون . وهذا يدل على غايته في الفقه والنظر . انتهى .

وفي الانتصار احتمال : يلبس سراويل للعمرة فقط .

ويأتى فى أول جزاء الصيد : إذا لبس مكرهاً .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَلَا يَقْطَعُهُمَا ﴾ .

أنه لا يجوز قطعهما . وهو صحيح . قال الإمام أحمد : هو إفساد . واحتج المصنف ، والشارح ، وغيرهما بالنهى عن إضاعة المال . وقدمه فى الفروع . وجوز القطع أبو الخطاب وغيره . وقاله القاضى ، وابن عقيل . وأن فائدة التخصيص : كراهته لغير إحرام .

قال المصنف : والأولى قطعهما ، عملاً بالحديث الصحيح ، وخروجاً عن حالهما من غير قطع^(١) .

فوائد

الأولى : الزان . كالحلف فيما تقدم .

الثانية : لو لبس مقطوعاً ، دون الكعبين ، مع وجود نعل : لم يحز . وعليه القدية ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقدمه فى الفروع ، والفائق ، والمنغى ، والشرح . وقال القاضى ، وابن عقيل فى مفرداته ، والمجد ، والشيخ تقي الدين : يجوز له لبسه . ولا فدية عليه ، لأنه ليس بخف .

فلبس اللالكة والجمع ونحوهما : يجوز ، على الثانى لا الأول . وقال

(١) روى البخارى ومسلم من حديث ابن عباس رضى الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب بعرفات « من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل . ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين » وقد ذكر المجد فى المتقى حديث رقم (٢٤٤٠) أن عمرو بن دينار سأل أبا الشعثاء - وقد روى هذا الحديث - ولم يقل - يعنى ابن عباس - « ليقطعهما ؟ قال : لا » رواه الإمام أحمد . قال : وهذا بظاهره ناسخ لحديث ابن عمر « يقطع الخفين » لأنه قاله بعرفات فى وقت الحاجة . وحديث ابن عمر كان بالمدينة .

المصنف ، والشارح : وقياس قول الإمام أحمد في اللالكة والجمجم : عدم لبسهما .
لا مع عدم النملين .

المائة : لو وجد نمل لا يمكنه لبسها : لبس الخف . ولا فدية . وقدمه في
الفروع . واختاره المصنف ، والشارح .

قلت : وهو الصواب .
والمصوص عن الإمام أحمد : أن عليه الفدية بلبس الخف . وقدمه في
الرعايتين ، والحاويين .
قلت : هذا المذهب .

الرابعة : يباح النعل كيفما كانت . على الصحيح من المذهب . لإطلاق
إباحتها . وقدمه في الفروع .

وعنه تجب الفدية في عقب النعل أو قيدها . وهو السير المعترض على الزمام .
وذكره في الإرشاد .

وقال القاضي : مراده العريضين . وصححه بعضهم . لأنه معتاد فيها .
تغيبه : شمل قوله « لبس الخيط » ما عمل على قدر العضو . وهذا إجماع .
ولو كان درعاً منسوجاً ، أو لبداً معقوداً ونحو ذلك . قال جماعة : بما عمل على
قدره وقصد به .

وقال القاضي وغيره : ولو كان غير معتاد ، كجورب في كف ، وخف في رأس :
فعليه الفدية .

فأمرناه

الأولى : لا يشترط في اللبس أن يكون كثيراً ، بل الكثير والقليل سواء .
قوله ﴿ وَلَا يَمْقَدُ عَلَيْهِ مِنْطَقَةٌ ، وَلَا رِدَاءٌ ، وَلَا غَيْرُهُ ﴾ .

نص عليه . وليس له أن يحكمه بشوكة ، أو إبرة ، أو خيط ، ولا يزره في عروته
ولا يفرزه في إزاره . فإن فعل أثم وفدى .

الثانية : يجوز شد وسطه بمنديل وحبل ونحوهما إذا لم يعقده . قال الإمام أحمد - في محرم حزم عمامته على وسطه - لا يعقدها . ويدخل بعضها في بعض . جزم به في المغنى ، والشرح . وقال الشيخ تقي الدين : يجوز له شد وسطه بحبل وعمامة ونحوهما . وبراء حاجة .

قوله ﴿ وَلَا يَعْقِدُ عَلَيْهِ مِنْطَقَةٌ ﴾ .

اعلم أن المنطقة لا تخلو : إما أن تكون فيها نفقة أو لا . فإن كان فيها نفقة فحكمها حكم الحميان ، على ما يأتي في كلام المصنف . وإن لم يكن فيها نفقة ، فلا تخلو إما أن يلبسها لوجع أو حاجة أو غيرها . فإن لبسها لوجع أو حاجة . فالصحيح أنه يفدى . وكذا لو لبسها لغير حاجة بطريق أولى .

وفي المستوعب ، والترغيب رواية : أن المنطقة كالمحيان . اختاره الأجرى ، وابن أبي موسى ، وابن حامد . وذكر المصنف وغيره : أن الفرق بينهما النفقة وعدمها ، وإلا فهما سواء . قال في الفروع : وهو أظهر .

قوله ﴿ إِلَّا إِذَا زَارَهُ وَهَمَّ بِانْهَالِهِ فِيهِ نَفَقَتُهُ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِالْعَقْدِ ﴾

أما الإزار إذا لم يثبت إلا بالعقد : فله أن يعقده بلا نزاع . وأما الحميان : فله أيضاً أن يعقده إذا لم يثبت إلا بالعقد إذا كانت نفقته فيه . هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وفي روضة الفقه لبعض الأصحاب - ولم يعلم من هو مصنفها - : لا يعقد سيور الحميان . وقيل : لا بأس ، احتياطاً على النفقة .

قوله ﴿ وَإِنْ طَرَحَ عَلَى كَتِفِهِ قَبَاءٌ فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره وقدمه في الفروع ، والمحرم ، والشرح ، والرايعتين ، والحاويين ، والهداية وغيرهم قال في الفروع : اختاره الأكثر .

قلت : منهم القاضي في خلافه ، وأبو الخطاب ، والمجد .

وقال الخرقى : لافدية عليه ، إلا أن يدخل يديه في السكين . وهو رواية عن أحمد . صححها في التلخيص ، والترغيب ، والخلاصة . ورجحه المصنف في المغنى ، والشارح وغيرهما . وجزم به في المبهج . وقدمه في المستوعب . وأطلقهما في الفائق . وقال في المذهب ، ومسبوك الذهب : إذا طرح القباء على كتفيه ، ولم يدخل يديه في السكين : فليس عليه شيء . وجهاً واحداً . وإن أدخل يديه : ففي الفدية وجهان .

قلت : وهو ضعيف . ولم أره لغيره . ولعله سهواً .

وقال في الواضح : إن أدخل إحدى يديه فدى .

تنبيه : مفهوم قوله ﴿ وَيَتَقَلَّدُ بِالسَّيْفِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ ﴾ .

أنه لا يتقلد به عند عدمها . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . ونص عليه . وقدمه في الفروع ، والشرح ، والفائق وغيرهم . وقطع به كثير منهم .

وعنه يتقلد به لغير ضرورة . اختاره ابن الزاغونى .

قال في الفروع : ويتوجه أن المراد في غير مكة . لأن حمل السلاح فيها لا يجوز إلا الحاجة . نقل الأثرم : لا يتقلد بمكة إلا لخوف . وإنما منع منه : لأنه في معنى اللبس عنده . وقال المصنف في المغنى : والقياس بإباحته من غير ضرورة . لأن ذلك ليس في معنى الملبوس المنصوص على تحريمه .

قال في الفروع : كذا قال . فظاهره : أنه يباح عنده في الحرم . انتهى .

قلت : الذى يظهر أن المصنف ما أراد ذلك . وإنما أراد جواز التقلد به للمحرم ، من غير ضرورة في الجملة . أما المنع من ذلك في مكة : فله موضع غير هذا . وكذا ابن الزاغونى . وكذا الرواية

فائرة : الخنثى المشكل إن لبس الخيط ، أو غطى وجهه وجسده : لم يلزمه

فدية للشك . وإن غطى وجهه ورأسه : فدى ، لأنه إما رجل أو امرأة . قدمه في

الفروع . وقال أبو بكر : يغطي رأسه ويفدى . وذكره أحمد عن ابن المبارك ولم يخالفه . وجزم به في الرعايتين ، والحاويين .

قوله ﴿ الخامس : شَمَّ الْأَذْهَانَ الْمُطَيَّبَةَ وَالْأَذْهَانَ بِهَاءٍ ﴾ .

يحرم الاذهان بدهن مطيب ، وتجب به الفدية . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وذكر في الواضح رواية : لافدية بذلك . ويأتى قريباً حكم الأذهان غير المطيبة .

قوله ﴿ وَأَكْلُ مَا فِيهِ طِيبٌ يَظْهَرُ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ ﴾ .

إذا أكل ما فيه طيب يظهر طعمه أو ريحه فدى . ولو كان مطبوخاً أو مسته النار . بلا نزاع أعلمه . وإن كانت رائحته ذهبت وبقى طعمه . فالمذهب - كما قال المصنف - يحرم . وعليه الفدية . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . قال في الفروع : اختاره الأكثر . وقيل : لافدية عليه . وهو ظاهر كلام الخرق .

ويأتى إذا اشترى طيباً وحمله وقلّبه ولم يقصد شمه ، عند قوله « وإن جلس عند العطار » .

قوله ﴿ وَإِنْ مَسَّ مِنَ الطِّيبِ مَا لَا يَمْلُقُ بِيَدِهِ فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ﴾ .

بلا نزاع . كمسك غير مسحوق . وقطع كافور . وعنبر ونحوه . ومفهومه : أنه إذا علق بيده أن عليه الفدية . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب كغالية وماء ورد .

وقيل : أو جهل ذلك ، كمسك مسحوق . قاله في الرعاية .

ويأتى في باب الفدية قبل قوله « وإن رفض إحرامه » : « لو مس طيباً يظنه يابساً فبان رطباً : هل تجب عليه الفدية أم لا ؟ » .

فأمره : قوله ﴿ وَلَهُ شَمُّ الْعُودِ وَالْفَوَاكِهِ وَالشَّيْحِ وَالْخَزَامِيِّ ﴾ .

بلا نزاع . وكذا كل نبات الصحراء ، وما ينبته الآدمي لا لقصد الطيب كالحناء والمصفر . وكذا القرنفل والدارصيني ونحوها .

قوله ﴿ وَفِي شَمِّ الرِّيحَانِ وَالزَّرْجِسِ وَالْوَرْدِ وَالْبَنْفَسَجِ وَالْبَرِّمِ وَنَحْوِهَا وَالْأَدَّاهَانِ بِدُهْنٍ غَيْرِ مُطَيَّبٍ فِي رَأْسِهِ ﴾ : روايتان .

شمل كلام المصنف شيئين . أحدهما : الادهان بدهن غير مطيب . والثاني : شم ما عدا ذلك . بما ذكره ونحوه . وهو ينقسم إلى قسمين .

أمرهما : ما ينبته الآدمي للطيب ، ولا يتخذ منه طيب ، كالريحان الفارسي . والبنام . والبرم . والزرجس . والمرزجوش ونحوها . فالصحيح من المذهب : أنه يباح شمه . ولا فدية فيه . قال في الفروع : اختاره الأصحاب . وقدمه ابن رزين . وإدراك الغاية . وجزم به في الإفادات ، والمنور . والمختب ، وغيرهم ، وعقود ابن البنا .

والرواية الثانية : يحرم شمه . وفيه الفدية . وصححه في النظم . وصحح في التصحيح : أنه لا شيء في شم الريحان . وأوجب الفدية في شم الزرجس . والبرم . وهو غريب - أعنى التفرقة بين الريحان وغيره - وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والتلخيص ، والشرح ، والفروع ، والمحرم ، والرايعتين ، والحاويين ، والفاائق ، والمذهب الأحمد ، والزرکشی .

وذكر القاضي وغيره : أنه يحتمل أن المذهب رواية واحدة : لا فدية فيه . وأن قول أحمد « ليس من آلة الحرم » للكرامية .

وذكر القاضي أيضاً : رواية أخرى : أنه يحرم شم ما نبت بنفسه فقط .

القسم الثاني : ما نبت للطيب . ويتخذ منه طيب ، كالورد والبنفسج ،

والخيرى - وهو المنثور - واللينوفر ، والياسمين . وهو الذى يتخذ منه الزنبق . فالصحيح من المذهب : أنه يحرم شمه . وعليه الفدية إن شمه . اختاره القاضى ، والمصنف ، والشارح . قال فى الفروع : وهو أظهر ، كماء الورد . وصححه فى النظم ، والتصحيح ، والكافى . وقدمه ابن رزى . وحزم به فى الوجيز ، وابن البنا فى عقودهم .

والرواية الثانية : أنه يباح شمه . ولا فدية فيه . وحزم به فى الإفادات ، والمنور ، والمتنخب . وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمهادى ، والتخليص ، والمحزر ، والرايعتين ، والحاويين ، والفائق ، والمذهب الأحمد ، والزركشى .

تنبيهاته

الأول : مراده بالريحان : الريحان الفارسى . صرح به الأصحاب . وقال فى إدراك الغاية : وله شم ريحان . وعنه برئى .

الثانى : تابع المصنف أبا الخطاب فى حكاية الروايتين فى جميع ذلك . وتابع أبا الخطاب أيضاً : صاحب المذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتخليص ، والمذهب الأحمد ، والمحزر ، والرايعتين ، والحاويين ، والفائق وغيرهم .

وحكى المصنف فى الكافى فى الريحان الفارسى : الروايتين ، ثم قال : وفى سائر النبات الطيب الرائحة ، الذى لا يتخذ منه طيب : وجهان . قياساً على الريحان . وقدم ابن رزى : أن جميع القسمين فيه وجهان : فى الريحان وغيره . ثم قال وقيل : فى الجميع الروايتان . انتهى .

فتلخص للأصحاب فى حكاية الخلاف : ثلاث طرق .

فأمره : الريحان وغيره نحوه كأصله . على الصحيح من المذهب . وقدمه فى

الفروع . وفى الفصول احتمال بالمنع كماء ورد . وقال فى الفروع : ويتوجه عليه انتهى [أما الادهان بدهن لا طيب فيه ، كالزيت والشيرج . ودهن البان الساذج

ونحوها ، فالصحيح من المذهب والروايتين : جواز ذلك . ولا فدية فيه . نص عليه .
وصححه في التصحيح ، والرعاية الكبرى . وجزم به في المبهج ، والإفادات ،
والوجيز ، والمنور ، ونظم المفردات وغيرهم .
قال ناظم المفردات .

أويدهن في رأسه بالشيرج أوزيت المنصوص لا مَنْ خرج
وقدمه في الفروع ، والحرر . وصححه ابن البناء في عقود .
والرواية الثانية : عدم الجواز . فإن فعل فعليه الفدية . قال في الفروع : ذكر
القاضي : أنه اختيار الخرقى .

قلت : قال الخرقى في مختصره : لا يدهن بما فيه طيب . ولا مالا طيب فيه .
فعطفه على ما فيه الفدية . والظاهر : التساوى . ويأتى في التنبيه الثالث .
قال القاضي : هذه الرواية نص الروايتين . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ،
ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمادى ، والتلخيص ، والترغيب ،
والرعاية الصغرى ، والنظم ، والحاويين ، والفائق ، وابن منجا في شرحه ، والشرح .
ولكن إنما حكى الخلاف في التحريم وعدمه . لافى وجوب الفدية .

تنبيهات

الأول : شمل قول المصنف « الادهان بدهن غير مطيب » الزيت والشيرج ،
والسمن والشحم ، والبان الساذج . وذكره جماعة كثيرة . واقتصر القاضي وابن
عقيل على الزيت والشيرج . وذكر جماعة : أن السمن كالزيت .

الثاني : ظاهر قوله « في رأسه » أن الخلاف مخصوص بالرأس فقط . وفي
غيره : يجوز . وهو اختيار المصنف في المغنى ، والشارح . وتبعهما ابن منجا ، وناظم
المفردات . كما تقدم .

قال في الفروع : فكان ينبغى أن يقول « والوجه » ولهذا قال بعض أصحابنا

« في دهن شعره » فلم يخص الرأس . وقال القاضي وغيره : الروايتان في رأسه و يديه . قلت : وعلى هذا الأكثر ، كالمصنف في الكافي ، وصاحب الرعايتين ، والحاويين ، والفائق ، والحرر ، والتلخيص ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة وغيرهم . قال الزركشي : هذه طريقة الأكثرين . قلت : ورد النص عن أحمد بالمنع في الرأس . فلذلك اقتصر عليه المصنف ومن أجرى الخلاف في جميع البدن : نظر إلى تعليل الإمام أحمد بالشعث . وهو موجود في البدن ، وفي الرأس أكثر .

الثالث : حيث قلنا بالتحريم . فإن الفدية تجب ، على ظاهر كلام الأصحاب قاله الزركشي . قال : وكذلك قال القاضي في تعليقه : إنه ظاهر كلام أحمد ، لأنه منع منه ، واختيار الخرق . انتهى .

قلت : جزم به في الفروع .

ولم يوجب المصنف الفدية على كلا الروايتين . وقال : هو ظاهر كلام الإمام أحمد . وجزم به في الشرح ، والحاويين .

وقد ذكر ذلك القاضي أيضاً في تعليقه ، لكنه جعل المنع من أحمد بمعنى الكراهة من غير فدية .

قوله ﴿ وَإِنْ جَلَسَ عِنْدَ أَعْطَارٍ ، أَوْ فِي مَوْضِعٍ لِيَشُمَّ الطَّيِّبَ فَشَمَّهُ ﴾

مثل من قصد الكعبة حال تجميرها فعليه الفدية ، وإلا فتي قصد شم الطيب : حرم عليه . وعليه الفدية إذا شم . وهذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . وحكى القاضي في التعليق ، وأبو الخطاب في الانتصار عن ابن حامد : يباح ذلك .

فأمرناه

إمراًهما : يجوز لمشتري الطيب حمله ونقله ، إذا لم يشمه ولو ظهر ريحه . لأنه

لم يقصد الطيب ، ولا يمكن التحرز منه . ذكره ابن عقيل ، والمصنف ، والشارح ، وابن رزين ، وغيرهم . وقدمه في الفروع . وقال : ويتوجه ولو علق بيده ، لعدم القصد ، ولحاجة التجارة . وعن ابن عقيل : إن حمله مع ظهور ريحه : لم يجز . وإلا جاز . ونقل ابن القاسم : لا يصلح للعطار يحمله للتجارة إلا مالا ربح له .

الثانية : لو لبس ، أو تطيب ، أو غطى رأسه جاهلا . فقال في الفروع : يتوجه أن يكون كالأكل في الصوم جاهلا . وقد قال القاضي نخصه : يجب أن يقول ذلك .

قوله ﴿ السادس : قَتْلُ الصَّيْدِ ، وَاصْطِيَاؤُهُ . وَهُوَ مَا كَانَ وَحْشِيًّا مَا كُوْلًا ﴾ .

وهذا في قتله الجزاء إجماعاً ، مع تحريمه . إلا أن في بقر الوحش رواية : لا جزاء فيها . على ما يأتي . ويأتي إذا قتل الصيد مكرهاً أو ناسياً في باب الفدية .

قوله ﴿ أَوْ مُتَوَلِّدًا مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ ﴾ .

شمل قسمين : قسم متولد بين وحشى وأهلى . وقسم متولد بين وحشى وغير مأكول . وكلهما يحرم قتله . قولاً واحداً . وعليه الجزاء . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقال في الرعاية الكبرى : ما أكل أبواه . فُدى ، وحرم قتله . وكذا ما أكل أحد أبويه دونه . وقيل : لا يفدى ، كمحرّم الأبوين . انتهى . وفي الفروع هنا سهو في النقل من الرعاية .

تنبيه : يأتي حكم غير الوحشى . وما هو مختلف فيه ، عند قوله « ولا تأثير للحرم ولا للإحرام في تحريم حيوان » انتهى .

فائدة : قوله ﴿ وَيَضْمَنُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . نقله ابن منصور ، وابن إبراهيم ، وأبو الحارث في الدال . ونقله عبد الله في المشير . ونقله أبو طالب في المشير وفي الذى يغير . وعليه أكثر

الأصحاب . وقال في المبهج : إن كانت الدلالة له ملجئة : لزمه الجزاء للمحرم . كقوله « دخل الصيد في هذه المفازة » وإن كانت غير ملجئة : لم يلزمه . كقوله « ذهب إلى تلك البرية » لأنه لا يضمن بالسبب مع المباشرة إذا لم يكن ملجئاً . لوجوب الضمان على القاتل والدافع ، دون للمسك والحافر .

وقال في الفائق ، والمختار : تحريم الدلالة والإشارة ، دون لزوم الضمان بهما . وقال أبو حكيم في شرحه : إذا أمسك المحرم صيداً حتى قتله الحلال : لزمه الجزاء ، ويرجع به على الحلال .

قال في المستوعب : هذا محمول على أنه لم يمسه ليقتله ، بل أمسكه للتملك . فقتله الحلال بغير إذنه ، فيرجع عليه بالجزاء . لأنه ألجأه على الضمان بقتله .

فوائد

إمهرها : لا ضمان على دال ومشير إذا كان قد رآه من يريد صيده قبل ذلك وكذا لو وجد من المحرم عند رؤية الصيد ضحك أو استشراف ففطن له غيره فصاده ، أو أعاره آلة لغير الصيد ، فاستعملها فيه .

قال في الفروع : وظاهر ماسبق : لو دله فكذبه : لم يضمن .

الثانية : لا يحرم دلالة على طيب ولباس . ذكره القاضي ، وابن شهاب وغيرهما واقتصر عليه في الفروع . لأنه لا يضمن بالسبب . ولأنه لا يتعلق بهما حكم مختص . والدلالة على الصيد يتعلق بها حكم مخصوص وهو مختص . وهو تحريم الأكل والإثم .

الثالثة : لو نصب شبكة ، ثم أحرم ، أو أحرم ثم حفر بئراً بحق ، كداره ، أو للمسلمين بطريق واسع : لم يضمن ماتلف بذلك . وإلا ضمن ، كالأدمى إذا تلف في هذه المسألة . وأطلق في الانتصار ضمانه ، وأنه لا تجب به كفارة قتل .

قال في الفروع : ومراد من أطاق من أصحابنا - والله أعلم - إذا لم يتحيل فالذهب رواية واحدة . وإذا يتحيل : فالخلاف . قال : وعدمه أشهر وأظهر .

وقال في الفصول في أواخر الحج : في دبق^(١) قبل إحرامه لا يضمن به . بل بعده . كنصب أحيولة ، وحفر بئر ، ورمى ، اعتباراً بحالة النصب والرمى . ويحتمل الضمان ، اعتباراً بحال الإصابة .

وقال أيضاً : يتصدق من آذاه أو أفزعه بحسب أذيته استحساناً .
قال : وتقريبه كلباً من مكان الصيد جنابة ، كتقريبه الصيد من مهلكة .
قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ مُحْرِمًا . فَيَكُونُ جَزَاؤُهُ بَيْنَهُمَا ﴾ .
يعنى إذا كان القاتل محرماً والمتسبب في قتله محرماً . فجزم المصنف هنا : أن الجزاء بينهما . وهو المذهب . وإحدى الروايات . اختارها ابن حامد ، والمصنف ، والشارح . وجزم به في الإرشاد ، والهداية ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة والوجيز ، وابن منجاف في شرحه . وقدمه في الكافي ، وصححه . وهو من المفردات .
والرواية الثانية : على كل واحد جزاء . اختارها أبو بكر . وحكاها في المذهب وجهين . وأطلقهما .

والرواية الثالثة : عليهما جزاء واحد ، إلا أن يكون صوما . فعلى كل واحد صوم تام .
[ولو أهدى واحد ، وصام الآخر . فعلى المهدي بحصته . وعلى الصائم صوم تام] .

نقل هذه الرواية عن الإمام أحمد : الجماعة . ونصرها القاضي وأصحابه . وقال الحلواني : عليها الأكثر . وقدمها في المبجع . وقال : هي أظهر .
وقيل : لا جزاء على محرم ممسك مع محرم قاتل .
قال في الفروع : فيؤخذ من هذا : لا يلزم متسبباً مع مباشر . قال : ولعله أظهر .
لا سيما إذا أمسكه ليمسكه . فقتل محل . انتهى .
وقيل : القرار على القاتل . لأنه هو جعل فعل الممسك [علة . قال في الفروع :

(١) كذا بالأصول .

وهذا متوجه . وجزم ابن شهاب : أن الإجزاء على المسك [لتأكده . وأن عليه المال . قال في الفروع : كذا قال .
ويأتى ذلك أيضاً في كلام المصنف في آخر باب جزاء الصيد عند قوله « وإن اشترك جماعة في قتل صيد » .

فوائد

الأولى : وكذا الحكم والخلاف لو كان الشريك سبُعاً . فإن سبق حلال أو سبع . فجرحه أحدهما ثم قتله الحرم . فعليه جزاؤه مجروحاً . وإن سبق هو فجرحه ، وقتله أحدهما . فعلى الحرم أرش جرحه . فلو كانا محرمين : ضمن الجراح نقصه . وضمن القاتل قيمة الجزاء .

ولو جرح الحل والحرم معاً . قيل : على الحرم بقسطه . اختاره أبو الخطاب في خلافه . وقدمه ابن رزين في شرحه . وقيل : عليه جزاء كامل . جزم به القاضى أبو الحسين ، والشارح . وأطلقهما الزركشى ، والمصنف في المغنى .

الثانية : لو كان الدال والشريك لا ضمان عليه . كالحل مع الحرم : فالجزاء جميعه على الحرم . على الصحيح من المذهب . قال في الفروع : فى الأشهر . وجزم به فى المغنى ، والشرح . ونصراه . وقالوا : هذا ظاهر قول أحمد . وجزم به فى المبهج قال ابن البناء : نص عليه .

قال فى الفروع : والمنقول عن أحمد : إطلاق القول . ولم يبين .

قال القاضى : فيحتمل أن يريد به جميعه . ويحتمل بخصته .

وذكر بعضهم وجهين . لأنه اجتمع موجب ومسقط . فغلب الإيجاب .

قال فى القاعدة الثامنة والعشرين : قال القاضى فى الجرد : مقتضى الفقه عندى :

أنه يلزمه نصف الجزاء .

الثالثة : لو دل حلال حلالاً على صيد فى الحرم . فهى كما لو دل محرم محرمًا

على صيد . قاله ناظم المفردات . وهو المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب

وقدمه في الفروع . وقال جماعة : لضمان على دال في حل . بل على المدلول وحده كلال دل محرماً .

ويأتى ذلك في أول باب صيد الحرم .

قوله ﴿ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْأَكْلُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَأَكْلُ مَا صِيدَ لِأَجَلِهِ ﴾ يحرم على الحرم الأكل من كل صيد صاده أو ذبحه إجماعاً . وكذا إن دل محرم حلالا عليه . فقتله ، أو أعانه ، أو أشار إليه . ويحرم عليه ما صيد لأجله . على الصحيح من المذهب . نقله الجماعة عن الإمام أحمد . وعليه الأصحاب . وعليه الجزاء إن أكله . وإن أكل بعضه ضمنه بمثله من اللحم . وفي الانتصار : احتمال بجواز أكل ما صيد لأجله .

فأمرناه

إمراهما : ما حرم على الحرم - بدلالة أو إعانة أو صيد له - لا يحرم على محرم غيره . على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . وقيل : يحرم . الثانية : لو قتل الحرم صيداً ثم أكله . ضمنه لقتله لا لأكله . نص عليه . وكذا إن حرم عليه بالدلالة والإعانة عليه أو الإشارة . فأكل منه : لم يضمن للأكل . لأنه صيد مضمون بالجزاء مرة . فلم يجب به جزاء ثان كما لو أكله . وهذا المذهب . وجزم به الأكثر . وقال في الغنية : عليه الجزاء .

تنبيه : دخل في قوله ﴿ وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْأَكْلُ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ ﴾ .

لوزبح محل صيداً لغيره من الحرميين . فإنه يحرم على المذبح له ، ولا يحرم على غيره من الحرميين . على الصحيح من المذهب . وجزم به في التلخيص وغيره . وقيل : يحرم عليه أيضاً . وأطلقهما في القاعدة الثانية بعد المائة .

قوله ﴿ وَإِنْ أَتْلَفَ بَيْضَ صَيْدٍ أَوْ نَقَلَهُ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ فَفَسَدَ فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ بِقِيَمَتِهِ ﴾ .

إذا أتلَفَ بيض صيد بفعله ، أو بنقل ونحوه : فحكمه حكم الصيد على ماتقدم .

تنبيه : ظاهر قوله « فعليه ضمانه بقيمته » أنه إذا لم يكن له قيمة . كالمذّر
لاشئ عليه فيه . ولو كان فيه فرخ ميت . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر
الأصحاب . لكن يستثنى من المذّر بيض النعام . فإن الأصحاب قالوا : لقشر
بيضه قيمة .

وعنه لا شئ في قشره أيضاً . اختاره المصنف والشارح .
وقال الحلواني في الموجز : إن تصور وتخلق الفرخ في بيضته : ففيه مافي
جنين صيد سقط بالضربة ميتاً . انتهى .
وإن كسر بيضة . فخرج منها فرخ فعاش . فلا شئ فيه . على الصحيح من
المذهب . قدمه في المغنى ، والشرح .

وقال ابن عقيل : يحتمل أن يضمه إلا أن يحفظه من الخارج إلى أن ينهض
فيطير . ويحتمل أن لا يضمه . لأنه لم يجعله غير ممتنع بعد أن كان متمنعاً . بل
تركه على صفته . انتهى .

ويأتى إذا قتل حاملاً فألقت جنينها ميتاً في جزاء الصيد .

قوله ﴿ وَلَا يُمْلِكُ الصَّيْدُ بَغْيَ الْإِثْرِ ﴾

لا يملك الصيد ابتداء بشراء ، ولا باتّهاب ، ولا باصطياد . على الصحيح من
من المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال في الرعاية : ولا يملك صيداً باصطياده بحال ولا بشراء ، ولا باتّهاب في
الأصحّ فيهما . فحكى وجهاً بصحة الملك بالشراء والاتّهاب .

وقال في الفروع : وفي الرعاية يملك بشراء أو اتّهاب . والظاهر : أنه سقط
لفظ « قول » .

فعلى المذهب : لو قبضه ثم تلف . فعليه جزاؤه . وعليه قيمة المعين للمالكه .
وقال في الرعاية : لاشئ لواهبه . انتهى .

وعلى المذهب أيضاً : لو قبضه رهناً فتلّف . فعليه جزاؤه فقط . وإن لم يتلف فعليه رده . فإن أرسله فعليه ضمانه لمالكه . وليس عليه جزاء . ويرد المبيع ولا يرسله .

قال المصنف : ويحتمل أن يلزمه إرساله . وجزم به في الرعاية . ويرد الموهوب على واهبه . على الصحيح كالمبيع . فإن تلف بعد رده فهدر . وقبل الرد من ضمانه .

ولا يتوكل المحرم خرج به إلى الحل في بيع الصيد ولا شرائه . فلو خالف لم يصح عقده .

ولا يسترد المحرم الصيد الذي باعه وهو حلال بخيار ولا عيب في ثمنه ولا غير ذلك . لأنه ابتداء ملك . وإن رده المشتري عليه بخيار أو عيب فله ذلك . ويلزم المحرم إرساله .

وأما ملكه بالإرث : فالصحيح من المذهب : أنه يملكه به . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : لا يملكه به أيضاً .

فعليه يكون أحق به . فيملكه إذا حل . وأطلقهما في القاعدة الخمسين [والمحرم ، والرعاية ، وغيرهم] .

قوله ﴿ وَإِنْ أَمْسَكَ صَيْدًا حَتَّى تَحْلَلَ ، ثُمَّ تَلَفَ ، أَوْ ذَبَحَهُ : ضَمِنَهُ وَكَانَ مَيْتَةً ۖ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب ، إلا أبا الخطاب . فإنه قال : له أكله . ويضمن كما قاله المصنف . وأطلقهما في المحرم .

فوائد

الأولى : وكذا الحكم لو أمسك صيد المحرم وخرج به إلى الحل .

الثانية : لو جلب الصيد بعد إخراجه إلى الحل ، أو بعد حله ^(١) : ضمنه

(١) في أحد الأصول « حكمه » .

بقيته . وهل يحرم أم لا ؟ لأن تحريم الصيد لعارض . ففيه احتمالان في الفنون .
قلت : الأولى تحريمه . كأصله . قال في الفروع : فيتوجه مثله بيضه .
الثالثة : لو ذبح الحرم صيداً ، أو قتله : فهو ميتة . نص عليه . وعليه الأصحاب .
فيحرم أكله على الحرم والحلال .

الرابعة : لو ذبح مُحِل صيد حرم . فكالحرم .
ويأتى إذا اضطر إلى أكل صيد فذبحه : هل هو ميتة ، أو يحل بذبحه ؟ عند
قول المصنف « ومن اضطر إلى أكل الصيد فله أكله » .

الخامسة : لو كسر محرم بيض صيد : حرم عليه أكله . ويباح أكله للحلال .
على الصحيح من المذهب . قدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع . لأن حله له
لا يقف على كسره . ولا يعتبر له أهليته . فلو كسره مجوسى ، أو بغير تسمية : حل .
وقال القاضى : يحرم على الحلال أيضاً كالصيد . لأن كسره جرى مجرى الذبح .
بدليل حله للمحرم بكسر الحلال له ، وتحريمه عليه بكسر الحرم .

وقال في الرعاية : يحرم عليه ما كسره . وقيل : وعلى حلال ومحرم .
قوله ﴿ وَإِنْ أَحْرَمَ وَفِي يَدِهِ صَيْدٌ ، أَوْ دَخَلَ الْحَرَمَ بِصَيْدٍ : لَزِمَهُ
إِزَالَةُ يَدِهِ الْمَشَاهِدَةِ دُونَ الْحُكْمِيَّةِ عَنْهُ ﴾ .

إذا أحرم وفي يده صيد : لزمه إزالة يده المشاهدة ، مثل ما إذا كان في قبضته
أو خيمته ، أو رحله ، أو قفصه ، أو مربوطاً بجبل معه ونحوه . وملكه باق عليه
فيرده من أخذه . ويضمنه من قتله . دون الحكمية . مثل أن يكون في بيته ، أو
بلده ، أو في يد نائب له ، أو في غير مكانه . وملكه باق عليه أيضاً . ولا يضمنه
إن تلف . وله التصرف فيه بالبيع والهبة وغيرها . ومن غصبه لزمه رده . وهذا
المذهب فيهما . وعليه الأصحاب . وقال في الفروع : وجزم في الرعاية لا يصح
نقل ملكه عما بيده المشاهدة . قال : فيه نظر . انتهى .

قلت : لم أجد ذلك في الرايتين ، بل صرح في الكبرى بالجواز ، فقال :
ومن أحرم ، أو دخل الحرم ، وله صيد ، أو ملكه بعد : لم يزل ملكه عنه .
وإن كان بيده ابتداء ، أو دواما ، أو معه في قفص أو حبل : أرسله . وملكه فيه
باق . وله بيعه وهبته بشرطهما . انتهى .

وقال في عيون المسائل : إن أحرم ، وعنده صيد : زال ملكه عنه ، لأنه
لا يجوز ابتداء ملكه ، والنكاح يراد للاستدامة والبقاء . فلهذا لا يزول .
قال في الفروع : كذا قال .

وأما إذا دخل الحرم بصيد . فالمذهب - وعليه الأصحاب . ونقله الجماعة - أنه
يلزمه إزالة يده عنه وإرساله . فإن ألتفه أو تلف ضمنه ، كما قال المصنف ، كصيد
الحل في الحرم . وقال في الفروع : ويتوجه أنه لا يلزمه إرساله . وله ذبحه ونقل
الملك فيه . لأن الشارع إنما نهى عن تنفير صيد مكة . ولم يبين مثل هذا الحكم
الخفي مع كثرة وقوعه . والصحابة مختلفون . وقياسه على الإحرام فيه نظر ، لأنه
أكد لتحريره مالا يحرمه .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ قَتَلَتْ ضَمَنَهُ ﴾ .

إذا أحرم وفي ملكه صيد . وهو في يده المشاهدة : لزمه إرساله . فإن لم
يفعل حتى تلف ، فجزم المصنف هنا : أنه يضمن مطلقاً . وهو أحد الوجهين . وجزم
به في الوجيز ، وابن منجا في شرحه . وهو تخريج لابن عقيل . وهو ظاهر ما جزم
به الناظم . كالمصنف .

والوجه الثاني : إن أمكنه إرساله فلم يرسله حتى تلف ضمنه . وإلا فلا ، لعدم
تفريطه . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . قاله في الفروع . ونص أحمد على التفرقة
بين اليدين . وجزم به في المغني ، والشرح ، والقواعد الفقهية ، وشرح ابن رزين .
وقدمه في الفصول . ويحتمله كلام المصنف هنا أيضاً . وأطلقهما في الفروع .
وأما إذا ملك الصيد في الحل ، ودخل به في الحرم ، ولم يرسله حتى ألتفه ،

أو تلف في يده : فإنه يضمه قولاً واحداً عند الأصحاب . ونقله الجماعة . كما تقدم .
فأمره : لو أمسك صيداً في الإحرام : لزمه إرساله . فإن مات قبل إرساله
ضمه مطلقاً قولاً واحداً .

قوله ﴿ وَإِنْ أَرْسَلَهُ إِنْسَانٌ مِنْ يَدِهِ قَهْرًا . فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْمُرْسِلِ ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . قال في الفروع : وعند أبي حنيفة يضمه .
لأن ملكه محترم . فلا يبطل بإحرامه . وقوى أدلته . ومال إليها . وقال بعد
ذلك : يظهر أن قول أبي حنيفة متوجه .

قلت : قطع بذلك في المذهب . فقال في فصل جزاء الصيد : فإن كان في يده
صيد قبل الإحرام ، ثم أحرم . فأرسله من يده غيره بغير إذنه : لزمه ضمانه ،
سواء كان المرسل حلالاً أو محرماً . انتهى .

ونقل هذا في القاعدة السادسة والتسعين . ثم قال : اللهم إلا أن يكون
المرسل حاكماً أو ولي صبي ، فلا ضمان . للولاية .

ثم قال : هذا كله بناء على قولنا : يجب إرساله وإلحاقه بالوحشى . وهو
المنصوص .

أما إن قلنا : يجوز له نقل يده عنه إلى غيره بإعارة أو إيداع - كما قاله القاضى
في المجرد ، وابن عقيل في باب العارية - فالضمان واجب بغير إشكال . انتهى .

فأمره : لو أمسكه حتى حلّ فملكه باق عليه . على الصحيح من المذهب .

وقاله القاضى وغيره من الأصحاب . وجزم به في المغنى وغيره . وقدمه في الفروع
وغيره . وقال في الكافي : يرسله بعد حله ، كما لو صاده وهو محرم . وجزم به في
الرعاية الكبرى . قال في الفروع : كذا قال .

قوله ﴿ وَإِنْ قَتَلَ صَيْدًا صَائِلًا عَلَيْهِ ، دَفَعًا عَنْ نَفْسِهِ : لَمْ يَضْمَنْهُ ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . قاله القاضى . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد

وقياس قوله . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع ، والمغنى ، والشرح وغيرهم . ولا فرق بين أن يخشى منه التلف أو مضرة ، كجرحه أو إتلاف ماله ، أو بعض حيوانه . قاله الأصحاب . وقال أبو بكر في التنبيه : عليه الجزاء .
قوله ﴿ أَوْ بِتَخْلِيصِهِ مِنْ سَبْعٍ ، أَوْ شَبَكَةٍ لِيُطْلَقَهُ : لَمْ يَضْمَنْهُ إِذَا تَلَفَ ﴾ .

يعنى : إذا فكّه بسبب تخليصه من سبع أو شبكة . وهذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع [وغيره] وقال : في الأشهر . وقيل : يضمنه .

ويأتى في باب الغصب : إذا حال حيوان بينه وبين ماله وقتله هل يضمنه أم لا ؟ ويأتى في كلام المصنف : إذا أتلّف بعض الصيد أو جرحه .
قوله ﴿ وَلَا تَأْثِيرَ لِلْحَرَمِ وَلَا لِلْإِحْرَامِ فِي تَحْرِيمِ حَيَّوَانٍ إِنْ سَبِيَ وَلَا مُحَرَّمٍ الْأَكْلِ ﴾ .

ذكر المصنف هنا شيئين :

أحدهما : الحيوان الإنسى .

والثانى : الحيوان المحرم أكله .

فأما الحيوان الإنسى : فلا يحرم على المحرم ، ولا فى الحرم إجماعاً ، لكن الاعتبار فى الوحشى والأهلى بأصله . فالحمام الوحشى - وإن تأهل - نص عليه : ففيه الجزاء كالمتوحش . قطع به الأصحاب . والصحيح من المذهب : أن البط كالحمام . فهو وحشى وإن تأهل . قدمه فى المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

قال الزركشى : المصحح وجوب الجزاء . وعنه لا يضمنه إذا كان أهلياً . لأنه مألوف بأصل الخلقة . قال فى الفروع : كذا قالوا .

وأطلق بعض الأصحاب فى الدجاج روايتين . وخصهما ابن أبى موسى ومن

تابعه في دجاج السندی . وصحح المصنف والشارح : أن الدجاج السندی وحشی كالحم . وأطلق في الفائق في دجاج السندی والبط الروایتين . وقدم في الرعايتين ، والحاويين : أن في الدجاج الأهلى الجزء .

قلت : هذا مشكل جداً . وربما كان مخالفاً للإجماع والاعتبار في الأهلى بأصله . فلو توحش بقر أو غيره فهو أهلى .

قال الإمام أحمد - في بقرة توحشت - لا شئ فيها .

والصحيح من المذهب : أن الجواميس أهلية مطلقاً . ذكره القاضى وغيره . وجزم به في المستوعب وغيره . وقدمه في الفروع . وقال في الرعاية : وما توحش من إنسى أو تأنس من وحشى فليس صيداً .

وقيل : ما توحش من إنسى . فهو على الإباحة لربه ولغيره . وما تأنس من وحشى : فكألو لم يستأنس . وقيل : ما تلف من وحشى لم يحل . وفيه الجزء . ولو توحش إنسى لم يحرم . انتهى .

وأما محرم الأكل : فالصحيح من المذهب : أنه لا جزاء في قتله إلا ما سبق من المتولد ، وما يأتى في القمّل . وعليه أكثر الأصحاب من حيث الجملة .

قال الإمام أحمد : لا فدية في الضفدع . وقال في الإرشاد : فيه حكومة . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين . ونقله عبد الله .

قال في المستوعب : لا أعرف له وجهاً . وقال ابن عقيل : في القملة لقمة ، أو تمر إذا لم تؤذه .

قال المصنف ، والشارح : ويتخرج مثل ذلك في النحلة ، وفي أم حسين وجه يضمنها بجدى . اختاره بعض الأصحاب .

قال المصنف ، والشارح : وهو خلاف القياس . وأم حسين : هى الحِزباء . قال في الفروع : وهى دابة معروفة . مثل : أم عرس ، وابن آوى .

قال المصنف ، والشارح : هي دابة منتفخة البطن .
قال في الفروع : فيتوجه مثله في كل محرم لم يؤمر بقتله . انتهى .
وفي السنور الأهلي وجه : أن فيه الجزاء . ويأتي الكلام على الثعلب
والسنور الأهلي والهدهد والقرد ونحوها في باب جزاء الصيد .

قوله ﴿ إِلَّا الْقَمَلُ فِي رِوَايَةٍ إِذَا قَتَلَهُ الْمُحْرِمُ ﴾ .

اعلم أن في جواز قتل القمل وصئبانه للمحرم روايتين . وأطلقهما في الهداية ،
والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والهادي ، والمغني ،
والتلخيص ، والرايعتين ، والحاويين ، والفائق ، وشرح ابن منبج .

إمدهما : يباح قتلها . كالبراغيث . جزم به في الوجيز ، والإفادات ، والنور
والمنتخب . وصححه في التصحيح ، والخلاصة ، والنظم . فلا تفريع عليها .

والرواية الثانية : لا يباح قتلها . كالبراغيث . وهي صحيحة من المذهب . وهي
ظاهر كلام الخرق .

قال الزركشي : هي أنصر الروايتين . واختيار الخرق . وجزم به في الإفادات
وقدمه في الفروع ، وشرح ابن رزين ، والزركشي ، والحرر .
فعلى المذهب : هل يجب عليه في قتلها جزاء ؟ فيه روايتان . وأطلقهما في
الفروع ، والزركشي ، والكافي .

إمدهما : لا جزاء عليه . وهي المذهب . قال في العمدة : لا شيء فيما حرم
أكله إلا المتولد . وقدمه في المغني ، والشرح ، وابن رزين . وصححه في النظم .
فلا تفريع عليها .

والثانية : عليه جزاء . وقال في الحرر : إن حرم قتله : ففيه الفدية . وإلا فلا
[وهو ظاهر ما جزم به في الهداية ، والمستوعب ، والرايعتين ، والحاويين وغيرهم]
فعليها : أي شيء تصدق به كان خيراً منه ، كما جزم به المصنف . وجزم به

في المغنى ، والشرح ، والفائق ، والفروع ، والزركشى ، والمحرم ، والرعاية وغيرهم .
[وقال في المذهب : إذا قلنا : لا يباح قتله - وكان قد جعل في رأسه زئبقا

قبل الإحرام - ثم يقع ، فيها بعد الإحرام صيد على ما تقدم] .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أن الروایتين في تحريم قتل القمل لافرق فيهما
بين قتله ورميه ، أو قتله بالزئبق ونحوه من رأسه وبدنه . وثوبه ظاهره وباطنه .
وهو اختيار المصنف ، والشارح [وجزم به ابن رزين وغيره . وقدمه في الرعاية
الكبرى وغيره . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب] .

وقيل : رميه من غير ظاهر ثوبه كقتله . وقال في المذهب : إذا قلنا : لا يباح
قتله - وكان قد جعل في رأسه زئبقاً قبل الإحرام . فتلغ الإحرام : لم يضمن .
انتهى .

قلت : هذا يفتى من نصب الأحبولة قبل الإحرام ، ثم يقع فيها بعد الإحرام
صيد ، ما تقدم [وأطلقهما في الفروع] .

وقال القاضى وابن عقيل : إنما الروایتان فيما إذا أزاله من شعره وبدنه وباطن
ثوبه . ويجوز من ظاهره . نقله عنهما في الفروع .

وحكى المصنف والشارح : أن الروایتين فيما أزاله من شعره . أما ما ألقاه
من ظاهر بدنه وثوبه فلا شىء فيه . رواية واحدة . انتهى .

قال الزركشى : قال القاضى في الروایتين : وموضع الروایتين : إذا ألقاها
من شعر رأسه أو بدنه أو لحيه . أما إن ألقاها من ظاهر بدنه ، أو ثيابه ، أو بدن
محل ، أو محرم غيره : فهو جائز . ولا شىء عليه رواية واحدة .

فأمره : يجوز قتل البراغيث مطلقاً . على الصحيح من المذهب . وعليه
جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

وقال في الفروع : ظاهر تعليق القاضى : أن البراغيث كالقمل . قال : وهو
متوجه . وجزم في الرعاية في موضع : لا يقتل البراغيث ، ولا البعوض . وذكره

في موضع آخر قولاً ، وزاد : ولا قراداً . وقال الشيخ تقي الدين : إن قرصه ذلك . قتله مجانا . وإلا فلا يقتله .

تنبيه : مفهوم قوله « إلا القمل إذا قتله المحرم » أنه لا يحرم قتله في الحرم . وهو صحيح . فيباح بلا نزاع بين الأصحاب .

فوائد

يستحب قتل كل مؤذ من حيوان ، وطير . جزم به في المستوعب وغيره . وقدمه في الفروع . وقال : هو مراد من أباحه . انتهى .

فنه الفواسق الخمسة . وهي الغراب الأسود . والأبقع . وقيل : المراد في الحديث : الأبقع . قاله الزركشي ، والحدأة ، والعقرب ، والفأرة ، والكلب العقور ، والأسود البهيم . وفي مسلم « والحية » أيضاً . وفيه « يقتلن في الحرم والإحرام » وفيه « أنه عليه أفضل الصلاة والسلام أمر محرمًا بقتل حية في منى » فنص من كل جنس على أدناه تنبيهاً . والتنبيه مقدم على المفهوم إن كان . وللدارقطني « يقتل المحرم الذئب » .

نقل حنبلي « يقتل المحرم الكلب العقور ، والذئب ، والسمع . وكل ما عدا من السباع » .

ونقل أبو الحارث « يقتل السمع عدا أولم يعد » انتهى .

ومما يقتل أيضاً : النمر ، والفهد ، وكل جراح : كنسر ، وبازي ، وصقر ، وباشق ، وشاهين ، وعقاب ، ونحوها ، وذباب ، ووزغ ، وعلق ، وطبوع ، وبق ، وبعوض . ذكره صاحب المستوعب ، والمصنف ، والشارح . وغيرهم .

ونقل حنبلي : يقتل القرد ، والنسر ، والعقاب . إذا وثب . ولا كفارة .

وقال قوم : لا يباح مثل غراب البين . قال في الفروع : ولعله ظاهر المستوعب . فإنه مثل بالغراب الأبقع فقط .

فإن قتل شيئاً من هذه الأشياء من غير أن يعدو عليه فلا كفارة عليه .
ولا ينبغي له .

وملا يؤذى بطبعه لاجزاء فيه . كالرخم ، والبسوم ونحوهما . قال بعض
الأصحاب : ويجوز قتله . منهم الناضم .

وقيل : يكره . وجزم به في المحرر وغيره . وقيل : يحرم .

نقل أبو داود : ويقتل كل ما يؤذيه .

وللأصحاب وجهان في نمل ونحوه . وجزم في المستوعب : يكره قتله من
غير أذى ، وذكر منها الذباب . قال في الفروع : والتحريم أظهر للنهي .

ونقل حنبل : لا بأس بقتل الذر .

ونقل مهنا : ويقتل النملة إذا عضته . والنحلة إذا آذته .

واختار الشيخ تقي الدين : لا يجوز قتل نحل ، ولو بأخذ كل عسله . وقال
هو وغيره : إن لم يندفع نحل إلا بقتله . جاز .

قال الإمام أحمد : يدخن للزناوير إذا خشي أذاهم . هو أحب إلى من
تحريقها . والنمل إذا آذاه يقتله .

فأمرناه

إمدهما : قوله ﴿ وَلَا يَحْرُمُ صَيْدُ الْبَحْرِ عَلَى الْمُحْرِمِ ﴾ .

هذا إجماع . واعلم أن البحر الملح والأنهار والعيون سواء .

والثانية : ما يعيش في البر والبحر : كالسلاحفة والسرطان ونحوهما ، كالسمك

على الصحيح من المذهب . جزم به المصنف وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .

ونقل عبد الله : عليه الجزاء .

قال في الفروع : ولعل المراد : أن ما يعيش في البر له حكمه . وما يعيش في

البحر له حكمه . وأما طير الماء : فبرى بلا نزاع . لأنه يفرخ ويبيض في البر .

قوله ﴿ وَفِي إِبَاحَتِهِ فِي الْحَرَمِ رَوَايَتَانِ ﴾ .

وأطلقهما في الفروع ، والفائق ، وشرح ابن منجا ، والزركشى ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والتلخيص .
وقال في الفروع أيضاً - في أحكام صيد المدينة - وفي صيد السمك في الحرمين روايتان . وقد سبقنا .

إحداهما : لا يباح . صححه في التصحيح ، والشرح ، والشيخ تقي الدين في منسكه . وقدمه في المغنى [وشرح ابن رزین] .

قال في الوجيز : ويحرم صيد الحرم مطلقاً . وهو ظاهر كلام الخرقى .
والثانية : يباح . جزم به في المنور ، والإفادات . وهو ظاهر كلام ابن أبى موسى . وقدمه في الحرر ، والرعايتين ، والحاويين . قال في الفصول : وهو اختياري . وصححه الناظم .

قوله ﴿ وَيُضْمَنُ الْجَرَادُ بِقِيَمَتِهِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن الجراد إذا قتل يضمن . جزم به في الوجيز ، والإفادات ، والمنور . قال ابن منجا : هذا المذهب . قال في تجريد العناية : يضمن على الأظهر . وقدمه في الفروع ، والكافى ، والمبهبج . وصححه في النظم . وإليه ميل المصنف ، والشارح .

وعنه لا يضمن الجراد . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين ، وشرح ابن رزین . وجزم به في نهاية ابن رزین ونظمها . وأطلقهما في الهداية ، والفصول ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والفائق ، والشرح ، والزركشى .
فعلى المذهب : يضمنه بقيمته ، كما قال المصنف . على الصحيح من المذهب جزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، والرعايتين ، والحاويين ، والشرح ، وابن منجا في شرحه ، وغيرهم .

وعنه يتصدق بتمرة عن كل جرادة . وجزم به في الإرشاد ، والمبهج . وقدمه في الفصول .

قال القاضي : هذه الرواية تقويم لا تقدير . فتكون المسألة رواية واحدة .
قوله ﴿ فَإِنْ انْفَرَشَ فِي طَرِيقِهِ ، فَقَتَلَهُ بِالْمَشْيِ عَلَيْهِ : فِي الْجَزَاءِ وَجْهَانِ ﴾

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والشرح ، والحاويين ، والرعايتين ، والفروع ، والفائق ، وشرح ابن منجا .
أمرهما : عليه الجزاء . وجزم به في الوجيز . وصححه في التصحيح .
والثاني : لا جزاء عليه . قال الناظم :

ويفدى جراد في الأصح بقيمة ولو في طريق دُستَه بمعد
قال في الفصول : وهذا أصح . وقدمه ابن رزين في شرحه .
فأمره : حكم بيض الطير إذا أتلفه لحاجة - كالمشي عليه - حكم الجراد إذا
افترش في طريقه . قاله المصنف ، وصاحب الفروع وغيرها .

قوله ﴿ وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ الصَّيْدِ فَلَهُ أَكْلُهُ ﴾
وهذا بلا نزاع بين الأصحاب . لكن إذا ذبحه فهو كالميتة . لا يحل أكله إلا
لمن يجوز له أكل الميتة . أو يحل بالذبح .
قال القاضي : هو ميتة . واحتج بقول أحمد : كل ما اصطاده المحرم وقتله فإنما
هو قبل قتله . قال في الفروع : كذا قال القاضي . قال : ويتوجه حله لحل
أكله . انتهى .

قوله ﴿ وَعَلَيْهِ الْفِدَاءُ ﴾
هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وقيل : لأفداء
عليه والحالة هذه . وحكى عن أبي بكر . قاله الزركشي .

تنبیه : يأتي في آخر كتاب الأطعمة . في كلام المصنف « لو اضطر للأكل ووجد ميتة وصيداً وهو محوم ، أو في الحرم » .

وأما إذا احتاج إلى فعل شيء من هذه المحظورات - مثل : أن احتاج إلى حلق شعره لمرض ، أو قل ، أو غيره ، أو إلى تغطية رأسه ، أو لبس الخيط ونحو ذلك وفعله - فعليه الفدية . بلا خلاف أعلمه .

ويجوز تقديم الفدية بعد وجود العذر . وقبل فعل المحذور .

فأمره : لو كان بالحرم شيء لا يجب أن يطلع عليه أحد : جاز له اللبس . وعليه الفداء نص عليه .

قلت : فيعابى بها .

وتقدم إذا دل على طيب أو لباس عند عقد الدلالة على الصيد .

قوله ﴿ السَّابِعُ : عَقْدُ النِّكَاحِ . لَا يَصِحُّ مِنْهُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . ونقله الجماعة . وسواء زوج غيره ، أو تزوج محرمة أو غيرها ، ولياً كان أو وكيلًا .

وعنه إن زوج المحرم غيره صح ، سواء كان ولياً أو وكيلًا . اختاره أبو بكر . كما لو حلق المحرم رأس حلال . قاله الزركشي .

فعلى المذهب : الاعتبار بحالة العقد . فلو وكل محرم حلالاً . فعقده بعد حله : صح على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يصح .

ولو وكل حلال حلالاً . فعقده بعد أن أحرم : لم يصح . على الصحيح من المذهب . وقيل : يصح .

ولو وكله ثم أحرم : لم ينعزل وكيله . على الصحيح من المذهب . وقيل : ينعزل .

فعلى المذهب : لو حل الموكل كان لو كيله عقده في الأقيس . قاله في الرعاية والفروع .

فلو قال : عقده قبل إحرامى : قبل قوله . وكذا لو قال : عقده بعد إحرامى .
لأنه يملك فسخه ، فيملك إقراره . ولسكن يلزمه نصف المهر .
و يصح العقد مع جهلها وقوعه . لأن الظاهر من المسلمين تعاطى الصحيح .
فأمرناه

إمدهما : لو قال الزوج : تزوجتك بعد أن أحلت . فقالت : بل وأنا محرمة
صدق الزوج . وتصدق هي في نظيرتها في العدة . لأنها مؤتمنة . ذكره ابن شهاب
وغیره .

الثانية : لو أحرم الإمام منع من التزويج لنفسه وتزويج أقاربه . وأما بالولاية
العامة : فقال القاضي في التعليق : لم يجوز له أن يزوج ، وإنما يزوج خلفاؤه ، ثم
سلمه . لأنه يجوز بولاية الحكم ما لا يجوز بولاية النسب .
وذكر ابن عقيل احتمالين في عدم تزويجه وجوازه للخرج . لأن الأحكام
إنما يزوجون بإذنه وولايته . واختار الجواز لحله حال ولايته . والاستدامة أقوى .
لأن الإمامة لا تبطل بفسق طراً .

واقصر في الغنى والشرح على حكاية كلام ابن عقيل .
وذكر بعض الأصحاب : أن نائبه إذا أحرم مثل الإمام .
قلت : قال ابن الجوزي في المذهب ، ومسبوك الذهب : للإمام الأعظم ونائبه
أن يزوج وهو محرم بالولاية العامة . على ظاهر المذهب . انتهى .
قلت : وظاهر كلام كثير من الأصحاب : عدم الصحة منهما .
قوله ﴿ وفي الرَّجْمَةِ رَوَايَتَانِ ﴾ .

يعنى في إباحتها وصحتها . وأطلقهما في الإرشاد ، والهداية ، والمهيج ،
ومسبوك الذهب ، والمستوعب - ذكره في باب الرجعة - والحاويين ، وناظم
المفردات [والحرر] .

إمدهما : تباح . وتصح . وهو المذهب . اختارها الخرقى ، والقاضى فى كتاب الروايتين ، والمصنف ، والشارح . وصححه فى الهداية ، والمستوعب هنا ، والتلخيص [والبلغة] والرعاية الكبرى ، والتصحيح [وتصحيح الحرر] والفائق قال ناظم المفردات : عليها الجمهور . وجزم به فى الوجيز ، والمنور ، والمنتخب ، والإفادات . وقدمه فى الكافى ، والرعاية الصغرى .

والرواية الثانية : المنع ، وعدم الصحة . نقلها الجماعة عن أحمد . ونصرها القاضى وأصحابه . قال ابن عقيل : لاتصح على المشهور . قال فى الإيضاح : وهى أصح . ونصرها فى المبهم . قال الزركشى : هى الأشهر عن أحمد .

فوائد

الأولى : تكره خطبة المحرم كخطبة العقد وشهوده . على الصحيح من المذهب وقال ابن عقيل : يحرم ذلك لتحريم دواعى الجماع . وأطلق أبو الفرج الشيرازى : تحريم الخطبة .

الثانية : تكره الشهادة فيه . على الصحيح من المذهب . وقال ابن عقيل : تحرم . وقدمه القاضى . واحتج بنقل حنبل « لا يخطب » قال : ومعناه لا يشهد النكاح . ثم سلمه . وقال فى الرعاية وغيرها : يكره لحلّ خطبة محرمة . وأن فى كراهة شهادته فيه وجهان . قال فى الفروع : كذا قال .

الثالثة : يصح شراء الأمة للوطء وغيره . قال المصنف : لا أعلم فيه خلافا .

الرابعة : يجوز اختيار من أسلم على أكثر من أربع نسوة لبعضهن ، فى حال إحرامه . على الصحيح من المذهب . قدمه فى المغنى ، والشرح ، ونصره ، وابن رزين . وقال القاضى : لا يختار والحالة هذه .

ويأتى ذلك فى باب نكاح الكفار فإنه محله .

قوله ﴿الثَّامِنُ : الْجَمَاعُ فِي الْفَرْجِ ، قُبْلًا كَانَ أَوْ دُبْرًا ، مِنْ أَدَمِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ . فَمَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ فَسَدَ نُسْكُهُ ﴾ .

هذا المذهب . قولاً واحداً . وعليه أكثر الأصحاب . إلا أن بعضهم خرَّج عدم الفساد بوطء البهيمة من عدم الحد بوطئها . وأطلق الحلواني وجهين .

أحدهما : لا يفسد . وعليه شاة . وأطلق في مسبوك الذهب في فساد النسك بوطء البهيمة : وجهين . وقال في المذهب : وإذا وطئ بهيمة فكالوطء في غيرها . في أصح الوجهين .

وتقدم إذا أحرم حال وطئه في أول باب الإحرام .

قوله ﴿عَامِدًا كَانَ أَوْ سَاهِيًا ﴾ .

الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب : أن الساهي في فعل ذلك كالعامد . وقطع به كثير منهم . وكذا الجاهل والمكره . قاله المصنف وغيره . ونقله الجماعة في الجاهل .

وذكر في الفصول رواية : لا يفسد حج الناسي ، والجاهل ، والمكره . ونحوهم وخرجها القاضي في كتاب الروايتين . واختاره الشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق . ومال إليه في الفروع . وقال : هذا متجه . ورد أدلة الأصحاب . وقال : فيه نظر .

وقال في الروضة : المكروهة لا يفسد حجها . وعليها بدنة .

ويأتى في كلام المصنف ما يجب بالوطء في باب القدية . في آخر الضرب الثاني ، وبعده « إذا وطئ عامداً أو مخطئاً » .

قوله ﴿وَعَلَيْهِمَا الْمِصْيُ فِي فَاسِدِهِ ﴾ .

حكمه حكم الإحرام الصحيح . نقله الجماعة . وعليه الأصحاب . وقال في رواية ابن إبراهيم . أحب إلى أن يعتمر من التمتع - يعني : يجعل الحج عمرة - ولا يقيم على حجة فاسدة . وهو مذهب مالك .

قوله ﴿وَالْقَضَاءُ عَلَى الْفَوْرِ ، إِنْ كَانَ مَا أَفْسَدَهُ حَجًّا وَاجِبًا﴾ .

بلا نزاع في وجوب القضاء . وتجزئه الحجة من قابل . وإن كان الذي أفسده تطوعاً : فالمنصوص عن الإمام أحمد : وجوب القضاء . وعليه الأصحاب . وقطعوا به قال في الفروع : والمراد وجوب إتمامه ، لا وجوبه في نفسه . لقولهم : إن تطوع فيثاب عليه ثواب نفل .
وفي الهداية ، والانتصار ، وعيون المسائل رواية : لا يلزم القضاء . قال المجد : لا أحسبها إلا سهواً .

قوله ﴿وَالْقَضَاءُ عَلَى الْفَوْرِ مِنْ حَيْثُ أُحْرِمَ أَوَّلًا﴾ .

إن كانا أحرم قبل الميقات ، أو من الميقات : أحرم في القضاء من الموضع الذي أحرم منه أولاً . وإن كانا أحرم من دون الميقات : أحرم من الميقات . وهذا بلا نزاع . ونص عليه الإمام أحمد . وعليه الأصحاب . وقال في الفروع : ويتوجه أن يحرم من الميقات مطلقاً . ومال إليه .

قوله ﴿وَنَفَقَةُ الْمَرْأَةِ فِي الْقَضَاءِ عَلَيْهَا ، إِنْ طَاوَعَتْ﴾ .

بلا نزاع ﴿وإن أكرهت : فعلى الزوج﴾

وهو المذهب . ولو طلقها . نقل الأثرم : على الزوج حملها . ولو طلقها وتزوجت بغيره . ويجوز الزوج الثاني على إرسالها إن امتنع .
ويأتي في باب الفدية في آخر الضرب الثاني « وجوب فدية الوطء على المرأة في الحج والعمره » .

قوله ﴿وَيَتَفَرَّقَانِ فِي الْقَضَاءِ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي أَصَابَهَا فِيهِ إِلَى

أَنْ يُحِلَّ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في المغني ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم . قال في الفروع : هذا ظاهر المذهب .

وعنه : يتفرقان من الموضع الذى يحرمان منه .

قوله ﴿ وَهَلْ هُوَ وَاجِبٌ ، أَوْ مُسْتَحَبٌّ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، والهادى ، والمستوعب ، والتلخيص ، والشرح ، والفائق ، وشرح ابن منجا .

أمرهما : يستحب . وهو المذهب . قال فى الشرح : وهو أولى . وجزم به فى الوجيز ، والمنور ، والمنتخب . وقدمه فى الحرر ، والقروع ، والرايعتين ، والحاويين . واختاره ابن عبدوس فى تذكرته .

والوجه الثانى : أن ذلك واجب . جزم به أبو الخطاب فى رهوس المسائل .

تفسيره

أمرهما : معنى التفرق : أن لا يركب معها فى محل . ولا ينزل معها فى فسطاط ونحو ذلك . قال الإمام أحمد : يتفرقان فى النزول والفسطاط والحمل . ولكن يكون بقربها . انتهى . وذلك ليراعى أحوالها ، فإنه محرمها .

الثانى : ظاهر كلام المصنف أن زوجها الذى وطئها يجوز وبصلح أن يكون محرماً لها فى حجة القضاء . وهو صحيح . وهو ظاهر كلام الأصحاب . قاله فى القروع . وقد ذكر المصنف ، والشارح ، وابن منجا فى شرحه : يكون بقربها ليراعى أحوالها . لأنه محرمها . ونقل محمد بن الحكم : يعتبر أن يكون معها محرم غير الزوج . قلت : فيعابى بها .

فوائد

الأولى : حكم العمرة حكم الحج فى فسادها بالوطء قبل الفراغ من السعى ووجوب المضى فى فسادها ، ووجوب القضاء وغيره . فإن كان مكياً ، أو حصل بها مجاوراً : أحرم للقضاء من الحل ، سواء أحرم بها منه أو من الحرم .

وإن أفسد المتمتع عمرته ، ومضى فيها وأتمها ، فقال الإمام أحمد : يخرج إلى الميقات فيحرم منه بعمره ، فإن خاف فوت الحج أحرم به من مكة . وعليه دم . فإذا فرغ من الحج : أحرم من الميقات بعمره مكان التي أفسدها . وعليه هدى لما أفسد من عمرته . وهذا المذهب . وجزم به المصنف وغيره . وقدمه في الفروع . ونقل أبو طالب ، والليثوني : فإذا فرغ منها أحرم من ذى الحليفة بعمره مكان ما أفسد . قال القاضي ، ومن تبعه - تفرعاً على رواية المروذي - إن دم المتعة والقران يسقط بالإفساد . فقال : إن أهل بعمره للقضاء فهل هو متمتع ؟ إن أنشأ سفر قصر : فتمتع ، وإلا فلا . على ظاهر نقل ابن إبراهيم : إذا أنشأ سفر قصر فتمتع .

ونقل ابن إبراهيم رواية أخرى : تقتضى إن بلغ الميقات : فتمتع . فقال : لا تكون متعة حتى يخرج إلى ميقاته .

الثانية : قضاء العبد كندره . والصحيح من المذهب : أنه يصح في حال رقه . لأنه وجب عليه بإيجابه . قال في الفروع : هذا أشهر . وقيل : لا يصح . وأطلقهما في الفروع [وتقدم ذلك في كتاب المناسك في أحكام العبد] وإن كان الذي أفسده مأذوناً فيه : قضى متى قدر . نقله أبو طالب . ولم يملك منعه منه . لأن إذنه فيه إذن في موجهه ومقتضاه .

وإن كان غير مأذون فيه : ملك السيد منعه . على الصحيح من المذهب ، لتفويت حقه . وقيل : لا يملكه لوجوبه [وتقدم أيضاً هناك] وإن أعتق قبل القضاء : انصرف إلى حجة الإسلام . على الصحيح من المذهب . وقال ابن عقيل : عندى لا يصح .

الثالثة : يلزم الصبي القضاء . على الصحيح من المذهب إذا أفسده . نص عليه . لأنه يلزمه البدنة . والمضى في فاسده ، كبالغ . وقيل : لا يلزمه القضاء لعدم تكليفه . وحكاه القاضي في تعليقه احتمالاً .

فعلى المذهب : يكون القضاء بعد بلوغه . على الصحيح من المذهب . نص عليه
وقيل : يصح قبل بلوغه . وصححه القاضى فى خلافه .

الرابعة : يكفى العبد والصبي حجة الإسلام والقضاء . إن كفت أو صحت
كالأولى ، على الصحيح من المذهب . وخالف ابن عقيل .

وتقدم ذلك مع أحكام العبد بأنهم من هذا فى أول كتاب الحج فليعاود .

الخامسة : لو أفسد القضاء لزمه قضاء الواجب الأول لا القضاء .

قوله ﴿ وَإِنْ جَامَعَ بَعْدَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ ﴾

هذا المذهب ، سواء كان مفرداً أو قارناً . وعليه الأصحاب . وقال فى

الفروع : ويتوجه أن حجه يفسد إن بقى إحرامه ، وفسد بوطئه .

وذكر أبو بكر فى التنبيه : أن من وطئ فى الحج قبل الطواف فسد حجه .

وحمله بعضهم على ما قبل التحلل الأول .

قال فى المستوعب ، عن كلام أبى بكر : يريد إذا لم يكن رمى جرة العقبة .

فلا يكون قبل التحلل الأول . وقال فى الرايتين ، والحاويين : وإن جامع قبل

تحلله الأول . وقيل : قبل جرة العقبة . ويأتى فى صفة الحج : يتم يحصل التحلل الأول

فائدة : هل يكو بعد التحلل الأول محرماً ؟ ذكر القاضى وغيره : أنه يكون

محرماً . لبقاء تحريم الوطء المنافى وجوده صحة الإحرام .

وقال القاضى أيضاً : لإطلاق « المحرم » على من حرم عليه الكل .

وقال ابن عقيل فى الفنون : يبطل إحرامه على احتمال . وقال فى مفرداته :

هو محرم لوجوب الدم .

وذكر المصنف فى المغنى هنا - وتبعه فى الشرح - أنه محرم . وقال فى مسألة

ما يباح بالتحلل الأول : نمنع أنه محرم . وإنما تنفى بعض أحكام الإحرام .

ونقل ابن منصور والميمونى ومحمد بن الحكم - فىمن وطئ بعد الرمي -

ينفترض إحرامه . قال الزركشى : لو وطئ بعد الطواف ، وقبل الرمي : فظاهر كلام جماعة : أنه كالأول ، ولأبي محمد - في موضع - في لزوم الدم احتمالان . وجزم في مواضع آخر بلزوم الدم ، تبعاً للأصحاب .

قوله ﴿ وَيَمْنَعِي إِلَى التَّنْعِيمِ ، فَيُحْرِمَ لِيَطُوفَ وَهُوَ مُحْرِمٌ ﴾

اعلم أن المذهب : أن الوطء بعد التحلل الأول يفسد الإحرام . قولاً واحداً . ويلزمه أن يحرم من الحل ، ليجمع بين الحل والحرم . لِيَطُوفَ في إحرام صحيح . لأنه ركن الحج . كالوقوف . وهذا ظاهر كلام الخرقى . واختاره المصنف والشارح وغيره . وجزم به في الوجيز ، والفائق . وقاله القاضى فى المجرى . وقدمه فى الفروع . واختاره الشيخ تقي الدين . وقال : سواء أبعد أولاً . ومعناه كلام غيره . قاله فى الفروع . وقال المصنف والشارح - ومن تابعهما - والمنصوص عن أحمد : أنه يعتصر . فيحتمل أنه أراد هذا المعنى - يعنى ماتقدم - وسماه عمرة . لأن هذا أفعال العمرة . ويحتمل أنه أراد عمرة حقيقة . فيلزم سعى وتقصير . قالوا : والأول أصح . وقال الشيخ تقي الدين أيضاً : يعتصر مطلقاً . وعليه نصوص أحمد . وجزم به القاضى فى الخلاف ، وابن عقيل فى مفرداته . وابن الجوزى فى كتاب أسباب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمبهم .

قال أبو الخطاب فى ردوس المسائل : يأتى بعمل عمرة ، وبالطواف والسعى ، وبقية أفعال الحج .

قوله ﴿ وَهَلْ يَلْزَمُهُ بَدَنَةٌ ، أَوْ شَاةٌ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ، والمحرم ، والفروع ، والزركشى .

إمهما : يلزمه بدنة . جزم به فى الوجيز ، والمنتخب ، والإفادات ، [القاضى] والموفق فى شرح مناسك المقنع . ونصره . وقدمه فى الرعايتين ، والحاويين ، والفائق والنظم .

والرواية الثانية : يلزمه شاة . وهى المذهب . وهو ظاهر كلام الخرق . وصححه
فى التصحيح . قال فى عقود ابن البناء ، والخلاصة : يلزمه دم . وجزم به فى الإرشاد ،
والإيضاح ، والمنور ، والكافى ، والعمدة وشرحها . وقدمه فى المغنى ، والشرح .
ونصره . وصححه القاضى فى كتاب الروايتين .

فأمرناه

إمدهما : لوطاف للزيارة ولم يرم ثم وطىء ، فقدم فى المغنى والشرح :
أنه لا يلزمه إحرام من الحل . ولا دم عليه . لوجود أركان الحج . ويحتمل أن
يلزمه . قال فى الفروع : وظاهر كلام جماعة كما سبق .

الثانية : العمرة كاللحج فيما تقدم . وتفسد قبل فراغ الطواف . وكذا قبل
سعيها . إن قلنا : هو ركن أو واجب . وقال فى الترغيب : إن وطىء قبل السعى
خرج على الروايتين فى كونه ركناً أو غيره . انتهى .

ولا تفسد قبل الحلق إن لم يجب . وكذا إن وجب . على الصحيح من
المذهب . ويلزمه دم . وقدم فى الترغيب : أنها تفسد . وقال فى التبصرة : فى فداء
فى محظورها قبل الحلق : الروايتان . وقال فى الرعاية : وعنه يفسد الحج فقط .
قال فى الفروع : كذا قال .

ويأتى فى باب القدية فى آخر الضرب الثانى ما يجب بالوطء فى العمرة .

قوله ﴿التَّاسِعُ: الْمُبَاشَرَةُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ بِشَهْوَةٍ﴾ وَكَذَا إِنْ
قَبَّلَ أَوْ لَمَسَ بِشَهْوَةٍ ﴿فَإِنْ فَعَلَ فَأَنْزَلَ . فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ﴾ .

هذا المذهب . نقله الجماعة عن الإمام أحمد . وعليه الأصحاب . وقال فى الإرشاد :
قولاً واحداً . وهو من المفردات .

وعنه عليه شاة إن لم يفسد . ذكرها القاضى وغيره . وقدم ابن رزى فى

نهيته : أن عليه شاة . وجزم به ناظمها . وأطلقهما الحلواني . كما لو لم يفسد . قال في الفروع : والقياسان ضعيفان .

ويأتى أيضاً في كلام المصنف في باب الفدية في الضرب الثالث في قوله « ومتى أنزل بالمباشرة دون الفرج . فعليه بدنة » .
قوله ﴿ وَهَلْ يَفْسُدُ نُسْكُهُ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الإرشاد ، والإيضاح ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب والرايتين ، والفروع ، والحاويين .

إمراهما : لا يفسد . وهى المذهب . صححها في التصحيح . وجزم به في الوجيز . واختارها المصنف ، والشارح ، وصاحب الفائق ، وابن رزين في شرحه . وهو ظاهر ما قدمه الناظم .

الثانية : يفسد . نصرها القاضى ، وأصحابه . قال في المبهج : فسد في أصح الروايتين . وقدمه في الهداية وغيرها . وصححه في البلغة . واختارها الخرق ، وأبو بكر في الوطاء دون الفرج إذا أنزل . قال الزركشى : هذا أشهرها .
وعنه رواية ثالثة : إن أمنى بالمباشرة : فسد نسكه دون غيره .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ : لَمْ يَفْسُدْ ﴾ .

قال المصنف - وتبعه الشارح ، وغيره - : لانعلم فيه خلافاً . وقال في الفروع : وسبق في الصوم خلاف . ومثله الفدية . فظاهر كلام الحلواني : أن فيه خلافاً .
ويأتى ما يجب عليه بذلك في باب الفدية .

قوله ﴿ وَالْمَرْأَةُ إِحْرَامُهَا فِي وَجْهِهَا ﴾ .

هذا بلانزاع . فيحرم عليها تغطيته ببرقع ، أو نقاب ، أو غيرها . ويجوز لها أن تسدل على وجهها لحاجة . على الصحيح من المذهب . وأطلق جماعة من الأصحاب جواز السدل . وقال الإمام أحمد : إنما لها أن تسدل على وجهها من فوق . وليس لها أن ترفع الثوب من أسفل .

قال المصنف : كأن أحمد يقصد أن النقاب من أسفل على وجهها .
وقال القاضى ، ومن تبعه : تسدل ولا يصيب البشرة . فإن أصابها . فلم ترفعه
مع القدرة : فدت ، لاستدامة الستر .

قال المصنف : ليس هذا الشرط عن أحمد ، ولا فى الخبر . والظاهر خلافه .
فإن المسدول لا يكاد يسلم من إصابة البشرة . فلو كان شرطاً لبنينه .
قال فى الفروع : وما قاله صحيح .

قال الشيخ تقي الدين : ولو مس وجهها : فالصحيح جوازها . لأن وجهها
كيد الرجل .

تنبيه : مفهوم كلام المصنف وغيره : أن غير الوجه لا يحرم تغطيته . وهو
صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقال أبو الفرج الشيرازى فى
الإيضاح : والمرأة إحرامها فى وجهها ، وكفيها . قال فى المبهج : وفى الكفين
روايتان . وقال فى الانتصار : المرأة أبيع لها كشف الوجه فى الصلاة والإحرام .
فأمره : يجتمع فى حق المحرمة : وجوب تغطية الرأس ، وتحريم تغطية الوجه .
ولا يمكنها تغطية كل الرأس إلا بتغطية جزء من الوجه . ولا كشف جميع الوجه
إلا بكشف جزء من الرأس . والمحافظة على ستر الرأس كله أولى . لأنه آكد .
لأنه عورة ، ولا يختص بالإحرام . قاله المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع ،
والزركشى . وغيرهم .

قلت : لعلمهم أرادوا بذلك الاستحباب . وإلا حيث قلنا : يجب كشف
الوجه ، فإنه يعنى عن الشيء اليسير منه . وحيث قلنا : يجب ستر الرأس . فيعنى
عن الشيء اليسير . كما قلنا فى مسح الرأس فى الوضوء . على ما تقدم .

قوله ﴿ وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَّازِينَ ﴾ .

يعنى أنه يحرم عليها لبسهما . نص عليه . وهما شيء يعمل لليدين . كما يعمل

للبراة . وفيه الفدية كالرجل . فإنه أيضاً يمنع من لبسهما . ولا يلزم من تغطيتهما
بكهما المشقة التحرز : جوازه بهما . بدليل تغطية الرجل قدميه بإزاره لا بنحف . وإنما
جاز تغطيه قدمها بكل شيء . لأنها عورة في الصلاة . ولنا في الكفين روايتان .
أو الكفان يتعلق بهما حكم التيمم كالوجه .

فأمره : لو لفت على يديها خرقة أو خرقة . وشدتها على حناء أولاً .
كشده على جسده شيئاً . ذكره في الفصول عن أحمد . فقال في الفروع : ظاهر
كلام الأكثر : لا يحرم عليها ذلك . واختاره في الفائق . وقال القاضي وغيره :
هما : كالقفازين . واقتصر عليه في المستوعب .
قوله ﴿ وَالْخُلْخَالُ وَنَحْوُهُ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه يباح لها لبس الخلخال ، والحلى ، ونحوها . نص
عليه . وعليه جماهير الأصحاب . قال المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع
وغيرهما : هذا ظاهر المذهب . وقدمه في الفروع ، وغيره . قال الزركشى : عليه
جمهور الأصحاب . وعنه : يحرم ذلك . وهو ظاهر كلام الخرقي .

قلت : وهو ظاهر كلام المصنف هنا . لكن قال في المطلع - عن كلام
المصنف - وإنما عطف الخلخال ونحوه على القفازين - وإن كان لبس القفازين
محرمًا ، ولبس الخلخال والحلى مباحًا في ظاهر المذهب - لأن لبسه مكروه .
ففيهما اشتراك في رجحان الترك . انتهى .

وحمل صاحب المستوعب ، والمصنف كلام الخرقي على الكراهة . وكلام
المصنف ككلام الخرقي . لكن ابن منجا شرح على أنه محرم . فحمله على ظاهره .
ولم يحك خلافاً .

فأمره : لا يحرم عليها لباس زينة . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر
الأصحاب . وقدمه في الفروع ، والرعاية ، وزاد : ويكره . وقال الحلواني في
التبصرة . يحرم لباس زينة . وقال في الفروع : ويتوجه أنه كحلى .

قوله ﴿وَلَا تَكْتَحِلْ بِالْإِثْمِ﴾ .

قال الشارح - تبعاً للمصنف في المعنى - : الكحل بالإثمد مكروه للمرأة والرجل . وإنما خصت المرأة بالذكر لأنها محل الزينة ، والكراهة في حقها أكثر من الرجل . انتهى . وقدمه .

فظاهر كلام المصنف : الكراهة مطلقاً . أعنى : سواء كان الكحل للزينة أو غيرها . وهذا اختيار المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

والصحيح من المذهب : أنه لا يكره إلا إذا كان للزينة . نص عليه . وقدمه في الفروع . وقيل : لا يجوز . نقل ابن منصور : لا تكتحل المرأة بالسواد . فظاهره : التخصيص بالمرأة . وهو ظاهر كلام ابن أبي موسى .

قلت : وهو ظاهر كلام المصنف . وحمل صاحب المستوعب كلام صاحب الإرشاد على الكراهة .

وقال الزركشي : ظاهر كلام الخرقى : التحريم . وقد يقال : ظاهره وجوب الفدية . وقد أقره ابن الزاغوني على ذلك . فقال : هو كالطيب واللباس . وجعله المجد مكروهاً . وكذا أبو محمد . ولم يوجب فيه فدية . وسوى بين الرجل والمرأة . قوله ﴿وَيَجُوزُ لِبَسُ الْمَعْصِفِ وَالْكُحْلِ﴾ .

يجوز لبس المعصفر . على الصحيح من المذهب . نقلها الجماعة . وعليه الأصحاب . سواء كان اللابس رجلاً أو امرأة . وقال في الواضح : يجوز لبس ما لم ينفض عليه . ويأتى في آخر باب ستر العورة : أنه يكره للرجل في غير الإحرام . ففيه أولى . أما الكحل وغيره من الصباغ ، فالصحيح من المذهب : أنه يجوز لبسه من غير استحباب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به المصنف وغيره . وقدمه في الفروع . وقال في الرعاية وغيرها : يسن لبس ذلك . قال في الفروع : وهو أظهر .

قوله ﴿وَالْخَضَابُ بِالْحِنَاءِ﴾ .

يعنى لا بأس به للمرأة فى إحرامها . وهو اختيار المصنف ، والشارح .
فإنهما قالا : لا بأس به .
والصحيح من المذهب : أنه يكره . ذكره القاضى وجماعة . وقدمه فى الفروع
وغيره .

فعليه إن فعلت : فإن شدت يدها بخرقة : فدت . وإلا فلا .

فائدة : يستحب لها الخضاب بالحناء عند الإحرام . قاله الأصحاب ويستحب
فى غير الإحرام للمزوجة . لأن فيه زينة وتحبيبا للزوج كالطيب . قال فى الرعاية
وغيرها : ويكره لأئيم . لعدم الحاجة مع خوف الفتنة . وفى المستوعب : لا يستحب
لها . وقال فى مكان آخر : كرهه أحمد . وقال الشيخ تقي الدين : هو بلا حاجة .
فأما الخضاب للرجل : فقال المصنف ، والشارح ، وجماعة : لا بأس به فيما
لا تشبه فيه بالنساء .

وأطلق فى المستوعب : لها الخضاب بالحناء . مختص بالنساء . وظاهر ما ذكره
القاضى : أنه كالمرأة فى الحناء . لأن ذكر المسألة واحدة . انتهى . ويباح الحاجة .
قوله ﴿وَالنَّظَرُ فِي الْمَرْأَةِ لَهَا جَمِيعًا﴾ .

يعنى يجوز للرجل والمرأة النظر فى المرأة للحاجة . كداواة جرح ، وإزالة شعر
نبت فى عينه . ونحو ذلك . وهو مراد المصنف . وإن كان النظر لإزالة شعث ، أو
تسوية شعر ، أو شئ من الزينة : كره [ذلك] ذكره الخرقى وغيره . وجزم به فى
المعنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا . وقدمه فى الفروع . وقيل : يحرم .
وقال فى الفروع : ويتوجه أنه لا يكره . وفى ترك الأولى نظر . لأنه لا يمنع
من أن يأتوا شُمتًا غُبرًا . وأطلق جماعة من الأصحاب : لا بأس به . وبعض من
أطلق : قيد فى مكان آخر بالحاجة .

فائدة : قال الآجرى ، وابن الزاغونى ، وغيرهما : ويلبس الخاتم .

وتقدم جواز لبسه للزينة فيما يباح من فضة للرجال .
قال في الفروع : وإذا لم يكره في غير الإحرام . فيتوجه في كراهته للمحرم
لزينة ما في كحل ونظر في مرآة .

فأمره : يجتنب المحرم ما نهى الله عنه ، مما فسر به « الرفث والفسوق » وهو
السباب . وقيل : المعاصي ، والجدال ، والمراء . قال المصنف والشارح : المحرم
ممنوع من ذلك كله . وقال في الفصول : يجب اجتناب الجدال والمراء . قال : وهو
المارة فيما لا يعنى . وقال في المستوعب : يحرم عليه الفسوق . وهو السباب
والجدال . وهو المارة فيما لا يعنى . وقال في الرعاية : يكره كل جدال ومراء فيما
لا يعنيه . وكل سباب .

وقيل : يحرم كما يحرم على الحل ، بل أولى . قال في الفروع : كذا قال .
وقال في الروضة وغيرها : يستحب أن يتوق الكلام إلا فيما ينفع والجدال
والمراءاة واللغو وغير ذلك ، مما لا حاجة به إليه . ويستحب قلة الكلام إلا فيما ينفع .
وقال في الرعاية : يكره له كثرة الكلام بلا نفع . انتهى .
ويجوز له التجارة وعمل الصنعة . قال في الفروع : والمراد ما لم يشغله عن
مستحب أو واجب .

باب الفدية

قوله ﴿ وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ . أَحَدُهَا : مَا هُوَ عَلَى التَّخْيِيرِ .
وَهُوَ نَوَعَانِ . أَحَدُهَا : يُخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، أَوْ إِطْعَامِ
سِتَّةِ مَسَاكِينَ . لِكُلِّ مَسْكِينٍ مِثْلُ بُرٍّ ، أَوْ نِصْفُ صَاعِ تَمْرٍ ، أَوْ
شَعِيرٍ ، أَوْ ذَنْبُ شَاةٍ . وَهِيَ فِدْيَةُ حَلْقِ الرَّأْسِ ، وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ ،
وَتَغْطِيَةِ الرَّأْسِ وَاللَّبْسِ ، وَالطَّيْبِ ﴾

هذا المذهب في ذلك [كله] من حيث الجملة .

وأما [من حيث] التفصيل : فإن كان بالصيام : فيجزئه ثلاثة أيام . على الصحيح من المذهب . وقاله الإمام أحمد والأصحاب . وقال الآجری : يصوم ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجع .

وإن كان بالإطعام : فالصحيح من المذهب والروایتين : أنه يطعم لكل مسكين مدّ برّ . كما جزم به المصنف هنا . وجزم به في الوجيز ، والرايعتين ، والحاويين ، والمنور ، وشرح ابن منجا . وقدمه في الفائق . قال في الفروع : وهي أشهر .

وعنه لا يجزئه إلا نصف صاع برّ لكل مسكين كثيره . وجزم به في الكافي وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والفروع .

تغييرها

أمرهما : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يجزى الخبز . وهو الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . واختار الشيخ تقي الدين : الإجزاء . ويكون رطلين عراقين ، كرواية ذكرها المصنف وغيره في كفارة الظهار . وقال : وينبغي أن يكون بأدم . وإن كان مما يؤكل من برّ وشعير : فهو أفضل .

الثاني : ظاهر كلامه : أنه سواء كان معذوراً ، أو غير معذور . وذكره الرواية بعد ذلك : يدل عليه . وهو صحيح . وهو المذهب . نقله جعفر وغيره . قال المصنف وغيره : هذا ظاهر المذهب . وهو ظاهر كلامه في الوجيز وغيره . وقدمه في المغنى ، والشرح ، والمحرم ، والرايعتين ، والحاويين ، والفروع وغيرهم .

وعنه يجب الدم ، إلا أن يفعله لعذر فيخير . جزم به القاضي وأصحابه في كتب الخلاف . قال المصنف : اختاره ابن عقيل .

فعلى هذه الرواية : يتعين الدم . فإن عدمه : أطم . فإن تعذر : صام . فيكون على الترتيب .

فائدة : يجوز له تقديم الكفارة على الحلق . ككفارة اليمين .

قوله (الثاني : جزاء الصيد ، يُخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ الْمَثَلِ ، أَوْ تَقْوِيْعِهِ بِدَرَاهِمَ يَشْتَرِي بِهَا طَعَامًا . فَيُطْعِمُ كُلَّ مَسْكِينٍ مَدًّا ، أَوْ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مَدٍّ يَوْمًا . وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا مِثْلَ لَهُ : خِيَرَ بَيْنَ الْإِطْعَامِ وَالصِّيَامِ)

أى : تقويم المثل بدراهم يشتري بها طعاما . فيطعم كل مسكين مدا ، أو يصوم عن كل مدّ يوما . وإن كان مما لا مثل له خيّر بين الإطعام والصيام .

اعلم أن الصحيح من المذهب : أن كفارة جزاء الصيد على التخيير . نص عليه . وعليه الأصحاب . قاله في الفروع وغيره .

قال الزركشى : هو المنصوص . والمختار للأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره وقدمه في الفروع ، والمغنى ، والشرح ، والمحرم وغيرهم .

وعنه أن جزاء الصيد على الترتيب . فيجب المثل . فإن لم يجد : لزمه الإطعام فإن لم يجد : صام . نقلها محمد بن الحكم .

فعلى المذهب : يخير بين الثلاثة الأشياء التى ذكرها المصنف . وهى إخراج المثل ، أو التقويم بطعام ، أو الصيام عنه . وهذا الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه الخيرة بين شيئين . وهى إخراج المثل ، والصيام ، والإطعام فيها . وإنما ذكر فى الآية ليعدل به الصيام . لأن من قدر على الإطعام قدر على الذبح . نقلها الأثرم .

وعلى المذهب أيضاً : لو أراد الإطعام ، فالصحيح من المذهب - وعليه الأصحاب - ونص عليه - أن يقوم المثلى . كما قال المصنف « بدراهم . ويشتري بها طعاما » .

وعنه لا يقوم المثلى . وإنما يقوم الصيد مكان إتلافه أو بقره . وأطلقهما

في الإرشاد . وحيث قوم المثلي أو الصيد : فإنه يشتري به طعاما للمساكين . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه له الصدقة بالدرهم . وليست القيمة مما خير الله [فيه] . ذكرها ابن أبي موسى . وقال المصنف - وتبعه الشارح - وهل يجوز إخراج القيمة ؟ فيه احتمالان

تنبيهات

الأول : التقويم : يكون بالموضع الذي أتلفه فيه وبقربه . نقلها ابن القاسم وسنّدى . وجزم به القاضى وغيره . وقدمه فى الفروع . وجزم غير واحد يقومه بالحرم . لأنه محل ذبحه .

وتقدم رواية أنه يقوم الصيد مكان إتلافه أو بقربه .

الثانى : الطعام هنا : هو الذى يخرج فى الفطرة . وفدية الأدنى . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقدمه فى المغنى ، والشرح ، والفروع وغيرهم .

وقيل : يجزى أيضاً كل ما يسمى طعاما . وهو احتمال فى المغنى وغيره . وجزم به القاضى فى الخلاف .

الثالث : ظاهر قوله « فيطعم كل مسكين مدا » أنه سواء كان من البر ، أو من غيره . وكذا هو ظاهر الخرقى . وأجراه ابن منجا على ظاهره . وشرح عليه ولم يتعرض إلى غيره .

وقال الشارح : والأولى أنه لا يجزىء من غير البر أقل من نصف صاع . لأنه لم يرد فى الشرع فى موضع بأقل من ذلك فى طعمة المساكين .

قال الزركشى : هذا المنصوص والمشهور . وجزم به فى الرعاية الصغرى ، والحاويين ، والمحزر .

قلت : وهو المذهب المنصوص .

الرابع : ظاهر قوله أيضاً « أو يصوم عن كل مد يوماً » أنه سواء كان من البر أو من غيره . وهو ظاهر كلام الخرقى أيضاً . وتابعه في الإرشاد ، والجامع الصغير ، وعقود ابن البناء ، والإيضاح . وقدمه في التلخيص ، والشرح . وهو رواية أثبتها بعض الأصحاب .

والصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب : أنه يصوم عن طعام كل مسكين يوماً . قدمه في الفروع . وجزم به في المحرر ، والرعاية الصغرى ، والحاويين .
فوائد

الأولى : أطلق الإمام أحمد في رواية عنه ، فقال « يصوم عن كل مد يوماً » وأطلق في رواية أخرى ، فقال « يصوم عن كل مدين يوماً » . فنقل المصنف في المغنى ، والشارح ، وصاحب التلخيص عن القاضى ، أنه قال : المسألة رواية واحدة . وحمل رواية المد على البر . ورواية المدين على غيره . قال الزركشى : والذي رأيته في روايتى القاضى : أن حنبلا وابن منصور نقلوا عنه « أنه يصوم عن كل نصف صاع يوماً » وأن الأثرم نقل في فدية الأذى « عن كل مد يوماً . وعن نصف صاع - تمرأ أو شعيراً - يوماً » قال : وهو اختيار الخرقى وأبى بكر . قال : ويمكن أن يحمل قوله « عن كل نصف صاع يوماً » على أن نصف الصاع من التمر والشعير ، لا من البر انتهى .

قال الزركشى : وعلى هذا : فأحدى الروایتين مطلقة ، والأخرى مقيدة . لا أن الروایتين مطلقتين . وإذاً يسهل الحل . ولذلك قطع أبو البركات وغيره إلى أن عزا ذلك إلى الخرقى . وفيه نظر . انتهى .

وقال في الفروع : فأقر بعض الأصحاب النصين على ظاهرهما . وحمل بعض الأصحاب ذلك على ما سبق - يعنى حمل رواية المد على البر . ورواية المدين على غيره - قال : وهو أظهر . انتهى .

الثانية : لو بقي من الطعام مالا يعدل يوماً : صام عنه يوماً . نص عليه . لأنه لا يتبعض .

الثالثة : لا يجب التتابع في هذا الصيام بلا نزاع أعلمه للآية .

الرابعة : لا يجوز أن يصوم عن بعض الجزاء ، ويطعم عن بعضه . نص عليه ولا أعلم فيه خلافاً .

قوله ﴿ الضَّرْبُ الثَّانِي : عَلَى التَّرْتِيبِ . وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ . أَحَدُهَا : دَمُ الْمُتَعَةِ ، وَالْقِرَانِ . فَيَجِبُ الْهَدْيُ ﴾ .

ولا خلاف في وجوبه . وقد تقدم وقت وجوبه . ووقت ذبحه في باب الإحرام ، عند قوله « وَيَجِبُ عَلَى الْقَارِنِ وَالْمُتَمَتِّعِ دَمُ نَسَكٍ » ﴿ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ﴾ يعني : في موضعه . فلو وجده في بلده ، أو وجد من يقرضه : فهو كمن لم يجده . نص عليه . ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ . وَالْأَفْضَلُ : أَنْ يَكُونَ آخِرُهَا يَوْمَ عَرَفَةَ ﴾ . هذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . منهم القاضى في التعليق . قال في الفروع : هذا الأشهر عن أحمد . وعليه الأصحاب . وعلل بالحاجة . قال في الفروع : وفيه نظر .

وعنه الأفضل : أن يكون آخرها يوم التروية . وذكر القاضى في المجرد : أن ذلك مذهب أحمد . وإليه ميل صاحب الفروع .

فعلى المذهب : قال المصنف وغيره : يقدم الإحرام على يوم التروية . فيحرم يوم السابع . وعلى الرواية الثانية : يحرم يوم السادس .

قلت : فيكون مستثنى من قولهم : يستحب للمتمتع الذى حل : الإحرام منه بالحج يوم التروية . فيعابى بها .

فوائد

الأولى : يجوز تقديم صيام الثلاثة الأيام بإحرام العمرة . على الصحيح

من المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . قال في الفروع : وهو أشهر . وفي كلام المصنف إيماء إليه ، لقوله « والأفضل أن يكون آخرها يوم عرفة » .
وعنه يصومها إذا حل من العمرة .

الثانية : لا يجوز صومها قبل الإحرام بالعمرة . على الصحيح من المذهب .
وعليه الأصحاب . وعنه يجوز . قال في الفروع : والمراد في أشهر الحج . ونقله
الأثرم . ليكون السبب .

قال ابن عقيل : أحد نسكي التمتع . فجاز تقديمها عليه . كالحج .
قال المصنف والشارح ، عن هذه الرواية : وليس بشيء . وأحمد منزعه عن هذه
الخالفة لأهل العلم .

الثالثة : وقت وجوب صوم الأيام الثلاثة : وقت وجوب الهدى ، على ما تقدم
في باب الإحرام . على الصحيح من المذهب . قال في الفروع : ذكره الأصحاب
لأنه بدل كسائر الأبدال . وقال القاضي : وعندنا يجب إذا أحرم بالحج . وقد قال
أحمد في رواية ابن القاسم وسندي - عن صيام المتعة : متى يجب ؟ - قال : إذا
عقد الإحرام . قال في الفروع : كذا قال .
وقال القاضي أيضاً : لا خلاف أن الصوم يتعين قبل يوم النحر ، بحيث
لا يجوز تأخيرها إليه ، بخلاف الهدى . انتهى .

الرابعة : ذكر القاضي وأصحابه ، وصاحب المستوعب وغيرهم : إن آخر
صيام أيام التشريق والأيام الثلاثة إلى يوم النحر ف قضاء . قال في الفروع : ولعله
مبنى على منع صيامه . وإلا كان أداء . ولعل كلام صاحب الفروع مبنى على
عدم منع صيام أيام التشريق بزيادة « عدم » وبها يتضح المعنى .

قوله ﴿ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتَ إِلَى أَهْلِكَ . وَإِنْ صَامَ قَبْلَ ذَلِكَ أَجْزَأٌ ﴾ .

يعنى بعد إحرامه بالحج . لكن لا يجوز صومها في أيام التشريق . نص

عليه . وعليه الأصحاب . لبقاء أعمال الحج . قاله في الفروع . ويجوز صومها بعد أيام التشريق . يعنى إذا كان قد طاف طواف الزيارة . قاله القاضى . والمراد بقوله تعالى (٢ : ١٩٦ إذا رجعتن) يعنى : من عمل الحج . لأنه المذكور ، والمعتبر لجواز الصوم .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَصُمْ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ﴾ .

يعنى الأيام الثلاثة ﴿ صَامَ أَيَّامَ مِنِّي ﴾ .

قال ابن منبجاً في شرحه : هذا المذهب . وقدمه في المعنى ، والشرح ، والنظم ، والرعاية الكبرى في باب أقسام النسك . وجزم به في الإفادات . وصححه في الفائق . وعنه لا يصومها .

وتقدم ذلك مع زيادة حسنة في أواخر باب صوم التطوع . وذكر من قدم . وأطلق وصحح .

فعلى القول بأنه يصوم أيام منى : لو صامها فلا دم عليه . جزم به جماعة . منهم المصنف ، والشارح ، وصاحب الرعاية وغيرهم . وقدمه في الفروع . وقال : لعله مراد القاضى وأصحابه ، وصاحب المستوعب وغيرهم : بتأخير الصوم عن أيام الحج . وقوله ﴿ وَيَصُومُ بَعْدَ ذَلِكَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَعَلَيْهِ دَمٌ ﴾ .

يعنى إذا قلنا لا يجوز صوم أيام منى . وكذا لو قلنا يجوز صومها ، ولم يصمها . فقدم المصنف هنا : أن عليه دماً على هذه الرواية . وهذا إحدى الروايات . جزم به في الإفادات ، والمنور ، والمنتخب . واختارها الخرقى . وقدمه في المحرر ، والفائق . وعنه إن ترك الصوم لعذر : لم يلزمه قضاؤه . وإن تركه لغير عذر : فعليه مع فعله دم . اختاره القاضى في المجرد . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والتلخيص ، في المعذور دون غيره . وقدم ابن منبجاً في شرحه : أنه إن تركه لغير عذر عليه دم . وأطلق الروايتين في المعذور .

وعنه لا يلزمه دم بحال . اختاره أبو الخطاب . كما قاله المصنف عنه . قال

الزركشى : وهى التى نصها القاضى فى تعليقه . وأطلقهن فى المستوعب ، والغنى ، والكافى ، والرايعتين ، والحاويين ، والزركشى ، والفروع . وقال : الترجيح مختلف . وأطلق الخلاف فى غير المعذور : فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والتلخيص .

وأما تأخير الهدى عن أيام النحر : فهل يلزمه فيه دم ، أم يلزمه مع عدم العذر ، ولا يلزمه مع العذر ؟ فيه الروايات المتقدمة فى الدم . وأطلقهن فى الفروع ، والحاويين ، والمستوعب .

إحداهن : يلزمه دم آخر مطلقا . قدمه فى المحرر والفائق .

والثانية : لا يلزمه دم بحال سوى الهدى . وقدمه فى إدراك الغاية .

والثالثة : إن أخره لعذر : لم يلزمه . وقدمه فى الرايعتين . وصححه فى الكبرى .

وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والكافى ، والتلخيص ، والشرح ، وإدراك الغاية ، وشرح ابن منجا فى المعذور دون غيره .

قلت : هذا المذهب .

والصحيح من المذهب أيضاً : وجوب الدم على غير المعذور . وأطلق

الخلاف فى غير المعذور : فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والكافى ، والشرح ، والتلخيص .

وحكى جماعة الخلاف فى المعذور وجهين . وفى غير المعذور : روايتين .

فأمرناه

إمدهما : قوله ﴿ وَلَا يَجِبُ التَّابِعُ فِي الصِّيَامِ ﴾ .

اعلم أنه لا يجب تتابع ولا تفريق فى الأيام الثلاثة والسبعة . نص عليه . وعليه الأصحاب . لإطلاق الأمر . ولا يجب التفريق ولا التتابع بين الثلاثة والسبعة إذا قضى . كسائر الصوم .

الثانية: لومات قبل الصوم ، فحكمه حكم صوم رمضان . على ما سبق يمكن منه أولا . نص عليه .

قوله ﴿وَمَتَى وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ فَشَرَعَ فِيهِ . ثُمَّ قَدَرَ عَلَى الْهَدْيِ لَمْ يَلْزَمَهُ الْإِثْقَالُ إِلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وفي الفصول وغيره : تخريج يلزمه الانتقال إليه . وخرجه من اعتبار الأغظ في الكفارة . وقال ابن الزاغوني في واضحته : إن قرعه^(١) ثم قدر يوم النحر عليه نحره إن وجب إذن . وإن دم القران يجب بإحرام . قال في الفروع : كذا قال . قال في القاعدة الخامسة : لو كفر المتمتع بالصوم ، ثم قدر على الهدى وقت وجوبه . فصرح ابن الزاغوني في الإقناع : بأنه لا يجزئه الصوم . وإطلاق الأكثرين يخالفه . بل وفي كلام بعضهم تصريح به .

قوله ﴿وَإِنْ وَجَبَ وَلَمْ يَشَرَّعْ فِيهِ . فَهَلْ يَلْزَمُهُ الْإِثْقَالُ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ﴾

وأطلقهما في الكافي ، والمغنى ، والمحزر . والشرح والرايعتين ، والحاويين ، والفروع ، والفائق ، وشرح ابن منجا ، والزرکشی وغيرهم .

إمدهما : لا يلزمه . وهي المذهب . قال في القواعد الفقهية : هذه المذهب انتهى . وصححه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص .

والرواية الثانية : يلزمه . كالتميم يحد الماء . صححه في التصحيح ، والنظم ، والقاضى الموفق [في شرح المناسك] وجزم به في الإفادات . وهو ظاهر ماجزم به في الوجيز ، والخرق ، والنور ، والمنتخب . لأنهم قالوا : لا يلزمه الانتقال بعد

(١) كذا في الأصول .

الشروع . قال في التلخيص : ومبنى الخلاف : هل الاعتبار في الكفارات بحال الوجوب ، أو بأغظ الأحوال ؟ فيه روايتان . انتهى .
قلت : المذهب الاعتبار في الكفارات بحال الوجوب . كما يأتي في كلامه في كفارة الظهار .

فعلى المذهب : لو قدر على الشراء بثمن في الذمة - وهو موسر في بلده - لم يلزمه ذلك . بخلاف كفارة الظهار [واليمين] وغيرها . قاله في القواعد .

فأمره : قال في القواعد الفقهية ، في القاعدة السادسة عشر : إذا عدم هدى

المتعة ووجب الصيام عليه . ثم وجد الهدى قبل الشروع فيه ، فهل يجب عليه الانتقال أم لا ؟ ينبني على أن الاعتبار في الكفارات بحال الوجوب ، أو بحال الفعل ؟ وفيه روايتان . وقاله في التلخيص . فإن قلنا بحال الوجوب : صار الصوم أصلاً ، لا بدلاً . وعلى هذا : فهل يجزئه فعل الأصل ، وهو الهدى ؟ المشهور : أنه يجزئه . وحكى القاضى فى شرح المذهب عن ابن حامد : أنه لا يجزئه .

قلت : يأتي في كلام المصنف في أثناء الظهار بخلاف في ذلك ، وأن الصحيح من المذهب : الاعتبار بحال الوجوب .

قوله ﴿النَّوعُ الثَّانِي : الْمُخَصَّرُ يَلْزَمُهُ الْهَدْيُ . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ حَلَّ﴾

اعلم أنه إذا أحصر عن البيت بعدوّ . فله التحلل ، بأن ينحر هدياً بنية التحلل وجوباً مكانه . ويجوز أن ينحره في الحلّ . على الصحيح من المذهب . وعنه ينحره في الحرم . وعنه ينحره المفرد والقارن يوم النحر .

ويأتى ذلك في قوله « ودم الإحصار يخرج منه حيث أحصر » .

فإن لم يجد الهدى صام عشرة أيام بالنية ، ثم حل . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . ونقله الجماعة . وقدمه في الفروع وغيره .

ولا إطعام فيه . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ، والرايعتين .
والحاويين . وعنه بلى . وقال الآجری : إن عدم الهدى مكانه قوّمه طعاماً . وصام
عن كل مد يوماً وحل . قال : وأحبُّ أن لا يحل حتى يصوم إن قدر . فإن صعب
عليه حل ثم صام .

ويأتى حكم القوات قريباً . وتأتى أحكام المحصر في بابہ باتم من هذا .
قوله ﴿النَّوْعُ الثَّالِثُ : فِدْيَةُ الْوَطْءِ : تَجِبُ بَدَنَةً . فَإِنْ لَمْ يَجِدْهَا
صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ . وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ ، كَدَمِ الْمُتَعَةِ
لِقَضَاءِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾

هذا المذهب . يعنى أنه ينتقل من الهدى إلى الصيام .
قال المصنف ، والشارح : هذا الصحيح من المذهب . وجزم به في الوجيز ،
والمنتخب . وقدمه في الفروع ، والكافي ، وتجريد العناية .
﴿وقال القاضى : إِنْ لَمْ يَجِدِ الْبَدَنَةَ أَخْرَجَ بَقْرَةً . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَسَبْعًا مِنْ
الْغَنَمِ . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَخْرَجَ بَقِيَّتَهُمَا - أَى الْبَدَنَةَ طَعَامًا - فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ عَنْ
كُلِّ مَدٍّ يَوْمًا﴾ .

وقدمه في الهداية . والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب . والخلاصة ،
والتلخيص ، والرايعتين ، والحاويين ، والفائق ، وغيرهم . وقالوا : فإن لم يجد
صام عن كل مدٍّ برٍّ ، أو نصف صاع تمر ، أو شعير يوماً . وقال في الفروع :
وقال القاضى : يتصدق بقيمة البدنة طعاماً . فإن لم يجد صام عن طعام كل مسكين
يوماً ، كجزاء الصيد . لا ينتقل في إحدى الروايتين إلا إلى الإطعام مع وجود المثل .
ولا إلى الصيام مع القدرة على الإطعام . ونقله أيضاً المصنف ، والشارح عن القاضى
ويأتى في كلام المصنف « من وجبت عليه بدنة : أجزأته بقرة ويجزئه أيضاً
سبع من الغنم » على ما يأتى هناك .

قال المصنف هنا : وظاهر كلام الخرق : أنه مخير في هذه الخمسة . فبأيها كفر أجزأه . وكذا نقله عنه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ، والحاويين ، وغيرهم .

قال الشارح : إنما صرح الخرق بإجزاء سبع من الغنم مع وجود البدنة . هكذا ذكر في كتابه . ولعل ذلك قد نقله بعض الأصحاب عنه في غير كتابه المختصر . انتهى .

فأمره : قال ابن منجاف في شرحه : قال صاحب النهاية فيها - يعني : بعد هذا - منشأ الخلاف بين الخرق والقاضي : أن الوطاء هل هو من قبيل الاستمتاع أو من قبيل الاستهلاكات ؟ فعلى هذا ، إن قيل : هو من قبيل الاستمتاع : وجب أن تكون كفارته على التخيير . لأن الطيب واللبس استمتاع . وهما على التخيير . على الصحيح . وإن قيل : هو من قبيل الاستهلاك : وجب أن يكون على الترتيب . لأن قتل الصيد استهلاك . وكفارته على الترتيب على الصحيح . انتهى .

فأمره : قال ابن منجاف في شرحه : واعلم أن الانتقال من البدنة إلى الصيام لم أجد به قولاً لأحد . ولا لأحد من الأصحاب . وكأنه - والله أعلم - اختاره لما فيه من موافقة العبادة ، إلا أن فيه نظراً نقلاً وأثراً .

أما النقل : فقال في المغني : يجب على المجامع بدنة . فإن لم يجد فشاة . وأيضاً فإنه شبه هنا فدية الوطاء بفدية المتعة . والشبه إنما يكون في ذات الواجب ، أوفى نفس الانتقال .

ويرد على الأول : أنه لا يجب فيها بدنة بل شاة . وعلى الثاني : أنه لا يجوز الانتقال في المتعة مع القدرة على الشاة .

قلت : في كلام ابن منجاف . وهو أنه نقل عن المصنف في المغني أنه قال : يجب على المجامع بدنة . فإن لم يجد فشاة . وهذا لم ينقله المصنف في المغني عن أصحاب

المذهب . وإنما نقله عن الثوري وإسحاق . فلعله كان في النسخة التي عنده نقص . فسقط هذا النقل والاعتراض .

وقوله « والشبه إنما يكون في ذات الواجب ، أو في نفس الانتقال » فيرد على الأول : أنه لا يجب فيها بدنة ، بل شاة .

قلت : هذا غير وارد . والجامع بينهما : أن هذا هدى وهذا هدى . ولا يلزم المساواة من كل وجه . بل يكفي بجامع ما .

وقوله « ويرد على الثاني : أنه لا يجوز الانتقال في المتعة مع القدرة على الشاة » قلت : وهذا مسلم . فإننا نقول : لا يجوز الانتقال من الهدى الواجب بالوطء مع القدرة عليه . وهكذا قال المصنف . فلا يرد عليه .

وقوله « وأما الأثر » فإن المروى عن العبادلة : أن من أفسد حجه : أفتوه - إذا لم يجد الهدى - انتقل إلى صيام عشرة أيام . ولا يلزم في حق من لم يجد بدنة أن يقال عنه : لم يجد الهدى . لأنه قد لا يجد بدنة ويجد بقرة أو شاة .

قلنا : هذا مسلم . والمصنف رحمه الله . قد نبه على هذا بعد ذلك بقوله « ومن وجبت عليه بدنة : أجزأته بقرة . ويجزئه أيضاً سبع من الغنم على ما يأتي » فلم يمنع ذلك المصنف . غايته : أن ذلك ظاهر كلامه . فيرد بصريح كلامه الآتي . ونقيده به . وكلام المصنف يقيد بعضه بعضاً . وهذا عجب منه . إذ هو شارح كلامه قوله « وَيَجِبُ بِالْوُطْءِ فِي الْفَرَجِ بَدَنَةٌ » .

هذا للمذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وسواء كان قارناً أو غيره . وعنه يلزم القارن بدنة للحج . وشاة للعمرة . إن لزمه طوافان ، وسعيان . قال في الحاوي وغيره : اختاره القاضي .

وقال في الفروع ، وعند أبي حنيفة : إن وطئ قبل طواف العمرة فسدت . وعليه شاة للحج . وبعد طوافها : لا تفسد . بل حجة . وعليه دم .

قال القاضى : ويتخرج لنا مثل هذا على روايتنا « عليه طوافان وسعيان »
قال فى الفروع : كذا قال .

وقال المصنف ، وتبعه الشارح : ويتخرج لنا : أن يلزمه بدنة للحج ، وشاة
للعمره . وقال فى الرعاية : وإن أفسد قارن نسكه بوطء لزمه بدنة . نص عليه . وشاة
مع دم القران . وقيل : إن لزمه طوافان - وقيل : وسعيان - لزمه كفارتان لهما وبدنة
وشاة . وسقط دم القران .

قوله ﴿ وَشَاةٌ إِنْ كَانَا مِنَ الْعُمْرَةِ ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . ونقله أبو طالب . وقال الحلوانى فى الموجز :
الأشبه أنه يجب بدنة . كالحج .

قوله « وجوب البدنة بوطئه فى الحج . والشاة بوطئه فى العمره » إنما هو من
حيث الجملة . أما من حيث التفصيل : فقد تقدم فى آخر محظورات الإحرام . فإنه
تارة يكون قبل التحلل الأول وتارة بعده . وما فيه من الخلاف . فليعلم ذلك .

قوله ﴿ وَيَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ مِثْلُ ذَلِكَ إِنْ كَانَتْ مُطَاوِعَةً ﴾ .

الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، ونقله الجماعة عن الإمام أحمد :
أن المرأة كالرجل إذا طأعت . قال الزركشى : هذا المشهور ، والمختار للأصحاب .
وجزم به فى الوجيز وغيره . وقدمه فى المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والفروع ،
 وغيرهم . وعنه يجرئهما هدى واحد . وعنه لا فدية عليها . لأنه لا وطء منها . ذكره
القاضى وغيره . واختاره ابن حامد . وصححه ابن عقيل وغيره .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ مُكْرَهَةً فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهَا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه عليها الفدية . وعنه يفدى عنها الواطئ .
 ووجه فى الفروع رواية : أنها تفدى وترجع على الواطئ من الرواية التى فى الصوم .

وقال في الروضة : المكروهة يفسد صومها . ولا يلزمها كفارة . ولا يفسد حجبها ،
وعليها بدنة . قال في الفروع : كذا قال .

قوله ﴿ الضَرْبُ الثَّالِثُ : الدَّمَاءُ الْوَاجِبَةُ لِلْفَوَاتِ ، أَوْ لَتَرْكٍ وَاجِبٍ ،
أَوْ لِلْمُبَاشَرَةِ فِي غَيْرِ الْفَرَجِ . فَمَا أَوْجَبَ مِنْهُ بَدَنَةٌ : فَحُكْمُهَا
حُكْمُ الْبَدَنَةِ الْوَاجِبَةِ بِالْوُطْءِ فِي الْفَرَجِ ﴾ .

إذا فاته الحج لعدم وقوفه بعرفة لعذر حصر أو غيره . ولم يشترط « أن محلى
حيث حبستني » فعليه هدى . على الصحيح من المذهب . وعنه لا هدى عليه .
وأطلقهما المصنف في هذا الكتاب ، في باب الفوات والإحصار .

فعلى المذهب : يجزىء من الهدى ما استيسر . مثل هدى المتعة . قاله
المصنف ، والشارح ، وغيرهما . وقال في الموجز : هو بدنة .

وعلى المذهب أيضاً : إن عدم الهدى زمن وجوبه صام عشرة أيام ، ثلاثة في
الحج وسبعة إذا رجع . هذا الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب ، من
أن دم الفوات مقيس على دم المتعة . فهو مثله سواء . فهو داخل في كلام القاضى
الآتى . وعلى كلام صاحب الموجز : حكمها حكم صاحب البدنة الواجبة بالوطء في
الفرج . هذا ما يظهر .

وأما الخرق : فإنه جعل الصوم عن دم الفوات كالصوم عن جزاء الصيد عن
كل مدٍّ يوماً . ويأتى ذلك في باب المحصر بآثم من هذا .

وأما إذا باشر دون الفرج ، وأوجبنا عليه بدنة : فإن حكمها حكم البدنة الواجبة
بالوطء في الفرج . على ما تقدم من غير خلاف أعلمه .

قوله ﴿ وَمَا عَدَاهُ ﴾ .

يعنى ما عدا ما تجب فيه البدنة .

﴿ فقال القاضي : مَا وَجَبَ لَتَرْكٍ وَاجِبٍ : مُلْحَقٌ بِدَمِ الْمُتَعَةِ . وما وجب للمباشرة : مُلْحَقٌ بِفُذْيَةِ الْأَذَى ﴾

مثال : ترك الواجب الذي يجب به دم : ترك الإحرام من الميقات ، والوقوف بعرفة إلى غروب الشمس ، أو المبيت بمزدلفة إلى بعد نصف الليل ، أو طواف الوداع ، أو المبيت بمئى ، أو الرمي ، أو الحلاق ، ونحوها . فحكم هذه الدماء الواجبة بترك الواجب حكم دم المتعة . على ما تقدم . جزم به الأصحاب .
قال في الفروع : ومن ترك واجباً - ولو سهواً - جبره بدم . فإن عدمه : فمكسوم المتعة ، والإطعام عنه .

ومثال فعل المباشرة الموجبة للدم : كل استمتاع يوجب شاة . كالوطء في العمرة ، وبعد التحلل الأول في الحج إذا قلنا به ، والمباشرة من غير إنزال . ونحو ذلك ، إذا قلنا يجب شاة . فحكمها حكم فدية الأذى . على ما تقدم في أول الباب . وهذا أيضاً من غير خلاف . جزم به الشارح ، وابن منجا ، وغيرها .
قوله ﴿ وَمَتَى أَنْزَلَ بِالْمُبَاشَرَةِ دُونَ الْفَرَجِ فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ ﴾ .

هذا المذهب . ونقله الجماعة عن أحمد . وعليه الأصحاب . قاله في الفروع . وهو من المفردات . وعنه عليه شاة ، وإن لم يفسد نسكه . ذكرها القاضي وغيره . وأطلقهما الحلواني . وتقدم ذلك في كلام المصنف في الباب الذي قبله في قوله « التاسع : المباشرة فيما دون الفرج . وهل يفسد نسكه بذلك ؟ » .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ فَعَلَيْهِ شَاةٌ ﴾ .

هذا المذهب ، وإحدى الروايتين . قال الشارح : فعليه شاة في الصحيح . وصححه الناظم . قلل الزركشي : هذا الأشهر . وجزم به الخرقى ، وصاحب الوجيز ، والسكاكى ، وشرح ابن رزين . وقدمه في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرايعتين ، والحاويين . وعنه بدنة . نصرها القاضي وأصحابه . قاله الزركشي ، وأطلقهما في الفروع ، وشرح ابن منجا ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والتلخيص .

فائدة : وكذا الحكم لو قبِلَ ، أو لمس بشهوة . على الصحيح من المذهب .
اختاره القاضى ، والمصنف ، والمجد ، والشارح ، وغيرهم .

والخرقى حكم بأنه إذا أنزل بالمباشرة دون الفرج يفسد حجه . وحكى
الروایتين فيمن أنزل بالقبلة . وعكسه ابن أبى موسى . فحكى الروایتين فى الوطء
دون الفرج . وجزم بعدم الإفساد بالقبلة .

قوله ﴿ وَإِنْ كَرَّرَ النَّظَرَ فَأَنْزَلَ ، أَوْ اسْتَعْنَى . فَعَلَيْهِ دَمٌ : هَلْ هُوَ
بَدَنَةٌ أَوْ شَاةٌ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما فى الشرح ، وشرح ابن منجا ، والزركشى ، والهداية ، والمذهب ،
ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والكافى .

إمضاءهما : عليه بدنة . وهو المذهب . نص عليه . وعليه الجمهور . منهم
القاضى ، وأصحابه ، والخرقى وغيره . وقدمه فى الفروع ، والحرر .

والثانية : عليه شاة . جزم به فى الوجيز . قال فى الخلاصة : لزمه دم .

قال الزركشى : هى المنصوصة . قال ناظم المفردات :

وَمُحَرَّمٌ بِالنَّظَرِ الْمَكْرَرِ أَمْنَى فِدَى بِالشَّاةِ أَوْ بِالْجَزْرِ

فائدة : لو نظر نظرة فأمنى فعليه شاة ، بلا نزاع . وإن لم يُمنِ فلا شيء
عليه . على الصحيح من المذهب . وذكر القاضى رواية : يفدى بمجرد النظر
أنزل أم لا . قال فى الفروع : ومراده إن كرر .

قوله ﴿ وَإِنْ أَمْدَى بِذَلِكَ فَعَلَيْهِ شَاةٌ ﴾ .

يعنى إذا أمدى بتكرار النظر . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .
وقطع به كثير . منهم صاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب
والخلاصة ، والهادى ، والمجرد ، وغيرهم . وقدمه فى الفروع وغيره .

قال الزركشى : اتفق عليه الأصحاب . وقال فى الكافى : لافدية بمدى بتكرار

نظر . قال في الفروع : فيتوجه منه تحريم : لا فدية بمذى بغير النظر . وجزم به
الآدمي البغدادي في كتابه . فقال : إن أمذى باستمنا .

قلت : وجزم به في الوجيز ، فقال : وإن أمذى باستمنا فلا فدية . وتقدمت
الرواية التي ذكرها القاضي .

تغيب : مفهوم كلام المصنف : أنه إذا لم يكرر النظر وأمنى : لا شيء عليه .
وهو صحيح . وهو المذهب . وهو ظاهر كلام الأكثر . وقدمه في الفروع وغيره .
وقال في الروضة ، والمستوعب : عليه شاة بذلك .
قلت : وهو ظاهر كلام الخرق . فإنه قال : وإن نظر فصرف بصره فأمدى .
فعليه دم . وشرح على ذلك ابن الزاغوني .

قوله ﴿ وَإِنْ فَكَّرَ فَأَنْزَلَ فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في
الفروع وغيره . وعن أبي حفص وابن عقيل : أنه كالنظر لقدرته عليه . ومرادها :
إذا استدعاه . أما إذا غلبه : فلا نزاع أنه لا شيء فيه . قاله الزركشي وغيره .
وأطلقهما في المحرر .

فأمرئاه

إمراهما : الخطأ هنا كالعمد . على الصحيح من المذهب . كالوطء . وقيل :
لا ، كما سبق في الصوم .

الثانية : المرأة كالرجل مع وجود الشهوة منها . على الصحيح من المذهب .
وعليه الأصحاب . وقال في الفروع : ويتوجه في خطأ ما سبق .

قوله ﴿ وَمَنْ كَرَّرَ مَحْظُورًا مِنْ جِنْسٍ ، مِثْلَ أَنْ حَلَقَ ثُمَّ حَلَقَ ،
أَوْ وَطِئَ ﴾ ثم وطئ المرأة الأولى . أو غيرها ﴿ قَبْلَ التَّكْفِيرِ عَنْ
الْأَوَّلِ فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ .

وكذا لو قلم ثم قلم ، أو لبس ثم لبس ، ولو بمخيط على رأسه أو بدواء مطيب

فيه ، أو تطيب ثم تطيب . وهذا المذهب في ذلك كله . ونص عليه . وعليه الأصحاب . وسواء تابعه أو فرقه . فظاهره : أنه لو قلم خمسة أظفار في خمسة أوقات : يلزمه دم . وهو صحيح . وقاله القاضى . وعلمه بأنه لما ثبتت الجملة فيه على الجملة في تداخل الفدية ، كذا الواحد على الواحد في تكميل الدم . واقتصر عليه في الفروع . وعنه أن لكل وطء كفارة ، وإن لم يكفر عن الأول . لأنه سبب للكفارة فأوجبها . كالأول . قال في الفروع : فيتوجه تخريج في غيره .

وعنه إن تعدد سبب المحذور ، مثل أن لبس لشدة الحر ، ثم لبس للبرد ، ثم للعرض . فعليه كفارات . وإلا واحدة .

ونقل الأثرم فيمن لبس قيصاً أو جبة أو عمامة لعلة واحدة : فكفارة واحدة . قلت : فإن اعتل فلبس جبة ثم برى . ثم اعتل فلبس جبة . قال : عليه كفارتان وقال ابن أبى موسى فى الإرشاد : إن لبس وغطى رأسه متفرقا ، وجب دمان . وإن كان فى وقت واحد : فعلى روايتين . انتهى .

قوله ﴿وَإِنْ كَفَرَ عَنِ الْأَوَّلِ لَزِمَهُ لِلثَّانِي كَفَارَةٌ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . ولا أجد فيه خلافا ، إلا أن المصنف والشارح وصاحب الفروع : ذكروا الخلاف المتقدم بعد ذكر هذه المسألة . وذكر فى الرعاية الرواية الأولى فى المسألة الأولى ، وأعادها فى الثانية . وليس بشيء .

قوله ﴿وَإِنْ قَتَلَ صَيْدًا بَعْدَ صَيْدٍ . فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُمَا﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . ونقله الجماعة عن أحمد . وعنه عليه جزاء واحد ، سواء كفر عن الأول أو لا . وحكاها فى الفروع بصيغة التريض . ونقل حنبل : لا يتعدد إن لم يكفر عن الأول . ونقل حنبل أيضاً : إن تعدد قتله ثانياً : فلا جزاء فيه . وينتقم الله منه .

فأمره : لو قتل صيدين فأكثر معاً تعدد الجزاء . قولاً واحداً . قاله المصنف ،

والشارح ، وصاحب الفروع وغيرهم .

قوله ﴿وَإِنْ فَعَلَ مَحْظُورًا مِنْ أَجْنَاسٍ فَعَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ فِدَاءٌ﴾

اعلم أنه إذا فعل محظوراً من أجناس ، فلا يخلو : إما أن تتحد كفارته أو تختلف .
فإن اتحدت - وهى مراد المصنف ، لحكايته الخلاف - مثل : أن حلق ولبس
وتطيب ونحوه . فالصحيح من المذهب : ما قاله المصنف : أن عليه لكل واحد
كفارة . ونص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . قال فى الفروع : وهو أشهر .
وحزم به فى الوجيز وغيره [وصححه فى التلخيص ، وتصحيح المحرر] وقدمه فى المغنى
والشرح ، والفروع وغيرهم . وعنه عليه فدية واحدة [وأطلقهما فى المحرر] .
وعنه إن كانت فى وقت واحد فدية واحدة . وإن كانت فى أوقات : فعليه
لكل واحد فدية . اختاره أبو بكر .

وقيل : إن تباعد الوقت تعدد الفداء وإلا فلا .

فأمره : قال الزركشى وغيره : إذا لبس وغطى رأسه ولبس الخف ، فدية
واحدة . لأن الجميع جنس واحد . وأن لا تختلف الكفارة . مثل : إن حلق ،
أو لبس ، أو تطيب ووطىء : تعددت الكفارة قولاً واحداً .
قوله ﴿وَإِنْ حَلَقَ ، أَوْ قَلَّمَ ، أَوْ وَطِئَ ، أَوْ قَتَلَ صَيْدًا عَامِداً ، أَوْ
مُخْطِئًا فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ﴾ .

إذا حلق أو قلم فعليه الكفارة ، سواء كان عامداً أو غير عامد . هذا الصحيح
من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . ونص عليه .

وقيل : لا فدية على مكروه وناس وجاهل ونائم ونحوهم . وهو رواية مخرجة
من قتل الصيد . وذكره بعضهم رواية . واختاره أبو محمد الجوزى وغيره . وهو
قول المصنف . ويخرج فى الحلق مثله . واختاره فى الفائق فى حلق الرأس وتقليم
الأظفار .

وأما إذا وطىء : فإن عليه الكفارة . سواء كان عامداً أو غير عامد .

هذا الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به إلا المرأة إذا كانت
مكرهة على ما تقدم فيها من الخلاف قريباً ، مع أنها لا تدخل في كلام المصنف هنا .
وأما إذا قتل صيداً : فعليه الكفارة ، سواء كان عامداً أو غير عامد . هذا
الصحيح من المذهب . وعليه جمهور الأصحاب . ونقله الجماعة عن أحمد رحمه الله
تعالى . منهم صالح . قال في المغنى ، والشرح : هذا ظاهر المذهب . قال في الفروع
وغيره : عليه الأصحاب . وعنه لا جزاء بقتل الخطأ . نقله صالح أيضاً . واختاره
أبو محمد الجوزى وغيره .

فائدتاه

إمضاءهما : قال في الفروع : المكروه عندنا كخطيء . وذكر الشيخ - يعنى
به المصنف - في كتلب الأيمان في موضعين : أنه لا يلزمه . إنما يلزم المكروه -
يعنى بكسر الراء - وجزم به ابن الجوزى . قاله في القواعد الأصولية .

الثانية : عمد الصبي ومن زال عقله بعد إحرامه خطأ . وتقدم ذلك .
قوله ﴿ وَإِنْ لَبِسَ ، أَوْ تَطَيَّبَ أَوْ غَطَّى رَأْسَهُ نَاسِيًا : فَلَا كَفَّارَةَ
عَلَيْهِ ﴾ .

وكذا إن كان جاهلاً أو مكرهاً . وهذا الصحيح من المذهب . وعليه أكثر
الأصحاب . منهم القاضى فى كتاب الروايتين . ونقله الجماعة عن أحمد . وذكره
المصنف ، والشارح ، وغيرهما ظاهر المذهب . وجزم به فى الوجيز وغيره . وقدمه
فى الفروع وغيره . واختاره الخرق وغيره .

وعنه تجب الكفارة . نصرها القاضى فى تعليقه وأصحابه .
وقال فى الفروع : ويتوجه أن الجاهل بالحكم هنا كالصوم على ما تقدم .
وقاله القاضى لخصمه : يجب أن تقول ذلك .

فأمرناه

إمدهما : متى زال عذر من تطيب : غسّله في الحال . فلو أخر غسله بلا عذر فعليه الفدية . ويجوز له غسله بيده وبمائع وغيره .
وبستحب أن يستعين في غسله بجلال . فإن كان الماء لا يكفي الوضوء وغسله :
غسل الطيب ، وتيمم للحدث . لأن الوضوء له بدل .
قلت : فيعابى بها .

ومحل هذا : إذا لم يقدر على قطع رأحته بغير الماء . فإن قدر على قطع الرائحة بغير الماء : فعل وتوضأ . لأن القصد قطعها .
وإن لم يجد الماء : مسحته بمخرقة أو حكه بتراب أو غيره حسب الإمكان .
الثانية : لو مس طيباً - يظنه يابساً - فبان رطباً - ففي وجوب الفدية بذلك وجهان . وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والفروع ، والراغبين ، والحاوى الكبير والقواعد الأصولية .

أحدهما : يلزمه الفدية . لأنه قصد مسّ الطيب .
والثاني : لافدية عليه ، لأنه جهل تحريمه . فأشبهه من جهل تحريم الطيب .
قلت : وهو الصواب . وقدمه في الرعاية الكبرى في موضع .
قوله ﴿ وَمَنْ رَفَضَ إِحْرَامَهُ ثُمَّ فَعَلَ مُحْظُورًا . فَعَلَيْهِ فِدَاؤُهُ ﴾ .

اعلم أنه لا يفسد الإحرام برفضه بالنية . ولو كان محصراً لم يباح له التحلل بل حكمه باق . نص عليه . وعليه الأصحاب . فإذا فعل محظوراً بعد رفضه : فعليه جزاؤه . وكذا لو فعل جميع محظورات الإحرام بعد رفضه : فعليه لكل محظور كفارة . وإن لم يتداخل ، كمن لم يرفض إحرامه . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب وعنه يجزئه كفارة واحدة . ذكرها في المستوعب في آخر باب « ما يحرم على المحرم » .

فأمره : يلزمه لرفضه دم . ذكره في الترغيب وغيره . وقدمه في الفروع . وقال المصنف في المغني ، والشارح وغيرهما : لا شيء عليه لرفضه . لأنها نية لم تفد شيئاً . قلت : وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وتقدم : إذا أفسد الحج التطوع والعمرة رواية : أنه لا يلزم القضاء . عند قوله « وعليه المضي في فاسده » في الباب الذي قبل هذا .

قوله ﴿ وَمَنْ تَطَيَّبَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ فِي بَدَنِهِ فَلَهُ اسْتِدَامَةٌ ذَلِكَ ﴾ . وهذا بلا نزاع . لكن لو نقله من مكان إلى مكان من بدنه ، أو نقله عنه . ثم رده إليه ، أو مسه بيده : فعليه الفدية ، بخلاف سيلانه بعرق وشمس . قوله ﴿ وَلَيْسَ لَهُ لُبْسُ ثَوْبٍ مُطَيَّبٍ ﴾ .

يعنى بعد إحرامه . وأما عند إحرامه : فيجوز . لكن الصحيح من المذهب كراهة تطيب ثوبه . وعليه أكثر الأصحاب . وقال الآجری : يحرم . ويحتمله كلام المصنف .

وقيل : هو كتطيب بدنه . وتقدم ذلك في أول باب الإحرام . فأمره قوله ﴿ وَإِنْ أَحْرَمَ وَعَلَيْهِ قِمِصٌ خَلَعَهُ وَلَمْ يَشُقَّهُ ﴾ . وكذا لو كان عليه سراويل ، أو جبة أو غيرها . صرح به الأصحاب . قوله ﴿ فَإِنْ اسْتَدَامَ لُبْسُهُ فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ﴾ . مراده : ولو استدام لحظة فأكثر فوق المعتاد في خلعه .

قوله ﴿ وَإِنْ لَبَسَ ثَوْبًا كَانَ مُطَيَّبًا فَانْقَطَعَ رِيحُ الطَّيِّبِ مِنْهُ ، وَكَانَ بِحَيْثُ إِذَا رُشَّ فِيهِ مَاءٌ فَاحَ رِيحُهُ . فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ﴾ .

وهذا بلا نزاع . وكذا لو افترشه . نص عليه . ولو كان تحت حائل غير ثياب بدنه . ولو كان ذلك الحائل لا يمنع ريحه ومباشرته . وإن منع فلا فدية . على

الصحيح من المذهب . وأطلق الآجری : أنه إذا كان بينهما حائل كره ، ولا فدية عليه .

فائدة : القارن كغيره فيما تقدم من الأحكام . نص عليه . وعليه الأصحاب . قاله في الفروع وغيره . لظاهر الكتاب والسنة . واختار القاضي أنهما إحرامان . قال في الفروع : ولعله ظاهر قول أحمد . فإنه شبهه بحرمة الحرم ، وحرم الإحرام . لأن الإحرام : هو نية النسك . ونية الحج غير نية العمرة . واختار بعضهم : أنه إحرام واحد كييع عبد ودار صفقة واحدة . فهو عقد واحد والمبيع اثنان .

وعنه يلزمه بفعل محظور . ذكرها في الواضح . وذكره القاضي وغيره تحريماً . إن لزمه طوافان وسعيان [وقال المصنف في المغنى : قال القاضي : إذا قلنا عليه طوافان لزمه جزآن انتهى] وخصها ابن عقيل بالصيد ، كما لو أفرد كل واحد بإحرام . قال في الفروع : والفرق ظاهر . وكما لو وطئ . وهو محرم صائم .

قال القاضي : لا يمتنع التداخل . ثم لم يتداخل . لاختلاف كفارتهما ، أو لأن الإحرام [والصيام لا يتداخلان ، والحج والعمرة يتداخلان عندنا . وخرج في المغنى لزوم بدنة وشاة فيما إذا أفسد نسكه بالوطء ، إذا قلنا : يلزمه طوافان .

قوله « وَكُلُّ هَدْيٍ أَوْ إِطْعَامٍ فَهُوَ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ إِنْ قَدَرَ عَلَى إِيصَالِهِ إِلَيْهِمْ » .

يعنى : إذا كان متعلقاً بالإحرام ، أو [الحرم . فالهدايا والضحايا مخصصة بمساكين الحرم . كهدي التمتع والقران وغيرهما . وكذا ماوجب لترك واجب ، كالإحرام من الميقات . وطواف الوداع ونحوها . وكذا أجزاء المحظورات إذا فعلها في الحرم . نص عليه . فيجب نحره بالحرم . ويجزئه في أى نواحى الحرم كان .

قال الإمام أحمد « ومكة ومنى واحد » .

وقال مالك « لا ينحر في الحج إلا بمنى ، ولا في العمرة إلا بمكة »

قال في الفروع : وهو متوجه .

وأما الإطعام : فهو تبع للنحر . ففي أى موضع قيل فى النحر فالطعام كذلك .

فوائد

إصدارها : الأفضل أن ينحر فى الحج بمنى . وفى العمرة بالمروة . جزم به فى التلخيص ، والبلغة ، والرعايتين ، والحاويين ، وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم .

الثانية : اختصاص فقراء الحرم بهدى المحصر من مفردات المذهب . قال ناظمها :

وهديه فعندنا يختص بفقراء الحرم قد نصوا

الثالثة : لو سلمه للفقراء فنحروه أجزأ . فإن لم يفعلوا استرده ونحره . فإن أبى أو عجز ضمنه . وقال فى الفروع : ويتوجه احتمال لا يضمن . ويجب تفرقة لمحله بالحرم ، وإطلاقه لمساكينه .

الرابعة : مساكين الحرم : من كان فيه من أهله ومن ورد إليه من الحاج وغيرهم . وهم الذين تدفع إليهم الزكاة .

تفصيل : مفهوم قوله « إن قدر على إيصاله » أنه إذا لم يقدر على إيصاله إليهم : أنه يجوز ذبحه وتفرقته هو والطعام فى غير الحرم . وهو صحيح . والصحيح من الروايتين . قال فى الفروع : والجواز أظهر . وجزم به الشارح . وقدمه فى الرعاية . والرواية الثانية : لا يجوز . وهو قول فى الرعاية .

قوله ﴿ إِلَّا فِدْيَةٌ الْأَذَىٰ أَوْ اللَّبْسُ وَنَحْوُهُمَا ﴾ .

كالطيب ونحوه . وزاد فى الرعايتين ، والحاويين : ودم المباشرة دون الفرج إذا لم ينزل . وقال فى الفروع : وما وجب بفعل محظور فحيث فعله . ولم يستثن سوى جزاء الصيد . وكذا قال الزركشى : إذا وجد سببها فى الحل فيفرقها حيث وجد سببها . وهذا المذهب مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب .

وعنه يفرقها في الحرم . وقاله الخرق في غير الحلق . قال في الفصول ، والتبصرة :
لأنه الأصل . خولف فيه لما سبق .

واعتبر في المجرد والفصول : العذر في المحذور ، وإلا فغير المعذور كسائر الهدى .
قال الزركشى : وقال القاضي ، وابن عقيل ، وأبو البركات : ما فعله لعذر ينحصر
هديه حيث استباحه . وما فعله لغير عذر اختص بالحرم .

تفسيره

أمرهما : حيث قيل : النحر في الحل . فذلك على سبيل الجواز ، على مقتضى
كلام المصنف والمجد وغيرها . وظاهر كلام المصنف ، والخرق ، والتلخيص :
الوجوب .

الثاني : مفهوم كلامه : أن فدية الأذى واللبس ونحوهما : إذا وجد سببها في
الحرم يفرقها فيه . وهو صحيح . وهو المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب .
وعنه يفرقه حيث فعله . كحلق الرأس . ذكرها القاضي . قال المصنف :
وتقدم ذلك .

فوائده

الأولى : جزاء الصيد : لمساكين الحرم . على الصحيح من المذهب . نص
عليه . وعليه الأصحاب والشارح . وهذا يخالف نص الكتاب . ومنصوص أحمد .
فلا يعول عليه . وقيل : يفرقه حيث قتله لعذر .
الثانية : دم القوات كجزاء الصيد .

الثالثة : وقت ذبح فدية الأذى واللبس ونحوهما ، وما ألحق به : حين فعله ،
إلا أن يستتيحه لعذر ، فله الذبح قبله . قال في المحرر وغيره : وكذلك ماوجب لترك
واجب .

الرابعة : لو أمسك صيداً أو جرحه . ثم أخرج جزاءه ، ثم تلف المجروح

أو الممسك ، أو قدّم من أبيع له الحلق فديته قبل الحلق ، ثم حلق : أجزأ . نص عليه وقال في الرعاية : إن أخرج فداء صيد بيده قبل تلفه فتلف : أجزأ عنه . وهو بعيد . قال في الفروع : كذا قال .

قوله ﴿ وَدَمُ الْإِحْصَارِ يُجْزِئُهُ حَيْثُ أُحْصِرَ ﴾

هذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب .

وعنه لا يجزئه إلا في الحرم . فيبعثه إليه ، ويواطئ رجلا على نحره وقت تحمله . قال في المبهج : قال بعض أصحابنا : لا ينحر هدى الإحصار إلا بالحرم . قال المصنف : هذا فيمن كان حصره خاصاً . أما الحصر العام فلا يقوله أحد . وتقدم التنبيه على ذلك عند قوله « الثاني دم المحصر » .

فوائد

إمدها : قوله ﴿ وَأَمَّا الصِّيَامُ فَيَجْزِئُهُ بِكُلِّ مَكَانٍ ﴾

قال في الفروع : ويجزئ صوم ، وفاقا . والحلق وفاقا . وهدى تطوع . ذكره القاضى وغيره وفاقا . وما يسمى نسكا بكل مكان .

الثانية : قوله ﴿ وَكُلُّ دَمٍ ذَكَرْنَاهُ : يُجْزِئُهُ فِيهِ شَاةٌ ، أَوْ سُبُعٌ بَدَنَةٌ ﴾

ويجزئ أيضا سبع بقرة . والأفضل : ذبح بدنة أو بقرة ، لكن إذا ذبحها عن الدم : هل تلزمه كلها ، كما لو اختار الأعلى من خصال الكفارة ؟ اختاره ابن عقيل . وقدمه في الخلاصة . ذكره في المنذور . وقدمه في الرعايتين ، والجاويين [وصححه في تصحيح الحرر] أم يلزمه سبعا فقط ، والباقي له أكله والتصرف فيه ، لجواز تركه مطلقاً كذبجه سبع شياه ؟

قال ابن أبي المجد في مصنفه : فإن ذبح بدنة لم تلزمه كلها في الأشهر انتهى . وقدمه ابن رزين في شرحه ، وقال : هذا أقيس . فيه وجهان . وأطلقهما في المغنى [والجرر ، والشرح ، والفروع] والفائق ، والقواعد الأصولية . وقال : قلت :

وينبغي أن ينبني على الخلاف أيضا زيادة الثواب . فإن ثواب الواجب أعظم من ثواب التطوع . انتهى . والشرح ، والفروع .

ويأتي نظيرها في باب الهدى والأضاحي عند قوله « إذا نذر هديا مطلقا فأقل ما يجزىء شاة أو سبع بدنة » .

وتقدم نظيرها فيما إذا كان عنده خمسون من الإبل ، فأخرج زكاتها بعيرا في « باب زكاة بهيمة الأنعام » .

الثالثة : حكم الهدى حكم الأضحية . نص عليه قياسا عليها . فلا يجزىء في الهدى مالا يضحى به ، على ما يأتي في باب الأضحية .

قوله ﴿ وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ أَجْزَأَتْهُ بَقَرَةٌ ﴾

وكذا عكسها . وتجزئه أيضا البقرة في جزاء الصيد عن البدنة . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : لا تجزئه لأنها تشبه النعامة . وذكر القاضى وغيره رواية في غير النذر : لا تجزىء البقرة عن البدنة مطلقا ، إلا لعدمها وقدمه في الرعاية . ويأتي في باب الهدى والأضاحي في فصل سوق الهدى « إذا نذر بدنة : أجزأته بقرة » .

فائمه : من لزمته بدنة أجزأه سبع شياه مطلقا . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وعنه تجزىء عند عدمها . اختاره ابن عقيل . نقله المصنف وغيره .

وعنه لا يجزىء إلا عشر شياه . والبقرة كالبدنة في إجزاء سبع شياه عنها بطريق أولى .

ومن لزمته سبع شياه أجزأه بدنة أو بقرة . ذكره المصنف في الكافي ، لإجزاءها عن سبعة . وقدمه في الفروع .

وذكر جماعة تجزىء إلا في جزاء الصيد . وجزم به في التلخيص ، والرعاية الكبرى .

قال المصنف : لا تجزئ البدنة عن سبع شياه في الصيد . والظاهر عنه : لأن الغنم أطيب لحما . فلا يعدل عن الأعلى إلى الأدنى . وجزم به الزركشي .
ويأتى في باب الهدى « إذا نذر بدنة تجزئه بقرة » في كلام المصنف .

باب جزاء الصيد

تنبيه : مفهوم قوله ﴿ وَهُوَ ضَرْبَانِ . أَحَدُهُمَا : مَالَهُ مِثْلٌ مِنَ النَّعَمِ . فَيَجِبُ فِيهِ مِثْلُهُ . وَهُوَ نَوْعَانِ . أَحَدُهُمَا : قَضَتْ فِيهِ الصَّحَابَةُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ . فَقِيهِه مَاقَضَتْ ﴾ .

أنه لو قضى بذلك غير الصحابي : أنه لا يكون كالصحابي . وهو صحيح . وهو ظاهر كلام الأصحاب .

وقد نقل إسماعيل الشالنجي : هو على ما حكم الصحابة .

وقال في الفروع : ويتوجه أن فرض الأصحاب المسألة في الصحابة إن كان : بناء على أن قول الصحابي حجة . قلنا : فيه روايتان . وإن كان لسبق الحكم فيه : فحكم غير الصحابي مثله في هذه الآية . وقد احتج بالآية القاضي .

ونقل ابن منصور : كل ما تقدم من حكم فهو على ذلك .

ونقل أبو داود : ويتبع ما جاء . قد حكم وفرع منه . وقد رجع الأصحاب في بعض المثل إلى غير الصحابي على ما يأتى . انتهى .

قوله ﴿ وَفِي حِمَارِ الْوَحْشِ وَبَقَرَتِهِ وَالْأَيْلِ وَالتَّيْتَلِ وَالْوَعْلِ بَقَرَةٌ ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه في حمار الوحش بدنة . وأطلقهما في الكافي . وعنه في كل واحد من الأربعة بدنة . ذكرها في الواضح ، والتبصرة .
وعنه الإجزاء في بقرة الوحش .

فأمره : الأيل : ذكر الأوعال . والوعل : هو الأروى . وهو التيس الجبلى .
قاله الجوهري وغيره . ففي الأروى : بقرة ، كما تقدم فى الوعل . جزم به فى النظم
وغيره . وقدمه فى المغنى ، والشرح ، والفائق ، وغيرهم . قال القاضى : فيها غضب .
وهو ما قبض قرنه من البقر . وهو دون الجذع . وجزم به فى المستوعب ، والرعاية .
قوله ﴿ وَفِي الضَّبْعِ كَبْشٌ ﴾

بلا نزاع ، إلا أنه قال فى الفائق « فى الضبع شاة » وقال فى الرعايتين
والحاويين « كبش أو شاة » .

قوله ﴿ وَفِي الْغَزَالِ وَالْتَّلْبِ عَنَزٌ ﴾

والغزال ذكر الظبية إلى حين يقوى . ويطلع قرناه . ثم هى ظبية والذكر
ظبي . فإذا كان الغزال صغيراً : فالعنز الواجبة فيه صغيرة مثله . وإن كان كبيراً :
فمثله .

وأما التلب : فقطع المصنف هنا : أن فيه عنزاً . وجزم به فى الهداية ،
والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والتلخيص .
والنظم ، والوجيز ، والمنتخب ، والفائق ، وإدراك الغاية ، وغيرهم . وقدمه فى
الرعايتين ، والحاويين ، وشرح ابن منجا .

وقيل : فيه شاة فى الجماعة . وهو المذهب . جزم به فى المبهج ، وعقود ابن
البناء ، والحرر ، والفروع ، والإفادات ، وتذكرة ابن عبدوس ، والنور ، وشرح
ابن رزين . وقدمه فى الشرح . وحكاه ابن منجا فى شرحه رواية .
وعنه لاشئ عليه فيه . لأنه سبع . وأطلقهما فى المبهج . قال فى الرعاية : قلت :
أن حرم أكله . انتهى .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف هنا : أنه سواء أبيع أكله أم لا ؟ . وهو ظاهر
كلامه فى الهداية ، وعقود ابن البناء ، والخلاصة ، والهادى ، والشرح ، والتلخيص ،

والنظم ، وشرح ابن منجا ، والمحزر ، والوجيز ، والفاثق ، وتذكرة ابن عبدوس ، وإدراك الغاية ، وغيرهم . لاقتصارهم على وجوب القضاء من غير قيد . وهو أحد الوجهين تغليياً . وقدمه في الرعاية الكبرى .

قال في الكافي ، في باب محظورات الإحرام : وفي الثعلب الجزاء ، مع الخلاف في أكله . تغليياً للحرمة . وذكره ابن عقيل رواية . نقل بكر : عليه الجزاء . هو صيد . لكن لا يؤكل .

وقيل : إنما يجب الجزاء على القول بإباحته . وهو المذهب . قال الزركشي : هذا أصح الطريقتين عند القاضي ، وأبي محمد ، وغيرهما . وجزم به في الحاويين . واختاره في الرعاية الصغرى . وقدمه في الفروع .

قال في الخلاصة : والهدهد والصرذ فيه الجزاء ، إذا قلنا : إنه مباح . قلت : وهو ظاهر كلام المصنف . حيث قال في محظورات الإحرام « ولا تأثير للحرم والإحرام في تحريم حيوان إنسي ، ولا محرم الأكل » .

قال في المستوعب : وما في حله خلاف - كثعلب ، وسنور ، وهدهد ، وصرذ وغيرها - ففي وجوب الجزاء الخلاف .

وقال في المذهب ، ومسبوك الذهب : يحرم قتل السنور والثعلب . وفي وجوب القيمة يقتلها روايتان .

وقال في المبهج : وفي الثعلب روايتان . إحداهما : إنه صيد فيه شاة . والأخرى : ليس بصيد ولا شيء فيه .

قوله ﴿ وَفِي الْوَبْرِ وَالضَّبِّ جَذْيٌ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن في قتل الوبر جدياً . جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والمحزر ، والوجيز ، والإفادات ، والحاويين ، وتذكرة ابن عبدوس ، والمنور ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والمستوعب والرعايتين ، والفاثق ، وغيرهم .

وعنه فيه شاة . اختاره ابن أبى موسى . وجزم به فى الهادى . وأطلقهما فى التلخيص . وقيل : فيه جفرة . اختاره القاضى .
وأما الضب : فالصحيح من المذهب : أن فى قتله جديا . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به فى المحرر ، والوجيز ، والإفادات ، وغيرهم . وقدمه فى المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه فيه شاة . اختاره القاضى . وأطلقهما فى التلخيص .
قوله ﴿ وَفِي الْيَرْبُوعِ : جَفْرَةٌ لَهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . جزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب والخلصة ، والمغنى ، والشرح ، والمحرم ، والفائق ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه فى الفروع ، والمستوعب ، والرعايتين ، والحاويين . وغيرهم .
وعنه جدى . وقيل : شاة . وقيل : عناق .

قوله ﴿ وَفِي الْأَرْبَبِ : عَنَاقٌ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . قاله فى الفائق . وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلصة ، والمغنى ، والشرح ، والمحرم ، والوجيز ، والفروع ، وغيرهم . وقدمه فى المستوعب ، والرعايتين ، والحاويين .
وقيل : فيه جفرة . ذكره فى الرعايتين ، والحاويين .

لكن قال فى الرعاية الكبرى : العناق لها ما بين ثلث سنة ونصفها قبل أن تصير جذعة . والجفرة عناق من المعز لها ثلث سنة فقط . وقال فى الفائق : الجفرة لها أربع شهور . وقال فى الفروع : الجفرة من المعز لها أربع شهور . والعناق أنثى من ولد المعز دون الجفرة انتهى .

قوله ﴿ وَفِي الْحَمَامِ - وَهُوَ كُلُّ مَا عَبَّ وَهَدَرَ - شَاةٌ ﴾ .

وجوب الشاة فى الحمام : لا خلاف فيه . والعب : وضع المنقار فى الماء فيكرك كالشاة ولا يشرب قطرة قطرة ، كبقية الطيور . والهدر : الصوت .

فالصحيح من المذهب : أن الحمام كل ماعب وهدر . وعليه أكثر الأصحاب
وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع وغيرهم .

وقال الكسائي : كل مطوق حمام . وقال صاحب التبصرة والغنية وغيرهما
من الأصحاب : فما يعب ويهدر الحمام . وتسمى العرب القطا حماما . وكذا الفواخت
والوراشين ، والقمرى ، والدبسى ، والسفانين . وأما الحجل : فإنه لا يعب . وهو
مطوق . ففيه الخلاف .

قوله ﴿ النَّوعُ الثَّانِي : مَا لَمْ يَقْضَ فِيهِ الصَّحَابَةُ فَيَرْجَعُ فِيهِ إِلَى
قَوْلِ عَدْلَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْخِبَرَةِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ أَحَدَهُمَا ﴾ .

نص عليه . وأن يكون القاتلين أيضاً . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب إلا
ما تقدم عن صاحب الفروع ، من أنه « يقبل قول غير الصحابي » في أول الباب .
وقيد ابن عقيل المسألة بما [إذا كان] قتله خطأ . قال : لأن العمد يتنافى العدالة .
فلا يقبل قوله ، إلا أن يكون جاهلاً بتحريمه لعدم فسقه .

قلت : وهو قوى . ولعله مراد الأصحاب .

قال بعضهم : وعلى قياسه قتله لحاجة أكله .

ويأتى في أواخر باب شروط من تقبل شهادته : قبول شهادة الإنسان على
فعل نفسه .

وتقدم : هل تجب فدية في الضفدع ، والنملة ، والنحلة ، وأم حبين ، والسنور
الأهلى أم لا ؟ وهل يجب في البط والدجاج ونحوه ، أم لا ؟ عند قوله « ولا تأثير
للمحرم ولا للإحرام في تحريم حيوان إنسى ومحرم الأكل » .

فأورد : في سنن البر ، والهدد ، والصد : حكومة إن الحق : على الصحيح
من المذهب . وقيل : مطلقاً . وتقدم التنبيه على ذلك في الثعلب .

قوله ﴿وَيَجِبُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْكَبِيرِ، وَالصَّغِيرِ، وَالصَّحِيحِ،
وَالْمُعِيبِ: مِثْلُهُ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به .

وقال في الفروع : وقياس قول أبي بكر في الزكاة : يضمن معيياً بصحيح .
ذكره الحلواني . وخرجه في الفصول احتمالاً من الرواية هناك . وفيها يعتبر الكبير
أيضاً . فهنا مثله . قاله في الفروع .

فلو قتل فرخ حمام كان فيه صغير من أولاد الغنم . وفي فرخ النعامة جزاء .
وفيما عداها قيمته ، إلا ما كان أكبر من الحمام . ففيه ما يذكره قريباً .
قوله ﴿إِلَّا الْمَاخِضُ تُقَدَّى بِقِيَمَةِ مِثْلِهَا﴾ .

هذا أحد الوجهين . واختاره القاضي ، والمصنف . وجزم به في الوجيز .
وقال أبو الخطاب : يجب فيها مثلها . وهو المذهب . جزم به في المذهب ،
ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والتلخيص ، والبلغة ،
والحرر ، والنظم ، وتذكرة ابن عبدوس . وقدمه في الفروع ، والرعايتين ، والحاويين
والفائق . وأطلقهما في الشرح .

وقيل : تضمن بقيمة مثلها أو بحائل . لأن هذا لا يزيد في لحمها كلونها .
قاله في الفائق على الأول . ولو فداها بغير ماخض فاحتملان .

وقال في الرعايتين ، والحاويين : وتقضى الماخض بمثلها . فإن عدم الماخض
فقيمة ما خض مثلها . وقيل : قيمة غير ماخص .

فأمرتا

إمرأهما : لو جنى على حامل ، فألقت جنينها ميتاً : ضمن نقص الأم فقط .
وهذا المذهب . وجزم به في المغنى ، والشرح ، وغيرهما . وقدمه في الفروع وغيره .
لأن الحمل في البهائم زيادة . وقال في المبهم : إذا صاد حاملاً . فإن تلف حملها

ضمنه . وقال في الفصول : يضمّنه إن تهيأ لنفخ الروح . لأن الظاهر : أنه بصير حيوانا . كما يضمّن جنين امرأة بعده .

وقال جماعة من الأصحاب - منهم المصنف في الكافي ، وصاحب التلخيص ، والرعاية وغيرهم - إن ألقته حياً ثم مات . فعليه جزاؤه .

وقال جماعة من الأصحاب : إذا كان لوقت يعيش مثله . وإن كان لوقت لا يعيش مثله فهو كالميت . وجزم به في المغنى ، والشرح .

وقاس في القاعدة الرابعة والثمانين وجوب عُشر قيمة أمه على قول أبي بكر في وجوب عُشر قيمة جنين الدابة على ما يأتي في الغصب ومقادير الديات . وتقدمت أحكام البيض المذرو وما فيه من الفراخ . وكذا لو خرج من كسرة البيضة فرخ فعاش أو مات عند قوله « وإن أتلّف بيض صيد » .

الثاني قوله ﴿ وَيَجُوزُ فِدَاءُ أَعُورٍ مِنْ عَيْنٍ بِأَعُورٍ مِنْ أُخْرَى ﴾ . وهذا بلا نزاع . وكذا يجوز فداء أعرج من قائمة بأعرج من أخرى . لأنه يسير . ولا يجوز فداء أعور بأعرج ولا عكسه . لعدم المائثلة .

قوله ﴿ وَيَجُوزُ فِدَاءُ الذَّكَرِ بِالْأُنْثَى . وَفِي فِدَائِهَا بِهِ وَجَهَانِ ﴾ . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والكافي والتلخيص ، والبلغة ، والمغنى ، والمهادي ، والشرح ، والرعاية الصفري ، والحاويين والفروع ، والفائق .

أمرهما : لا يجوز . صححه في النظم . قال في الخلاصة : والأثنى أفضل . فيفدى بها . واقتصر عليه . وقال في المحرر ، والمنور ، وابن عبدوس في تذكرته : تفدى أنثى بمثلها . فظاهر ذلك : عدم الجواز .

والوجه الثاني : يجوز . صححه في التصحيح . وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمي البغدادي . وقدمه في الرعاية الكبرى ، وشرح ابن رزين .

قوله ﴿الضَّرْبُ الثَّانِي: مَا لَا مِثْلَ لَهُ. وَهُوَ سَائِرُ الطَّيْرِ. فَفِيهِ قِيَمَتُهُ﴾
بلا نزاع ، إلا ما استثناء بقوله ﴿إِلَّا مَا كَانَ أَكْبَرَ مِنَ الْحَمَامِ﴾ كالأوز ،
والمُجَارَى ، والحَجَل ، على قول غير الكسائي ، والكبير من طير الماء ،
والكركي ، والكروان ونحوه . فهل تجب فيه قيمته أو شاة ؟ على وجهين .
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والكافي ، والمغني ، والهادي ،
والتلخيص ، والشرح ، والفروع ، والقائق ، والزرکشی .

أمرهما : تجب فيه قيمته . لأن القياس خولف في الحمام . وهو المذهب ،
صححه في التصحيح . وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والعمدة . وقدمه في المستوعب ،
والرعايتين ، والحاويين . وهو ظاهر كلامه في النظم ، والمنثور ، والمنتخب ، وإدراك
الغاية وغيرهم . لاقتصارهم على وجوب الشاة في الحمام دون غيره .

والوجه الثاني : فيه شاة . اختاره ابن حامد ، وابن أبي موسى . وقدمه ابن
رزين في شرحه . قال في الخلاصة : فأما طير الماء : ففيه الجزاء كالحمام . وقيل :
القيمة . انتهى .

قوله ﴿وَمَنْ أَتْلَفَ جُزْءًا مِنْ صَيْدٍ فَفِيهِ مَا تَقْصُ مِنْ قِيَمَتِهِ أَوْ
قِيَمَةَ مِثْلِهِ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا﴾ .

إذا أتلف جزءاً من صيد واندمل - وهو متمتع - فلا يخلو : إما أن يكون الصيد
مما لا مثل له ، أو مما له مثل . فإن كان مما لا مثل له : فإنه يضمن بقيمته . لأن جملته
تضمن بقيمته . فكذلك أجزاؤه .

وإن كان له مثل فهل يضمن بمثله من مثله لحماً ، أو يضمن بقيمة مثله ؟ فيه
وجهان . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،
والمغني ، والشرح .

أمرهما : يضمن بمثله من مثله لحماً . وهو المذهب . وهو ظاهر ما جزم به في

الوجيز . قال في [المغنى و] الشرح : وهو أولى . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين وشرح ابن رزين ، والفروع . وقال : ويضمن بعضه بمثله لهما . لضمان أصله بمثله من النعم . ولا مشقة فيه . لجواز عدوله إلى عدله من طعام أو صوم .

وقال القاضى في الخلاف : لا يعرف فيما دون النفس . فلو قلنا به : لم يتمتع . وإن سلمنا : فهو الأشبه بأصوله . لأنه لم يوجب في شعره ثلث دم . لأن النقص فيما يضمن بالمثل لا يضمن به ، كطعام مسوس في يد العاصب . ولأنه يشق . فلم نوجب ، كما في الزكاة . انتهى .

والوجه الثانى : تجب قيمة مثله . كما جزم به المصنف هنا . وجزم به ابن منبجا في شرحه . وقدمه في الخلاصة .

فأمرناه

إمراهما : قوله ﴿ لَوْ نَفَرَ صَيِّدًا فَتَلَفَ بِشَيْءٍ ضَمِنَهُ ﴾

وكذا لو نقص في حال نفوره : ضمنه بلا خلاف فيهما . ولا يضمن إذا تلف في مكانه بعد أمنه من نفوره . على الصحيح من المذهب . وقيل : يضمن . ولو تلف في حال نفوره بأفة سماوية : ففي ضمانه وجهان . وأطلقهما في الفروع قلت : الأولى الضمان . لأنه اجتمع سبب وغيره . ولا يمكن إحالته على غير السبب هنا ، فيغير السبب . ثم وجدته في الرعاية الكبرى . وقدمه ، وقال : وقيل : لا يضمن بأفة سماوية في الأصح .

قلت : والضمان ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وهو كالصرح في كلامه في الكافي .

الثانية : لورمى صيدا فأصابه . ثم سقط على آخر فماتا : ضمنهما . فلو مشى الجروح قليلا ، ثم سقط على آخر : ضمن الجروح فقط . على الصحيح . وقال في الفروع : وظاهر ما سبق يضمنهما .

قلت : هي شبيهة بما إذا تلف في مكانه بعد أمنه ، على ما تقدم .
قوله ﴿ وَإِنْ جَرَحَهُ فَأَغَابَ ، وَلَمْ يَعْلَمْ خَبْرَهُ . فَعَلَيْهِ مَا نَقَصَ ﴾ .
يعنى : إذا كان الجرح غير موحٍ ^(١) . والصحيح من المذهب : أن عليه أرش
مانقص بالجرح . كما قال المصنف . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في المغنى ،
والحرر ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في الفروع وغيره .
وقيل : يضمنه كله . وهو ظاهر إطلاق كلام القاضى وأصحابه ، على ما يأتى
بعد ذلك .

فعلى المذهب : يقومه صحيحاً أو جريحاً غير مندمل . لعدم معرفة اندماله .
فيجب ما بينهما . فإن كان سدسه ، فقليل : يجب سدس مثله .
قلت : وهو الصحيح .

[وقدمه في الرعايتين والحاويين] قياساً على ما إذا أتلف جزءاً من الصيد
على ما تقدم قريباً . وقد صرح في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، وغيرهم بذلك .
وكذا في الرعايتين ، والحاويين . وقدموا وجوب مثله من مثله للحا ، كما تقدم .
وقيل : يجب قيمة سدس مثله [وقدمه في الخلاصة] وأطلقهما في الفروع
بقليل ، وقيل .

قوله ﴿ وَكَذَلِكَ إِنْ وَجَدَهُ مَيِّتًا ، وَلَمْ يَعْلَمْ مَوْتَهُ بِجِنَايَتِهِ ﴾ .
إذا جرحه وغاب عنه ، ثم وجدته ميتاً ، ولا يعلم : هل موته بجنايته أم لا ؟
فالصحيح من المذهب : أن حكمه حكم ما جرحه وغاب ولم يعلم خبره . جزم به في
الوجيز ، والنظم ، وغيرهما . وقدمه في المغنى ، والشرح ، والقروع ، وغيرهم .
وقيل : يضمنه كله هنا . وهو احتمال في المغنى ، والشرح . لأنه وجد سبب
إتلافه منه . ولم يعلم له سبباً آخر . فوجب إحالته على السبب المعلوم .

(١) هو الجرح المؤذن بالموت السريع .

قال الشارح : وهذا أقيس . قال في الفروع : وهذا أظهر ، كمنظائرهما . وأطلقهما في المحرر ، والقواعد .

فائدة : لو جرحه جرحاً غير موح ، فوقع في ماء : أو تردى فمات ، ضمنه لتلفه بسببه .

قوله ﴿ وَإِنْ ائْتَمَلَ غَيْرَ مُتَمَتِّعٍ : فَعَلَيْهِ جَزَاءُ جَمِيعِهِ ﴾ .

وكذا إن جرحه جرحاً [موحياً] وهذا المذهب . وجزم به في الوجيز وغيره وقدمه في الفروع وغيره .

وذكر المصنف والشارح تحريجاً : أنه لا يضمن سوى ما نقص فيما إذا ائتمل غير متمتع . وأطلق القاضى وأصحابه في كتب الخلاف : وجوب الجزاء كاملاً ، فيما إذا جرحه وغاب وحمل خبره .

قلت : وهو ظاهر كلام المصنف على ما تقدم . فإن كلامه مطلق .

فظاهر كلامهم : أن الجرح لو كان غير موح ، وغاب : أن عليه الجزاء كاملاً .

قوله ﴿ وَإِنْ تَتَفَ رِيْشَهُ فَعَادَ . فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ﴾ .

وكذا إن تتف شعره . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الوجيز ، وغيره . قال في المستوعب : هو قول غير أبي بكر من الأصحاب . وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمغنى ، والشرح ، والفروع ، والرايعتين [وشرح المناسك] وغيرهم [وصححه في تصحيح المحرر] .

وقيل : عليه قيمته . لأنه غير الأول . وجزم به في الإفادات . وأطلقهما في المحرر ، والحاويين ، والقواعد الفقهية .

وقال في المستوعب : ذكر أبو بكر : أن عليه حكومة . ويأتى نظيرها إذا قطع غصناً ثم عاد ، في الباب الذى بعده . وتقدم « إذا تلف بيض صيد » في كلام المصنف في محظورات الإحرام .

فأمره : لو صاد غير ممتنع بفتف ريشه أو شعره : فكالجرح على ماسبق . وإن غاب : ففيه ما نقص ، لإمكان زوال نقصه . كما لو جرحه وغاب وجهه حاله . قوله ﴿ وَكُلَّمَا قَتَلَ صَيْدًا حُكِمَ عَلَيْهِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . ونقله الجماعة عن الإمام أحمد . وعنه لا يجب إلا في المرة الأولى . وعنه إن كفر عن الأول فعليه للثاني كفارة . وإلا فلا .

وتقدم ذلك في محظورات الإحرام في قوله « وإن قتل صيداً بعد صيد فعليه جزاؤهما » بآتم من هذا .

قوله ﴿ وَإِذَا اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي قَتْلِ صَيْدٍ فَعَلَيْهِمْ جَزَاءُ وَاحِدٍ ﴾ . وهذا إحدى الروايات والمذهب منها . وسواء باشروا القتل ، أو كان بعضهم ممسكاً والآخر مباشراً . اختاره ابن حامد ، وابن أبي موسى ، والقاضي أيضاً ، والمصنف ، والشارح . وقدمه في الكافي وصححه .

قال الزركشي : هذا المختار من الروايات . وجزم به في الوجيز ، والخلاصة . وعنه على كل واحد جزاء . اختاره أبو بكر .

وعنه إن كفروا بالمال فكفارة واحدة . وإن كفروا بالصيام فعلى كل واحد كفارة . ومن أهدى فبحصته . وعلى الآخر صوم تام . نقله الجماعة عن أحمد . واختاره القاضي وأصحابه . وذكره الحلواني عن الأكثر . وأطلقهن في الفروع . وقيل : لاجزاء على محرم ممسك مع محرم مباشر .

قال في الفروع : فيؤخذ منه : لا يلزم مسياً مع مباشر . قال : ولعله أظهر . لا سيما إذا أمسكه ليلته . فقتله مُحِلٌّ .

وقيل : القران على المباشرة . لأنه هو الذي جعل فعل الممسك علة . قال في الفروع [وهذا متجه . وجزم ابن شهاب : أن الجزاء على الممسك ، وأن عكسه

المال . قال في الفروع [كذا قال . وتقدم نظير ذلك في محظورات الإحرام في قتل الصيد عند قوله « إلا أن يكون القاتل محرماً » فإن حكم المسألتين واحد . ذكره الأصحاب . وتقدم هناك شريك السبع وشريك الحلال .

باب صيد الحرم ونباته

قوله ﴿ فَمَنْ أَتْلَفَ مِنْ صَيْدِهِ شَيْئًا . فَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُحْرِمِ فِي مِثْلِهِ ﴾ هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . ونص عليه . وقيل : يلزم جزاءان : جزاء للحرم . وجزاء للإحرام .

فأمرناه

إهداهما : لو أتلف كافر صيداً في الحرم ضمنه . ذكره أبو الخطاب في انتصاره في بحث مسألة كفارة ظهار الذمي . وهو ظاهر ما قطع به (١) وبناء بعضهم على أنهم : هل هم مخاطبون بفروع الإسلام أم لا ؟ قال في القواعد الأصولية : وليس ببناء جيد . وهو كما قال .

الثانية : لو دل محل حلالاً على صيد في الحرم . فقتله : ضمنه معاً بجزاء واحد . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وقدمه في المعنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم . وجزم به ناظم المفردات . وهو منها . وجزم جماعة — منهم القاضي — أنه لا ضمان على الدال في حل . بل على المدلول وحده . كحلال دل محرماً .

قوله ﴿ وَإِنْ رَمَى الْحَلَالَ مِنْ الْحِلِّ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ ، أَوْ أَرْسَلَ كَلْبَهُ عَلَيْهِ ، أَوْ قَتَلَ صَيْدًا عَلَى غَضَنِ فِي الْحَرَمِ أَصْلُهُ فِي الْحِلِّ ، أَوْ أَمْسَكَ طَائِرًا فِي الْحِلِّ فَهَلَكَ فِرَاحُهُ فِي الْحَرَمِ : ضَمِنَ فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . ولا يضمن الأم فيما تلف فراحه في

(١) يياض بالأصول قدر كلمة واحدة .